

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

الرقم : NO. ....

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم : ٦٢١٢ / ١٢٤٤  
العنوان : (الفوائد الصمدية)  
المؤلف : الجامعي، عبد الرحمن بن أحمد - ١١٩٨ هـ  
تاريخ النسخ : ١١٩٨ هـ  
اسم الناسخ : محمد بن عثمان  
عدد الأوراق : ٢٤٢  
ملاحظات :  
=

٤١٥  
فـ ج

(الفوائد الضيائية) ، تأليف الجبامي ، عبد الله محمد بن أحمد

— ٨٩٨ هـ . بخط محمد بن عثمان سنة ١١٩٨ هـ .

٢٤٢ ق ١٥ س ١١ × ١٦ سم

نسخة حسنة ، بأولها نقص ، خطها تعليل ، طبع .

٦٢١٢

الاعلام ٤ : ٦٧ بروكلمان ١ : ٣٦٩

١ - النحو ، اللغة العربية أ - المؤلف

ب - النسخ ج - تاريخ النسخ .

ف ٤٤ ١/٢



تابعاً للفظ وتنصب على علمه لان حرف تابع البني ان يكون تابعا  
 لحمله وهو هنا منصوب المحل بالفعولية نحو يا نعم جعد  
 واجعين في التاكيد ويا زيدا العاقل والعاقل في الحذف وقصر  
 على مثالها لانها اكثر اشياء ويا غلاما بشرا وبشر في عطف  
 ويا زيدا الحادث والحادث في المعرّض بحرف المتعذر وقول  
 يا عليا والخليل ابن احمد وهو السادس بسبب في المعطوف  
 المتعذر وقول يا عليا بخيار الرّفع مع تجويز النصب لان المعطوف  
 بحرف في الحقيقة متاخر مستقل فيبغى ان يكون على حاله <sup>حارة</sup>  
 عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الفاعلية <sup>المعطوف</sup>  
 مقامها ولكن لا لم مباشرة حرف النداء جعلت تلك الحالة  
 اعلا فصارت رفعا وابتدعوا بين الغلاء والقوى القاري <sup>المعطوف</sup>  
 المقدم على الخليل بخيار في النصب مع تجويز الرّفع قائم  
 لما منع في تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون <sup>المعطوف</sup>  
 متاخرين فلا فلهم التبعية وتابع البني تابع المحل <sup>النصب</sup>  
 وابتدعوا بالبرء ان كان المعطوف المذكور كالحسن  
 بحرف المتعذر وقول يا عليا



اي نزع اللام عن اللام

اي الهمس في جواز نزع اللام عن اللام في الجمل اي فابعد  
مثل الليل في اختيار دخول لامه جعل منادى تنقلا نزع اللام  
عنه والآن وانه لم يكن المعطوف المذكور كالهمس  
في جواز نزع اللام عنه مثل النور الصفي فكل واحد  
ايو العباس مثل ابو عمرو في اختيار نصب لامه جعل  
منادى تنقلا والمضافة عطف على المفعول اي فتبوع  
المنادى التي على ما يرفع في المضافة بالاضافة الحقيقية  
تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب فصبها اذا  
وقعت تبوع اولى لان حرف النداء الموجب للنسبة  
لا يباشرة فاضل يا نعيم كلفهم في التأكيد ويا زيد اللال  
في الصف ويا رجل يا عبد الله في عطف البيان  
ولا يجر المعطوف بحرف المتع ودخول با عليه مضافا  
لا لاه اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية  
والبدل والمعطوف غيرهما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر  
من قبل وهو المتع ودخول با عليه فغفر المعطوف الذي

اي نزع اللام عن اللام

لا يمتنع دخول با عليه فغفر اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى  
المتنقل الذي يباشره حرف النداء وذلك لان البدل هو  
بالذكر والاول كالنونية لذكره والمعطوف المحض  
منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء  
عليه فيكون حرف النداء مقدرا في مطلقا اي حاله كون  
منهما مطلقا في هذا الحكم غير صفة في حاله اي سواء  
كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف ذكرتين  
فالبدل مثل يا زيد زيدا ويا خائرو ويا زيدا طالعا  
جبل او يا زيدا رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيدا ويا  
ويا زيدا ويا خائرو ويا زيدا وطالعا جبلا ويا زيدا  
ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على التثنية  
منادى فلان الكلام قيد واما كونه مبنيا على التثنية فلان  
يفهم من اختيار دفعه النبي عن جواز ضم فانه جواز التثنية  
لا يكون الا في المبني على التثنية الموصوف بابن مجرد عن  
او ملحق بها اعني انتم بلا تخلص واسم بين الابن وصوف  
اي نزع اللام عن اللام

اي نزع اللام عن اللام







فلا يجوز ان يقال يا نجم ويا الناس ولعمري جريان هذه  
القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت فلان  
بجمله بالوصل عني لان لامها ليست عوضا من محذوف  
وان كانت لادمة الكلمة حكوا عليه بالشذوذ وفي الغلا  
في قولهم يا العلامة النذان والانتفاء الامر من كليهما  
حكوا به شذوذ اولك اي وجاز لك في مثل يا نجم  
نجم عوي اي في تركيب تكرير في المنادى المفرد المعرفه صورة  
وولي الثاني نجم محو ربا لاضافة في الضم والصب في الثاني  
الصب واما الضم في الاول فلا في منادى مفرد موقوفة  
كما هو ظاهر والصب على انه مضاف الى عدى المذكور  
ونجم اشارة تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه  
وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف  
بقية المنكور وذلك مذهب البرد والى في جاز الفتح  
مكان الضم على ان يكون في الاصل يا نجم بالضم يعم  
فتفتح اتياء الضم الثاني كما في يبرز يبرز وتفتح الضم الثاني  
اي نجم الاول

يعلمون ان النجم

يعلمون ان النجم

يعلمون ان النجم

يعلمون ان النجم

لانه

لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتامد ليت يا نجم  
عدى لا بالكد لا يفتك في سورة عني ليت يا نجم  
عني ليت يا نجم فقال جبر خطا لي يا نجم  
عني ليت يا نجم في سورة اي كروه من قبل عني  
مهاجاة يا همد والمنادى المضاف الى ياء المنكسر محو ربي  
وجوه اربعة فتح الباء مثل يا غلام وسكونها مثل يا غلام  
وسقط الباء اكتفاء بالكتبة اذا كان ما قبل كسرة اخر  
عن نحو يا فتى يا قاي مثل يا غلام وقبلها الف مثل يا غلام  
وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع  
تحقيق لان المقصود غير قصد التواضع عن التواضع  
بفتح منه وينود الى المقصود من الكلام في فتح يا غلام  
بوجهين حذف الباء وايقاء الكسرة دليل على وجه  
الفتلان الالف والفتحة اخف من الباء والكسرة وهذا  
ن الوجهان اما كانا واقعين في المنادى المضاف الى الباء المنكسر  
لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل في ما عني عليه الاضافة  
بفتح

يعلمون ان النجم

يعلمون ان النجم

5



الى باب السكوت ونسبته بها اليه <sup>الشيء</sup> على الباء المفعلة  
 بالحدف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدو او قد جاء  
 شاذ في المنادى <sup>فان</sup> يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة من الالف  
 ويكون المنادى المضاف الى باب السكوت بالهاء في وجه الوجه  
 كلما وقف في حالة الوقف تقول يا غلامه ويا غلاما  
 ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوصل والوقف وقالوا  
 اي العرب في ماوردتهم يا اي ويا اي على الوجه الاربعه <sup>في حال الوقف</sup>  
 كما يرموا ضيقا الى باب السكوت مع وجوه آخر ذكرنا عليها  
 كذا الاستعمال نداء في كلامهم كما اشار اليه بقوله  
 ويا بنت ويا بنت اي قالوا يا بنت ويا بنت ايضا بال  
 التاء بالياء فتى وكسر اي حال كون التاء مقبوضة  
 على وفق حركة الباء او مكسورة لمناسبة الباء وقدماء  
 بالضم ايضا نحو يا بنت ويا بنت لاجراء من المقدر المعقولة  
 ولم يذكره للقلبة وقالوا يا بنت ويا بنت بالالف بعد التاء  
 جميعا بين العوض دون الباء فاقالوا يا بنت ويا بنت <sup>في حال الوقف</sup>  
 ان التاء والالف

في شالوهر  
 يا غلام افعل كذا

احتراز عن الجمع بين العوض والعوض عنه فانه غير جائز  
 وقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي خاصة هذا الاختصاص بالنظر  
 الى التام والقري لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال لا بالظن  
 الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت امي ويا بنت عمي  
 على الوجه الاربعه مثل يا بنت يا غلامه فقالوا يا ابن  
 امي ويا ابن عمي بفتح الباء ويا ابن امي ويا ابن عمي  
 الباء ويا ابن امي ويا ابن عمي مجذوف الياء والاكثفاء  
 بكسرة ويا ابن امي ويا ابن عمي بالياء الفاوق قالوا  
 بزيادة ويا اخر شذ في المضاف الى باب السكوت يا ابن امي  
 ويا ابن عمي مجذوف الالف والاكثفاء بالفتحة كسرة  
 الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف وكان من  
 خصا بصر النداء الترخيم شرع في بيانه فقالوا ويزعم المتأدي  
 جازي اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة تشويه  
 ان ادعت اليد فان رعت اليه ضرورة في الطريق الاول وهو  
 في غيره اي غير النادى واقع ضرورة اي لغزوة الشوية

المضاف الى الالف  
 وهو التام والعم



الاضمار كقولهم انا وانا  
في قوله انا وانا

الاضمار كقولهم انا وانا  
في قوله انا وانا

الاضمار كقولهم انا وانا  
في قوله انا وانا

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخم المنادى حذف  
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا ليجوز التخفيف للعللة اخرى  
مقتضية الحذف المستمرة للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك  
التعريف مخصصا بترخم المنادى ويعلم منه ترخم غير المنادى  
بالمقابلة ويمكن حمله على تعريف الترخم مطلقا بارجاع  
الى الترخم مطلقا والضمير الجور الى الاسم وشرط اي شرط  
ترخم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخم اذا كان واقعا  
في المنادى على التقدير الثاني امورا ربعة ثلاثة منها عدمية  
فقد ولا يشترط وهي ان لا يكون مصافا حقيقيا او حكما فدل فيه التشبه  
فلا يكون كقولهم ايضا ولا يمكن الحذف من الاول لا في المنادى  
نظرا الى المعنى والحق الثاني لا في ليس اخر اجزاء نظر الى اللفظ  
فامنع الترخم فيها بالكلية وان لا يكون مستغنا لا محذور  
باللام لعدم مطهر اثر التاء فيمن الضبط او التاء قلم رصاص  
الترخم الذي هو من خصائص المنادى والافق وجاز زيادة  
الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المنادى لانه  
غير خفي في اللفظ

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخم المنادى حذف  
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا ليجوز التخفيف للعللة اخرى

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخم المنادى حذف  
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا ليجوز التخفيف للعللة اخرى

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخم المنادى حذف  
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا ليجوز التخفيف للعللة اخرى

في المنادى عنه وما وقع في بعض النسخ ولا مندوباً فكانه  
من تصرف الناصحين مع ان وجوبه شرط عند دخول المنادى  
ظوه وان الاغلب فيه زيادة الف في اخره ليدل الصوت  
اظهارا للتجمع فلا يناسب الترخم للتخفيف وان لا  
جملة لان الجملة محكية بها فلا تنقبض والشرط الرابع  
احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما  
ذلك على انه حرف لانه علمية نكبة التخفيف بالترخم كقولهم  
نداء العلم انه لشهيد فيما انقضى ذلك على ما في قوله زيادة  
على الثلثة لانه ينقص الاسم على اقل اثنين العرب  
بلا علة موجبة واما اسمايين بناء التاني وان لم يكن  
علما ولا زيدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال  
فيكفي ادنى مقتضى للسقوط فكيف اذا وقع موقعا  
يكسر في سقوط الحرف الاصل ولم يبالوا ببقاء نحو ثلثة  
وشاة بعد الترخم على مرفين لان بقاءه كذلك ليس  
لاجل الترخم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة حرف

7

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخم المنادى حذف  
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا ليجوز التخفيف للعللة اخرى

الداعية اليه لا في سعة الكلام وهو اي ترخم المنادى حذف  
في آخره اي آخر المنادى تخفيفا ليجوز التخفيف للعللة اخرى



المدة

وسم بقية الواو وقيل الواو  
 والالف والهمزة في اخرها  
 اصلها وقيل الواو همزة فاعلا الا وهو لا يسمي  
 بما في اخره زيادته وعلنا ان في اخره حرف صحيح  
 فاعلا وهو كغيره اربعة او خمسة عشر

القائده المصنوده وعدم وجوب صرف الاكثر كوايا واروايا الى

ان قيل انما يجعلون الخدوف في علم الثنائيات ذواتها لان  
العلم بمعزاة وليس في علم الثنائيات ان يجعل الخدوف  
في الخدوف في غير ذلك اذ جعل الخدوف في علم الثنائيات  
بجعله كالمخدوف في العلم الموصية كالمخدوف

سیدنا اعلیٰ

اشهد ان لا اله الا الله محمد رسول الله

انقذ صفار الخن



وبما كان وهو المنادى الرخم في حكم المنادى الثالث بجميع اجزاءه  
 فيبقى الحذف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل على الاستعمال  
 الاكثر يقال في باحارته باكر كبر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي  
 يا ثور يا ثور يا ووسطه بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو وبواو  
 متحركة بعد فتحه وفي جعل قد للقبيل وفي جعل المنادى الرخم  
 على الاستعمال الاقل اسما لم يكن له فيكون فيكون في بناء الفعل  
 ونصبه في حكم فعل لا حكم الاصل يقال يا حارث بن ابي ابيك في معرفة  
 بركبهم ويا بني لانه لا جعل ثورا اسما لم يكن له في معرفة  
 بركبهم فليكن كسر قبلها كاولية او يولد يا كبر الاء لا جعل كروا اسما  
 ارتفع ما في الاعمال وهو فروع الس بعد الود فاقبلت الواو  
 الفاء لئلا يمتدحها وانفاد ما قبلها وقد استعملوا بمعنى الموصلة  
 الذاء يعني يا خاصة في المنادى لانه لا بد من عليه لوجه كقولها  
 اشترى فيها فحكت اول بان يوضع فيها بكسر الهمزة في ذلك  
 والمنادى في اللغة ميت بكى عليه <sup>ويعقد كسر الاء</sup> <sup>يعلم الناس</sup>  
 امر عظيم الجذوة في الكاء ويشتركون في التجميع وفي الامتلاء

والوقوف مع المنادى والمنادى ان المنادى لا يكون الا في  
 او حقا فافهم في او شدة خافا وعلى الالف في غلظ المنادى  
 كما في واه يذخر في واه المنادى هو الفوق للفظه واما  
 المنادى في المنادى الطلوع اقبل في المنادى في  
 لا يظن اقبل في المنادى

واقبال الطالعية  
 عليه

الاء المنادى والمنادى

عليه وجود او عدمه بايا او اقل التجميع عليه عدمه ما يتجمع  
 على عدمه كالتب الذي بكى عليه المنادى والمنادى عليه وجوده  
 ما يتجمع على وجوده عند فقد التجميع عليه عدمه كما في المنادى والمنادى  
 والويل للامح للكتاب لتفقد التجميع فالمنادى المنادى  
 مثل يا زيدا ويا عمروه مثل يا صرته ويا مصيته ويا خضرته  
 بواو متحركة عن الهمزة لعدم دخولها عليه فلا في افعالها  
 مشتركين فيها وكما حكم المنادى في الاعراب وان حكم المنادى  
 في مثل حكمه في افعال المنادى في صورة فم من افع المنادى في الاء

هذا ان الاء المنادى

والباء مثل حكمه في افع المنادى كما اذا كان مفردا معرفة  
 يضم واد كاه سقا او مشجاء ينصب ولا يلزم من ذلك وجود  
 وقوعه على افع المنادى لانه لا يقع نكرة لانه لا ينصب  
 الا العرفه وجاز ذلك زيادة الالف في آخره افع المنادى في العرفه  
 المط في المنادى فان خفت اللبس في الاء في اللفظ عند زيادة  
 الالف في غير ذلك الاء في اللفظ عند زيادة الالف في اللفظ  
 من كسرة او ضمة كما اذا اردت نكرة بعلام مخاطبة قلت والاعلام  
 ان لم يعلم ان علام الربط وعلام

اشارة الى ان الاء المنادى والمنادى  
 المنادى في المنادى والمنادى

اضافة المصدر الى المفعول



لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محراب واذا اردت مدي  
غلام جماعه محرابين قلت واغلامك يومه اذ اليم اصلها الغم  
لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محرابين واين وجاز لك  
الهاء اي الحاقها بهذه الوان في حال الوقوف اي نهرا ولا يند  
من قسمة الذوب التفتح عليه عددا الا اليك الم عرف هذه اشهر المدي  
يعذر انك ادب بمعرفته في النديه والتفتح عليه فلا يقال ولا يلا  
انما اشهر هذه اللفظ من ذوب خاص نقل الذهني اليه ويعرف  
انما اذا ما

اللام في قوله لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محراب

لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محراب واذا اردت مدي  
غلام جماعه محرابين قلت واغلامك يومه اذ اليم اصلها الغم  
لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محرابين واين وجاز لك  
الهاء اي الحاقها بهذه الوان في حال الوقوف اي نهرا ولا يند  
من قسمة الذوب التفتح عليه عددا الا اليك الم عرف هذه اشهر المدي  
يعذر انك ادب بمعرفته في النديه والتفتح عليه فلا يقال ولا يلا  
انما اشهر هذه اللفظ من ذوب خاص نقل الذهني اليه ويعرف  
انما اذا ما

والا غلام مكاه لاني كسبت غلام محراب واذا اردت مدي  
غلام جماعه محرابين قلت واغلامك يومه اذ اليم اصلها الغم  
لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محرابين واين وجاز لك  
الهاء اي الحاقها بهذه الوان في حال الوقوف اي نهرا ولا يند  
من قسمة الذوب التفتح عليه عددا الا اليك الم عرف هذه اشهر المدي  
يعذر انك ادب بمعرفته في النديه والتفتح عليه فلا يقال ولا يلا  
انما اشهر هذه اللفظ من ذوب خاص نقل الذهني اليه ويعرف  
انما اذا ما

والا غلام مكاه لاني كسبت غلام محراب واذا اردت مدي  
غلام جماعه محرابين قلت واغلامك يومه اذ اليم اصلها الغم  
لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محرابين واين وجاز لك  
الهاء اي الحاقها بهذه الوان في حال الوقوف اي نهرا ولا يند  
من قسمة الذوب التفتح عليه عددا الا اليك الم عرف هذه اشهر المدي  
يعذر انك ادب بمعرفته في النديه والتفتح عليه فلا يقال ولا يلا  
انما اشهر هذه اللفظ من ذوب خاص نقل الذهني اليه ويعرف  
انما اذا ما

الغلام لا يحارب بالذات فان الطويل هو ذوب لا يخرج بخلاف المقادير  
والمنضاف اليه فانها متغايران وكذا يوشرون رجله مناع لوقوع  
فقا وايضا الشا منبأه والجملة الفصح وبجوز لقيام فيه حذف حرفه  
والا ان كان معيارا مع اسم البشرو فمعنى به ما كان نكته قبل الذ  
سواء يتعرف بالذات كيا رجل اولم يتعرف مثل يارجل الان نداء  
له بكثر كثر نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يبق الذهني  
اي انه متاخر والاشارة اي والامع اسم الاشارة لانه كلام الجرس الذي  
في الابهام والمستغاث والمذوب لان اللطيف بهما مد الصق  
والطويل والذوق في فقه على هذا من العارف الذي يجوز  
فيها حذف حرف النداء او العكس لو كان هو بدل عن حرف النداء كلفظ الله  
قانه لا يحد في الامع اذ اليم الشدة منه نحو اللهم اوفيق  
نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظ اي اذ اومض  
بذوي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالوصف بذي اللام  
نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل فلا يجوز حذف من اي هذا من غير  
ان يوصف هذا بذوي اللام والمنضاف اليه الذي معرفته كان غلام  
عطف على اللام  
عطف على اللام

والا غلام مكاه لاني كسبت غلام محراب واذا اردت مدي  
غلام جماعه محرابين قلت واغلامك يومه اذ اليم اصلها الغم  
لا غلام مكاه لاني كسبت غلام محرابين واين وجاز لك  
الهاء اي الحاقها بهذه الوان في حال الوقوف اي نهرا ولا يند  
من قسمة الذوب التفتح عليه عددا الا اليك الم عرف هذه اشهر المدي  
يعذر انك ادب بمعرفته في النديه والتفتح عليه فلا يقال ولا يلا  
انما اشهر هذه اللفظ من ذوب خاص نقل الذهني اليه ويعرف  
انما اذا ما



والسلام في اليوم عشرين من هذا الشهر

والمشغالات كان سنكلا بعين يكون به يعني الاخر من وان كان سنكلا بالبا يعني



اللام بالمفعولية كما هو الظاهر التبار في فعل الاشتغال في خبره  
 متعلق بخرج نحو زير ضربت وتبع الفاعل عن العمل في خبره ذلك  
 لحد اشتغال ضمير فان عمل معنى الابد اعني ودفع اليه انما لا اشتغال  
 مانع عن ذلك وتنفيد الصب بالمفعولية في خبره كان في خبره  
 ما يناسب الفعل بالارتداد وان كان اشتغال الفعل بالضمير  
 مع تقدير بيان سبب الفعل بالزوم والرابعة اشتغال الفعل بالعلق  
 ولا يصورح الا بتقدير سبب الفعل المنزلة بالزوم لهذا  
 اورده الصواب امثلة ثلث منها للشتغال بالضمير  
 اثنان وواحد للشتغال بالعلق والاحسن في ترتيبها  
 ثانيا في مثال الشغل بالعلق كما لا يخفى ووجهه نحو زير ضربت  
 مثال الفعل الشغل بالضمير مع تقدير سبب بغيره وزير  
 مرتبته في الفعل الشغل بالضمير مع تقدير سبب ما يناسب

بالارتداد فان مرتبته بعد تقديره بالباء مراد به الارتفاع وزير  
 ضربت علامه مثال الفعل الشغل بالعلق وزير عليه مثال  
 الفعل الشغل بالضمير مع تقدير سبب ما يناسب بالزوم فان  
 خبر الشغل على الشيء يلزمه ما يناسب للجموع عليه بغيره  
 هذه الامثلة بفعل بغيره ما بعده اي يعني الفعل ان ص  
 لم يرد في خبره ضربت ضربت المقيدر فان الاصل في ضربت ضربا  
 ضربه اضمربته الاصل لوجود مفسره اعني ضربت الثاني  
 وعما هذا الفاعل جاوزت فانه مفسر بما يرد في خبره  
 وايضا فانه مفسر بما يناسبه اعني ضربت علامه فان ضرب  
 العلامة مندم انه يشبه ولا يشبه فانه مفسر بما يناسبه  
 في اعني حيث عليه ثم ان الالم الواقع في مكان الاضرب على ربط  
 النفس بالحق او الواجب في الرفع او النصب سوى  
 في الامران والى هذه الصور للام والمصنفان والحقار  
 في الالم المذكور الرفع بالابتداء وخرج عند عدم مرتبه خلافه  
 اي قبة خرج خلاف الرفع يعني النصب لان قبة الصخرة في ثباتها

في الامران والى هذه الصور للام والمصنفان والحقار

في الامران والى هذه الصور للام والمصنفان والحقار



لان وجوده صلاح القبرية في القبرية في مخرج القبر  
 في مخرج القبر في مخرج القبر في مخرج القبر  
 وجود القبرية في مخرج القبر في مخرج القبر  
 مع غير الطلب في شرط ان لا يكون الفعل المتعلق بطلب الامر  
 والتميز والبداء في قوليت القوم واما زير فكمرة فكمرة  
 فالعطف على الفعلية في القبر وكلمة اما في مخرج القبر  
 افوه لانها لا يقع بعدها غايك الا المتبادر في مخرج القبر  
 على الفعلية في مخرج القبر في مخرج القبر  
 عن المذوقين وانما قال مع غير الطلب في مخرج القبر  
 مع الطلب نحو ما زير فكمرة فان المتبادر هو القبر في مخرج القبر  
 بقية وقوع الطلب في مخرج القبر في مخرج القبر  
 اذا الواقع على الامم المذكور للمفاجاة في مخرج القبر  
 في مخرج القبر في مخرج القبر في مخرج القبر  
 لا يفرق الا على ما في مخرج القبر في مخرج القبر

لا يفرق الا على ما في مخرج القبر في مخرج القبر

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزم الاسمية عليه  
 وقوعها بعدها فلا تناقض واختار السبب في مخرج القبر  
 الامم المذكور بالاعطف اي سبب عطف جمله هو لان المستفهام يكون عن احوال الذات  
 فيها على جملة فعلية متقدمة للتاسب اي لمعابة اوليها في مخرج القبر  
 التاسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف  
 عليها في كونها فاعليتين نحو خرجت في مخرج القبر وبعد  
 حرف التي بمعنى ما ولا وان وليس لمعابة اوليها  
 هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يتقدم معها  
 لضعفها في العمل نحو ما زير فكمرة في مخرج القبر  
 بعد حرف الاستفهام نحو ما زير فكمرة في مخرج القبر  
 الاستفهام لانه يختار الرفع في امم الاستفهام نحو في مخرج القبر  
 من اكرمه ولو فعل ههنا الاستفهام في مخرج القبر  
 في مخرج القبر في مخرج القبر في مخرج القبر  
 هل لفظ الفعل لا يتبع في مخرج القبر في مخرج القبر  
 تقدير الفعل وبعد اذ الشرطية الدالة على المجازاة

لا يفرق الا على ما في مخرج القبر في مخرج القبر



الامر في خبره

في الزمان نحو اذا عبد الله نلقاه فاكرمه وبعدت  
 الدلالة على الجازية في المكان نحو حيث زيد الجنة  
 فاكرمه وفي ما قبل الامر والتمهي بمعنى موضع وقوع  
 الامر المذكور قبل الامر والتمهي نحو زيد اقية وزيد  
 لا تقيه وانا اخير في هذه المواضع اي بعد عرف  
 الاستفهام والتعويذ الشرطي ومث و قبل الامر  
 والتمهي نصب في الامر المذكور اذ هي اي هذه المواضع  
 مواقع الفعل اي موضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا  
 نصب الامر المذكور وقع فيها الفعل تقديره والا  
 فلا وكذلك تختار نصب في الامر المذكور عند  
 بس المفعول اي التباس ما هو مفعول في جال نصب

لكن لاس حيث هو مفعول هذه الحالة لاس حيث  
 هو مفعول في حال الرفع مع موافقة للمفعول المقصود وهو المفعول  
 او مفعول مخالف للمفعول المقصود فالالتباس  
 انما هو بين خبرية ذات ما هو مفعول على تقدير نصب

منه

الامر في خبره

الامر في خبره

وصفة لا ينفك بوصف الفريدين الصفه فان  
 الترتيب لا ينفك ما معا مثل قولنا انا كل شيء  
 خلقناه بقدر نصب كل على الاضمار بشرط الف  
 ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبر له كان موقفا  
 للنصب في اداء المقصود لكن فيجب بالصفه  
 لانها لا تكون قوله بقدر خبر له وهو خلاف المقصود  
 فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لا بقدر  
 لا الحكم على كل شيء مخلوق لانه بانه بقدر فانهم  
 بعض الاشياء الموجوده غير مخلوقه لانه كما هو

المعزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستول  
 الامر اي الرفع والنجف فليعلم ان اختياره امر  
 منها بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمر اكرمته  
 اي عند او في دايه او نحو ذلك واللا يصح العطف  
 على الصغرى لعدم التماثل في سوي الامر فاما  
 اذا عطف الجمله التي وقع فيها الامر المذكور على جملته

الامر في خبره

الامر في خبره



وفاقتنا بقولنا عنه وفيه لا يصح العطف  
 لان في العطف ضمير راجع الى زيد فلا بد في العطف من ضمير  
 يرجع الى العطف وعليه لان العطف في حكم العطف  
 وهذا معنى قوله والالامع العطف على القول هذه

ذات وجهين اي جملة اسمية خبر جازلة فعلية تصح رفعها  
 بالابتداء ونصب تقدير الفعل والوجه الثاني استبيان لوجه  
 التاسب فيهما ففي الرفع يكون اسمية فاعطف على الجملة  
 الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على  
 الضمير وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف  
 مرجح للرفع قلت هي معارضة بغرب العطف عليه  
 فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى  
 ارفع من القريبة فمفعولها في النصب والابتداء  
 المبدء قاله صخرى اقرب ويجب النصب اي يجب  
 الالم المذكور بعد في الشرط والمراد به ههنا انه ولو  
 فان اتاوان كانت مودود الشرط فكمها ما سبق من  
 اتيان الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب  
 وكذا يجب نصب بعد في التخيضي وهو ههنا لا  
 ولولا لولوا وانما وجب النصب بعد في الوجود والتخيضي  
 دخولها على الفعل لفظا او تقديره نحو ان زيد ارفع

نريد

انما هو ان يكون في الكلام  
 في قوله تعالى انما وليكم الله  
 في قوله تعالى انما وليكم الله

خبرك مثال لاف الشرط والا زيد خبرية مثال لاف التخيضي  
 وليس مثل زيد يجب به نه اي من باب الاخبار على شرط  
 التخيضي فان زيد في وان كان بطن في باري النظر انه  
 ما امر عامله على شريطة التخيضي والختار في النصب لوقوع  
 الالم المذكور في بعد في الاستقمام لكن ينظر بعد  
 تعق النظر انه ليس متد فانه وان صدق عليه انه  
 اتم بعده فعل شغل به بضمير كذا ليس حيث كوسلط  
 عليه هو او مناسب لنصب لان ذهب به لا يعمل النصب  
 وكذا استسحب ان اذهب فان قلت لا ينحصر المسكن في  
 اذهب فيلقد مناسب اذ ينصب مثل لا بأس  
 اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيد بلا  
 الذهاب به او لا احد بالذهاب او اذهب احد  
 قلنا المراد بالكتاب ما يراد في الفهر المذكور او لا  
 مع اتحاد ما استدل به فالاحتياط في ذكره مفقود  
 وان كان كذا فكذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال واجب



بالابتداء ونصب غير جائز بالمفعول فليس باب الاضمار

بما شرطه القبر فكيف ما يحتاجه القبر وكذا اي مثل  
انما لم يسم بباب الاضمار على شرطه القبر لانه لو جعل  
لصلا القدر فعملوا كل شيء في الزبر فقول في الزبر ان كان  
متعلق بفعلوا في المعنى لانه صواب في هذا العالم لم يست  
في الفعل لانه لم يرفع في فعلها بل كان الكمال كما يكون  
او فعملوا في كناية انما لم يرفع وان كان صفة لشيء مع  
انه خلاف ظاهر الالة فالتام المقصود ان المقصود

ان كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها صواب  
مواقفا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطير لان كل شيء كائن  
في صواب في العالم مفعول فالرفع لازم عما ان يكون  
كل شيء مبتداء وبالملة الفعلية صفة لشيء والجار والمجرور  
في محل الرفع عما ان في المبتداء تقدير كل شيء هو مفعول لهم  
ثابت في الزبر حيث لا يفاد بصيغة ولا كيرة واعلم  
بالابتداء

انه قد بينا ان الكمال المذكور اذا كان الفاعل المستغنى  
بضمير او متعلقا به او نهجا فالتحاشي في القبر  
والظاهر ان قوله تعالى انه والذاني فاجله وكل واحد  
منهما اذا قلنا تحت هذه القاعدة مع ان القراءات تقو في  
على الرفع الا في رواية متشابهة عن بعضهم فاحفظ الخاتمة  
لان نخلوا الا فرام عن القاعدة المذكورة لئلا يترتب اتفاق  
القراءات على التحاشي في الموضع الما نخلوا الا فرام عنهما  
فقال وهو الزانية والزاني فاجله وكل واحد منهما الفاعل  
بشرط يعني الشرط عند الميرد لكون الالف واللام  
في الزانية والزاني مبتدأ موصولا في مع الشرط  
وام الفاعل الذي هو صلة كالشرط في المبتدأ كالمبتدأ  
والقراءات الدافعية بشرط الشرط لانه على سبيل المثال  
ونزل هذه القاعدة لا يعرفها في اقبل فانت سيطر  
الفعل المذكور بعده عما قبل فتبين في الرفع والالة  
جلكان مستقلا عند سبويه اذا الزانية مبتدأ مخدوف

من القاعدة المذكورة

استعملت  
الزانية

بشرط  
الابتداء



المضاف والزائي عطف عليه والجزء في حكم الزائفة  
 والرائي فيما ينسب إليكم بعد قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة  
 بيان الحكم الموعود والقاعدة ايضا للبيان اي  
 ان ثبت ذنبا فاجله واكملوا حجة ثالثة واللقب  
 وجزء الجمل لا يعجز عن جعله اقره فيتنوع السبيل فلا  
 يدخل في الضابط فتعين الرفع والاداءه كمن القاء  
 بمعنى الشرط ولم يكن الآية جليين ايضا فهي تكون وظل  
 تحت الضابط فالخارج فيها النص واختيار النص  
 باطل لانفاق التواء على الرفع فلا بد من جعل القاء  
 في الشرط وجعل الآية جليين لتعين الرفع الرابع  
 من تلك اللواحق التي وجب حذف نائب المفعول بها فيها  
 الحذف وانما وجب حذف الفعل في بعض الوقت  
 عن ذكره وهو في اللغة تخوفا من شيء عند شدة  
 تبعده من وفي الاصطلاح النجاة معوله الى اكم  
 على في النص بالمفعول بتقدير اني تخذوا  
 كالمفعول

هذا هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة  
 لان قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة  
 لان قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة

المنع من حذر

هذا هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة

حذر ذلك المفعول تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر  
 تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي ما بعده ذلك المفعول  
 او ذكر التحذير مكررا على صيغة المفعول عطف على حذر  
 او ذكر المفعول فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير العطف  
 كما في العطف عليه قلت نعم لكنه وضع في العطف في المظهر  
 موضع المظهر في تقدير الكلام ومفعول بتقدير اني ذكر مكررا  
 الا انه وضع التحذير موضع الضم العائد الى المفعول شعرا  
 بانه تحذير من لا بد من ان لا يكونوا ياكلوا ولا يشربوا ولا يمشوا  
 هذا ان شالان لا اول نعتي التحذير معناه بعد تفكك  
 من الكسر والكسر من تفكك بتقدير تفكك عن حذف الارب  
 وهو ضرب من المعصاة ويقذف الارب عن تفكك  
 وعلى تقدير من التحذير هو الكسر والحذف فان المراد  
 من تعيد الكسر والحذف من تفكك تحذيرها من  
 لا تحذيرها منها والطريق الطريق شالان الثاني  
 توبى الاتي الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير

المنع من حذر

هذا هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة  
 لان قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة  
 لان قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة هو الذي لا بد من الرفع في قوله فاجله واكملوا حجة ثالثة



في قول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتيت زيد من الكسر  
 فينبغي ان يقدر في مثل يقدر في وان تقدير يقدر في مثال  
 النوع الثاني في شجب لان المعنى على الالتقاء مع الطريق  
 لا على تبعية فالضوابط ان يقال يقدر يقدر واتق  
 ونوعها يقدر مثل يقدر في جميع افراد النوع الاول في  
 بعض افراد النوع الثاني مثل تفك تفك فان المعنى  
 على يقدر تفك مما هو ذكرك كالمرور فصح ويقدر مثل  
 اتق في بعض ما كان المذكور قبل لفظ الكسر في اتيك  
 والكسر خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذير كذا  
 فانها تحذير واجب بانها تاج للتحذير والتوابع  
 خارجة عن الحدود وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في  
 النوع الاول اتيك من الكسر كانت تقول اتيك  
 والكسر ومن ان تحذف ك كانت تقول اتيك وان تحذف  
 وتقول في المثال الاخر اتيك ان تحذف يقدر من  
 اتيك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر عن ان وانه

قياس

في قول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتيت زيد من الكسر فينبغي ان يقدر في مثل يقدر في وان تقدير يقدر في مثال النوع الثاني في شجب لان المعنى على الالتقاء مع الطريق لا على تبعية فالضوابط ان يقال يقدر يقدر واتق ونوعها يقدر مثل يقدر في جميع افراد النوع الاول في بعض افراد النوع الثاني مثل تفك تفك فان المعنى على يقدر تفك مما هو ذكرك كالمرور فصح ويقدر مثل اتق في بعض ما كان المذكور قبل لفظ الكسر في اتيك والكسر خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذير كذا فانها تحذير واجب بانها تاج للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في النوع الاول اتيك من الكسر كانت تقول اتيك والكسر ومن ان تحذف ك كانت تقول اتيك وان تحذف وتقول في المثال الاخر اتيك ان تحذف يقدر من اتيك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر عن ان وانه

قياس ولا تقول في المثال الاول اتيك الكسر لانواع  
 تقدر من وشذوذه مع غيره وانه فان قلت فليكن  
 يقدر بالعاطف قلت حذف العاطف ان شذوذا  
 لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان شاذ في غيرها  
 وان حذف العاطف فليثبت الاناء والفقير  
 هو ما فعل في فعل ان في مذكور تضمن في ضم  
 الفعل الملقح او المقدرا وشبهه كذا او مطابق  
 اذا كان العاقل مصدر او قول ما فعل في فعل شاذ  
 الزيادة والمكان كلها فانه لا يخلو من او مضاف  
 بفعل في ما فعل سؤ ذكر الفعل الذي فعل في ما اول او قول  
 مذكور في ما لا يذكر فعل في نحو يوم الجمعة يوم  
 طيب فانه وان كان فعل في فعل لا محالة لكنه ليس  
 بمذكور لكن سبق في شذوذه يوم الجمعة وان لا  
 في فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل في فعل مذكور  
 فان شاذ يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو غير

في قول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتيت زيد من الكسر فينبغي ان يقدر في مثل يقدر في وان تقدير يقدر في مثال النوع الثاني في شجب لان المعنى على الالتقاء مع الطريق لا على تبعية فالضوابط ان يقال يقدر يقدر واتق ونوعها يقدر مثل يقدر في جميع افراد النوع الاول في بعض افراد النوع الثاني مثل تفك تفك فان المعنى على يقدر تفك مما هو ذكرك كالمرور فصح ويقدر مثل اتق في بعض ما كان المذكور قبل لفظ الكسر في اتيك والكسر خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذير كذا فانها تحذير واجب بانها تاج للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول في النوع الاول اتيك من الكسر كانت تقول اتيك والكسر ومن ان تحذف ك كانت تقول اتيك وان تحذف وتقول في المثال الاخر اتيك ان تحذف يقدر من اتيك من ان تحذف لانه حذف حرف الجر عن ان وانه

ان كان يوم الجمعة الضمير لظرف المكان شاذ وان كان الاخر غير المكان







وفي بعض النسخ لا بهامها  
والظاهر وجوده عند ولدي وزجها  
ويجوز الجمع اليها والبرهان قول لفظ  
لا يقال ان كان مكانه ويقال هل  
تلك فكل مكان

وفي بعض النسخ لا بهامها كما هو الظاهر وكذا حملها بالبرهان  
من المكان لفظا مكان وان كان متينا نحو جئت مكانا  
كثيرا في الاستعمال مثل الجاهات الست لا بهامها  
وكذا حملها عليه ما بعد دخلت وان متينا نحو دخلت الدار  
كثيرا في الاستعمال لا بهامها على الاصح اى على المذهب الاصح  
فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول يمكن الاصح له  
مفعول فيه والاصل استواء في اللفظ حذف اللفظ  
استواء وهذا اخل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه  
الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى القول لا يتم  
بدون الدار وبعد تمام معناه لا يطلب المفعول فيه  
كما اذا قلت دخلت الدار في البلد الفلاني فالظاهرة  
مفعول به لا مفعول فيه وما يوافق ذلك لان كل فعل  
يطلب مكانا خاصا بوقوعه في بعضه انما يكون  
شاملا لغيره فانه اذا قلت خرجت زيد في الدار التي  
هي من البلد فكما يصح ان تقول خرجت زيد في الدار

كذلك

وفي بعض النسخ لا بهامها  
والظاهر وجوده عند ولدي وزجها  
ويجوز الجمع اليها والبرهان قول لفظ  
لا يقال ان كان مكانه ويقال هل  
تلك فكل مكان

كذلك يصح ان تقول خرجت في البلد وفعل القول بالنسبة  
الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الدار في البلد دخلت الدار  
لا يصح ان يقول دخلت البلد خرجت الدار الى الدار  
كسب الا فاعلا لا كمتبعا اليها التي فعلت فيها فلا يكون الدار  
مفعولا فيها مفعولا ولا غير معناه على الاستعمال الاصح  
فيكون اشارة الى ان استعماله في قوله دخلت الدار  
صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونظرا عن يوب ان دخلت  
بشيء شاذ وينصب الى المفعول في بعضه مفعولا في  
الغيب نحو يوم الجمعة في يوب من قال من خرج في  
يوم الجمعة ويحذف مفعولا في يوب من قال من خرج في  
الجمعة صحت في والتقصير في يوب كما هو في المفعول به

**المفعول** هو ما فعل لاجله اى لغرضه تحصيله او  
وجوده وخرج يسائر المفاعيل ما فعل مطلقا او بدونه  
او مع فعل اى حدث مذكورا مفعول مفعول او كما  
فلا يخرج عنه مكان فعل مقدرا كما اذا قلت تار بك في يوب

في بعض النسخ لا بهامها  
والظاهر وجوده عند ولدي وزجها  
ويجوز الجمع اليها والبرهان قول لفظ  
لا يقال ان كان مكانه ويقال هل  
تلك فكل مكان



من قال لم يثبت زيد فقولته مذکور احراز عن مثلي  
 التاديب فان قلت كيف يصح الاثر ان يرد على وجه  
 الفعل الذي هو لا يثبت فقولته مذکور في الجملة كما في مرتبة  
 زيد اقلنا ان يثبت مذکور موقف ان قلت هو يثبت مذکور مع  
 في خبره فادبنا قلنا ان يثبت مذکور موقف التاديب الذي هو  
 منقول به ان يثبت مذکور ان يثبت الذنب لاصل التاديب  
 ان يثبت مذکور مع ابراهمه للعلية مثل خبره فادبنا  
 مثاله لا فعل المقصد ففعل وهو الضرب فان التاديب  
 انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعت عن المجرى  
 مثال لا فعل سبب وجود فعل هو العقوبة فان العقوبة  
 انما وقع بسبب الضرب والقيام يكون المفعول لا مفعولا  
 غير داخل في المفعول المطلق بخلاف خلاف ظاهر  
 للزجاج فانه ان المفعول لا يثبت ان عند الزجاج مصدر  
 موزع لفظ فعل فالعن عنده في المثال المذكور من ادب  
 بالضرب تاديبا وجب في العقوبة لا يثبت او خبره فادب  
 تاديب

تاديب وقعت فعود من و قد قول الزجاج بان صح  
 تاويل نوع بنوع لا تدخل في حقيقة التاديب ان صح تاويل  
 الحال بالظروف في قول جاني زيد كما من يثبت انه معنى  
 جاء زيد راكبا جاء زيد وقت ركوبه من غير ان يثبت عن  
 حقيقة او شرط نصبه ان شرط انما المفعول لا شرط  
 كون الاكم مفعولا فاشركوا في قولك فاشركوا في  
 ولكم انك التاديب عنده مفعولا على ما يدل على هذا  
 كما قال في المفعول ان شرط نصبه تقدير في هذا ايضا  
 خلاف املاح القوم تقدير اللاح لانها اذا ظهرت  
 لزمت الجرح وخصل اللاح بالذكر لانها الغالب في تعبد  
 الافعال فلا يقدّر غير من او الياء وفي مع انها  
 من داخل المفعول كما في قوله تعالى فاشركوا في  
 من خشية الله وقوله تعالى فظلم الذين هادوا وحرفنا  
 عليهم وقوله عز من امره دخلت النار في هرة الاجلها  
 ولكم ان تقدير اللاح عيادة عن مدحها عن اللفظ وايضا

انما لا يثبت  
 التاديب



في الية وكان الاصل بقاء اللفظ والية فلاحاجة في  
 ابقائها في الية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في  
 حذفها من اللفظ ولهذا قالوا انما يجوز حذفها ولم يكن  
 باوجاع من الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز  
 ذكرها ان كان المفعول له فعلا اخر ازعما اذا كان  
 عيناً نحو ميتك للشمس لفاعل الفعل المعلن اي انما فاعل  
 وقاعل عاقل اخر ازعما اذا كان لا فعل لغيره نحو ميتك اي انما فاعل  
 لميتك اي وسفار تالا المفعول المذكور في الوجود  
 بان يحدد زمان وجودها نحو خبرته ثاديا اذا زمان الخبر  
 والثاديب واحد لا مقابلة بينهما الا بالاعتبار ويكون  
 زمان وجودهما بمعنى كس زمان وجود الآخر فوجدت  
 عن الحريج جئنا فان زمان الفعل اعني المفعول بعض زمان  
 المفعول اعني الجبين وموت شهرته للمراب ابقاء الصلح  
 بين الفريقين فان زمان المفعول اعني ابقاء الصلح  
 بعض زمان الفعل اعني شهرته للمراب واخر ذلك القيد

في الية كان الاصل بقاء اللفظ والية فلاحاجة في  
 ابقائها في الية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون في  
 حذفها من اللفظ ولهذا قالوا انما يجوز حذفها ولم يكن  
 باوجاع من الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز  
 ذكرها ان كان المفعول له فعلا اخر ازعما اذا كان  
 عيناً نحو ميتك للشمس لفاعل الفعل المعلن اي انما فاعل  
 وقاعل عاقل اخر ازعما اذا كان لا فعل لغيره نحو ميتك اي انما فاعل  
 لميتك اي وسفار تالا المفعول المذكور في الوجود  
 بان يحدد زمان وجودها نحو خبرته ثاديا اذا زمان الخبر  
 والثاديب واحد لا مقابلة بينهما الا بالاعتبار ويكون  
 زمان وجودهما بمعنى كس زمان وجود الآخر فوجدت  
 عن الحريج جئنا فان زمان الفعل اعني المفعول بعض زمان  
 المفعول اعني الجبين وموت شهرته للمراب ابقاء الصلح  
 بين الفريقين فان زمان المفعول اعني ابقاء الصلح  
 بعض زمان الفعل اعني شهرته للمراب واخر ذلك القيد

عنا

عما اذا لم يكن مفاداً في الوجود نحو ميتك اليوم ميتك  
 بذلك اسره انما اشتر لا هذه الشرايط لا ان هذه  
 الشرايط يبغ المصدر في تعلق بالفعل لا واسط تعلق  
 المصدر بخلاف ما اذا قيل اشتر منها المفعول منها  
 اي الذي فعل به صاحبه بان يكون الفاعل مقصداً لضرورة  
 الفعل من او المفعول في وقوع الفعل عليه فقد لزم عنه  
 مفعول ما لم يسم فاعله اشتر الي المفعول كما اشتر الي  
 ولجوز من المفعول ب وقوع الفعل عليه فقد لزم عنه  
 واعتد عن نصب يا قوزه بعض النخاة من اشتر  
 الفعل لا لزم الفعل وترك مفعول ب اعلى ما هو عليه  
 في الاكثر والله ذهب في قوله فقد تقطع بكم على  
 قرة النصب في بعض لواشئ ان هذا المرئ شرف  
جدا وقيل الوجدان يجعل من قيل وقيل بين المرئ قوان وقيل  
 فان مفعول ما لم يسم فاعله في القيد الراجع الى مصدره  
الرجل الميلولة لا بين لفظ الزوم فقد لا يقام الفاعل  
 ان لفظ بين

اي لا يجوز ان ياتي به فاعل الفاعل لان الفاعل مفعول  
 وكذا ما في مقامه اذا اتي بمقام الفاعل مع كونه  
 مفعولاً يا المرئ قوان وقيل بين المرئ قوان وقيل  
 وهو ما في حاشية واحدة وهو ميتك الي المفعول منها

وقيل بين العبد والتزوي



فعل هذا معناه الذي فعل فعل صاحبته على ان يكون مفعول  
ما لم يسم فاعلا غير ارجع الى مصدره والضمير المجرور للمفعول  
هو مذكور بعد الواو اخر ان من المذكور بعد غيره  
كالفاعل صاحبته مفعول فعل اللام متعلق بمذكور  
اي يكون ذكره بعد الواو لابل صاحبته مفعول فعل  
اقى رت اياها سوا كان ذلك المفعول فاعلا توكيد  
الماء والخشب او مفعولا كفاك وزياد درهم وسوا  
كان ذلك الفعل لفظ اي لفظيا كاشا ليدل على كونه  
اوسع اي معنويا عما لك وزياد اي ما تضيء المراد  
معصية لمفعول الفعل مشاركة له في ذلك الفعل  
واحد نحو سرت وزياد او مكات واحد نحو لو تركت  
الناقة وقصبتها بالزمن فلا يتحقق بالمذكور بعد الواو  
العاطفة نحو جاء زيد ورفاتها لان ذلك الاعاء المشاركة  
في اصل الفعل دون الصحابة اعلم ان مذهبي هو الحاجة  
ان العاطفة المفعول مع الفعل ومعناه يتوحد الواو التي

يتم

يتم مع وانما وضع الواو موضع مع كونها  
اخيرا واسمها واو العطف التي فيها يقع فاعلا  
معنى العينة فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل  
على الحدث فبقي الفعل واسم الفاعل والمفعول والخسفة  
المشبهة وغيرها لفظا ويا اي لم يجب العطف  
ولم يمنع فلا يتحقق بشرط زيد وزياد او موصوف  
العطف في فالو بربها اي العطف والنصب على المفعولية  
جائز ان نحو جئت انا وزياد بالرفع على العطف وزياد  
بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف  
بل يمنع ثقبين النصب نحو جئت وزياد فان العطف  
فيه منع لعدم الفاصلة لابل كبر النصب بالمفصل  
ولا يغير وان كان الفعل مع اي امر معنويا  
ستنبط من اللفظ وجاز اي لم يمنع العطف  
ثقبين لجز العطف حيث لا يجز على عمل العامل  
المعنوي بلا حاجة مع جوز وزياد وهو العطف



بما يشاء من غير ان يحد  
منه في غير ذلك

نحو ما يزيد ويزور الا ان لم يخرج العطف  
بل امتنع فغلبت التبع حيث لا وجه له سواء نحو ما لك  
وزيد او شاك وعمر واما امتنع العطف فيهما  
لان العطف على الضمير المحذوف بلاعادة الجاز غير جائز  
وان لم يخرج عطف عمر على الشان او الشرع  
شانهما الا على شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا  
بمعنوية الفعل في هذه الاشياء لان المعنى ما منع وما  
بماثلة فمعنى شاكك وزيد ما منع وزيد ما منع  
ما لك وزيد ما منع ما لزيد وعمر ما يصفه زيد وعمر  
**اللام** لما فرغ من بيان المفاعل شرع في التحقير بها  
وهو ما يشاء هيئة الفاعل او المفعول به ان حيث  
هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فيه كراية  
نخرج ما بين الذات كالتبميز وباضاقرها الى الفاعل  
او المفعول به نخرج ما بين هيئة غير الفاعل والمفعول  
كمفعول البند اخو زيد العالم الخوكة ونقيده للشيء  
نخرج

فانما هو من غير ان يحد منه في غير ذلك  
بما يشاء من غير ان يحد منه في غير ذلك  
بما يشاء من غير ان يحد منه في غير ذلك

نخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على هيئة الفاعل  
او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول  
وهذا الترتيب على سبيل الترتيب لا يجمع فلا يخرج منه  
مثل ضرب زيد عمر او كس لفظا اي سواء كان الفاعل  
او المفعول بالذي وقع لفظا عند لفظا اي لفظا  
بان يكون فاعلا او مفعولا او المفعول به  
لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه  
يفهم من فحوى الكلام سواء كان ملفوظا حقيقة  
او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلا او مفعولا  
او مفعولا للمفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام  
لا باعتبار لفظ ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول  
اعلم ان يكون حقيقة او حكما فبذلك لا من  
المفعول مع لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا  
المفعول المطلق مثل ضربت الفرس بشريد فانه بمنى  
احدثت الفرس بشريد وكذا يدخل في المانع عن المناقاة

عامة مفعول اول

نخرج



كما اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا بضم حذف وقيام  
 المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بل نبت  
 مله ابراهيم نبتا وان ياكل لحم اخيه ميتا فان يصح ان  
 يقول بل نبت ابراهيم مقام بل نبت ابراهيم وان ياكل لحمه  
 مقام لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا  
 وهو الجز المضاف اليه فكان المضاف الى  
 هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه  
 كما في قوله خطا ان دابر هو لاء مقطوع مصيحين  
 فقوله مصيحين حال عن هو لا باعتبار ان  
 الدابر المضاف اليه جرموه فان دابر الشيء اصله الدبر  
 مفعول مالم يسم فاعلا باعتبار ضمير المسكن في  
 المقطوع فكانه حال من مفعول مالم يسم فاعلا ولو  
 قرأ تبين على صفة المضاف المعلوم من باب التفعيل  
 اذ تبين على صفة المضارع المجهول من باب التفعيل  
 وجعل الجار والجرور متعلقين بالاب المفعول دخل في

الحال

الحال من المفعول مع او المفعول المطلق من غير حاجة الى  
 تعيين الفاعل او المفعول لان قول ما وقع حالا عن المضاف اليه  
 مثل ضرب زيد قاتبا مثلا للفظ المفعول حقيقة  
 فان قاتبة تاء السكت ومفعول زيد انما هو لاعتبار  
 لفظ هذا الكلام منطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه  
 وهما مفعولان حقيقة وزيد في الدار قاتبا مثال  
 للفظ المفعول مكملا فان قاتبة الضمير المستكن في لفظ  
 انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام منطوقه من غير اعتبار  
 معنى خارج عنه والضمير المستكن مفعول مكملا وهذا  
 زيد قاتبا مثال للمفعول لان مفعول زيد باعتبار  
 لفظ هذا الكلام منطوقه باعتبار معنى الانسان  
 او اليتيم هو مبين من لفظ هذا اولئك انهم  
 لسانهم يقصد نظم الاخبار بها عن حقيقته  
 في نظم الكلام اشير او انية ودير زيد مفعول  
 بل مفعول انما هي باعتبار معنى اشير او انية الخارج

لا نسلم مثال المفعول  
 لا نسلم ان يكون عاملا مقدرا  
 لانه يمكن ان يكون في الدار  
 فيكون من قبيل زيد  
 قاتبا ناجبا بقوله ولا  
 حرم



عن منطوق الكلام العبر للصفة وقوع القائم حالاً في  
مفعولة لا لفظية وعاملها أي عامل الحال أما الفعل  
المفعول أو المفعول نحو ضربت زيدا قائماً في الدار قائماً  
وزيداً إن كان الطرف مقدرًا بالفعل أو شبهه وهو  
يعمل على الفعل وهو من تركيب كالمفعول نحو ضرب  
ذهباً وذهباً وزيداً في الدار قائماً إن كان الطرف  
مقدرًا بكم الفاعل وكالمفعول نحو ضربت زيدا قائماً  
والصفة المشبهة نحو ضربت زيدا قائماً أو سقاء  
المتبعض من فروع الكلام من التفرع أو التقدير بها  
للاشارة والتبيين في نحو هذا زيد قائماً كما في قوله تعالى  
والتمني والتمني والتشبيه في نحو يا زيد قائماً وليست  
عندنا مقيماً ولعل في الدار قائماً كأنه استلزام  
وشرطها أي شرط الحال أن يكون كذا لأن اللفظ  
أصل واللفظ وهو تقييد الحدث النسب إلى صاحبها  
بحسب ما هو الغرض زائد على الغرض وإن كان صاحبها  
مفعول

مفعولة لا لفظية وعاملها أي عامل الحال أما الفعل  
غالباً أي ليس شرطاً لها أن يكون صاحبها مفعولاً في  
جميع موادها بل في غالب موادها أي أكثرها وبيان  
ذلك أن مواد وقوع الحال على قسمين أحدهما ما يكون  
ذو الحال في كونه موصوفاً مثل ما جاء في قوله تعالى  
فادسوا مغيثاً غيائاً الغريفة لا سفاهاً نحو قول  
تعالى ما يفرق ظراً أم حكيم أم كرم عندنا ان جعلت  
أم كرم لا كرم كرمزاً ووافوا في خبر الاستغناء من شرط  
التميز وبيانها ما يكون ذو الحال في غير هذه الأمور وغالب  
مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في  
هذا القسم شرط يكون صاحبها مفعولاً فقولنا غالباً  
في هذا القسم أي كونه صاحبها مفعولاً لا يكون صاحبها مفعولاً  
حتى يقال إن غالبية كونه صاحبها مفعولاً المتبعض عن تخلفه  
صفه غالب



في بعض الموارد ينافي الشرطية ويحتاج الى ان يعرف  
 الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها في مبتدأ وخبر  
 معطوف على قوله وشرطها ان تذكره واسمها التوكيد  
 ولم يرد لها ولم يشفع على نقض الدخال البت للبد  
 يصف هار الوضوح والاشي يقول ارسلا حار الوضوح  
 الاثنى وكان المراد بالاسال ايضاً والتجليل بين كمال  
 ويريد اي اسلمها معركه شتر احمد ولم يرد لها اي  
 لم يشرعها عن التوكيد ولم يشفع اي لم ينف على انقص  
 الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الدار بالدخال  
 والدخال هو ان يشرب البغير ثم يرد من العطف الى  
 الخوض ويؤخر بين بغير من عطشانين يشرب منه  
 ماء عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به من انقص  
 مداخل بعضها في بعض او المعنى على انقص شتر  
 الدخال ومررت به ووجهه ونحوه شتر فعله جردك  
 تناول بالتكره فلا يرد تخفضك قاعدة شتر كونها

قوله لم يرد لها جملته في اللغة  
 بالصاد المهملة والعين المعجمة  
 لم يرد لها جملته في اللغة  
 بالصاد المهملة والعين المعجمة

تكره

تكره وتناولها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال  
 محذوفة اي فرك العراك ونفرد وحده اي انفراده  
 ويحتمل جردك فركه لجملة الفعلية وفعت حالاً و  
 هذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيها  
 انها معارف موضوعات موضع التكرات اي فركه  
 ومنفردا ويحتمل جردا في الصورة وان كانت معرفة  
 فركه في التقدير تكرر كما ان صه الوجه في صورة التكره  
 وهو في المعنى تكرر فان كان صاحبها اي صاحب الحال  
 تكره محصه لم يكن فيها شائبة تخفيضها القدم  
 وله يكن الحال مشتركة بينها وتعرف في جوابي  
 رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال  
 على صاحبها بالتخصيص التكره بتقديمها لانها في المعنى  
 مبتدأ وخبر وليلا يلبس بالصفة في التخصيص  
 خرب رجلاً ركبا ثم قدمت في سائر الوضوح ان لم  
 يلبس طر الكلب ولا يتقدم الحال في احدى شتر زينا



كبر وقاعد على العامل المعنوي قد عرفت فيما قبل  
 العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل او كالمفاعل  
 مثل النطف وشبهه اعني الجازو الجوز وقادح عتله  
 داخل في الفعل او شبهه فعلا هذا مع الكلام ان الحال  
 لا تقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف النطف  
 اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فانه في  
 خلافه فيسويه لا يكون احدا نظرا الى ضعف النطف  
 في العمل وجوزم الاقشيش شرط تقدم المبدء  
 على الحال يجوز بقائهما في الدار فاما مع ثاقب المبدء على الحال  
 فانه وافق بسوية في السمع فيلحق جواز قايما في الدار  
 ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه  
 ان الحال وان كان مشابه للنطف لما في من مع النطف  
 الا ان النطف يتقدم على عامل المعنوي لتوسيع النطف  
 والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن النطف دخل في  
 العامل المعنوي واسا اذ جعله دخل في العامل المعنوي

كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني  
 لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم  
 عاذا على الحال الجوز وسواء كان مجوزا بالاضافة او غير  
 الجوز فان كان مجوزا بالاضافة لم يتقدم على الحال بل  
 اتفاقا نحو جاءني مجر داس الثياب ضارته زبد  
 وذلك لان الحال تابع وفرع لذه الحال والمضاف اليه  
 لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان  
 كان مجوزا بحرف الجوز في خلافه فيسويه واكثر البعدين  
 منعون تقديمها عليه للعلل المذكورة وهو المختار  
 عند المصنف لهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم  
 انه لا لا يقولون على وما ارسلناك الا كافا للناس  
 ونقل التوقيين حرف الجوز والاضافة ان حرف الجوز قد  
 للفعل كالهزة والضعف فكان من تمام الفعل وبعض  
 موقوف فان قلت ذهبت ركبته هندا فكذلك قلت  
 اذهبت ركبته هندا فالجوز والموقف ليس مجوزا



واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كاف حالاً عن  
الكاف والثناء للبيان لغة وبعضهم يجعلها صفة المصدر  
اي كماله كاف وبعضهم يجعلها مصدر كالكاذبة  
والعافية والظرفية وتقف وكل ما دل على هيئة  
اي صفة سواء كان الدال اشتقاقاً او جامداً صحيح ان يقع  
حالا من غير ان يقول الجامد بالاشتقاق لان المقصود  
من الحال بيان الهيئة والخصر به وهذا رد على جمهور  
الحاشية حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكفوا في  
ثاوير الجامد بالاشتقاق ومع هذا فلا شك ان الالجب  
في المال الاشتقاق في مثل شرباء ورجاء في مثل قولهم  
هذه شرباء وهو ما ينبغي فيه خوفاً الجيب منه رطباً  
وهو ما في حلاوة حرقه فربما مع كونهما جامدين حالاً  
لدلالة ما على صفة البسرة والرطوبة ولا جواب الى  
ان يقول البسرة بالمبسر والرطب بالمربط من البسرة  
اذا صار ما عليه بسراً او رطباً اذا صار ما عليه رطباً

والعامل في رطباً الجيب باتفاق الحاشية وفي بسراً الجيب  
عند محققهم وتقدم بسراً على كم القليل مع ضعفه  
في العمالة اذا انقلب بشراً واحداً لان باعتبارين  
مختلفين يلزم ان يكون بينهما انقلابة والجموع يتعاقب والبسرة في  
بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الجنة  
وان لم يكن سعة في الابدان اذ رطباً كنه  
لما كان الضمير بالنسبة الى المنظر كالعدم او المنظر مقام  
واوحيوا ان يلبه والرطب يلفظ بمن حيث انه  
مفضل عليه وهي ضمير فيجب ان يلبه قال الرضي  
واما الضمير المستكن في افعال فانه وان كان مفضلاً  
لكن لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا ولا اري بان  
بان يقال وان لم يسر زيد احسن قائماً منه  
قاسداً وذهب بعضهم الى ان العامل في شرباً  
اسم الاشارة اي شرباً اليه حاله كونه شرباً وهذا  
بسر يصحح لانه يمكن ان يكون المشار اليه التمر التيس



فلا تنفذ الاشارة بحال التجربة ولانه يصح حيث  
 وقع موقع الحكم الاشارة اليه ليصح اعماله فيكون  
 محلي شرطا لطب منه وطبا ويكون اي الحال  
 جملة لدلائلها على الرتبة كالقوة فصحت  
 حالها بها ولكن يجب ان يكون الجملة لها خبرية  
 محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الجزع  
 في الجملة واجزؤها على في قوة الحكم بها على الجملة  
 الاشياء لا تنصلح ان يحكم بها شيئا وكانت  
 الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي زيا لها غيرها  
 والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها  
 من رابط يربطها بالصاحبها وهي الضمير والواو والجملة  
 للتجربة اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون  
 فعلها متصلا بمتعلق او مضارعا بمتعلق او ماضيا  
 متصلا او ماضيا متعلقا فهذه خمسة اقسام  
 الجملة الاسمية الحال بالمتعلقة بالواو والضمير معا لقوة

الاسمية

الاسمية في الاستقلال فمما يجب ان يكون الرابط قريبا في  
 غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت  
 راكب وجازيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها  
 تدل على الربط في اول الامر فكن فيهما شيئا قول الله  
 عبد السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين وهذا  
 اي الرابط بالواو وحدها او بالواو مع الضمير يكون في حال  
 المتصلة ولما في المؤنثة فلا يجوز الواو تقول هو لاني  
 لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل بين المؤنث والمؤنث  
 المشددة الانصاف بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان  
 الضمير لا يبين يقع في الاستدراك فلا يدل على الربط في اول  
 الامر نحو كلمة قوة الى في فلا تدل من الواو على التضمين  
 والمضارع المشددة اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل  
 فيها مضارعا بمتعلق متبينة بالضمير وحده لشيء  
 تفيد في الكلام الفاعل المنفرد عن الواو نحو تاذير  
 تسرع وما سواها اي ساكن الجملة الاسمية والفعلية



المشتبه على المضارع المثنى من الجملة المشتبهة على  
 المضارع المثنى او الماضى المثنى او المثنى بالواو والضمير  
 او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالغير  
 لعدم قوة انتقالها كالاسمية فالمضارع المثنى نحو  
 جاءني زيد وما يكلم غلامه او جاءني زيد وما يكلم غلامه  
 او جاءني زيد وما يكلمهم عمرو والماضى المثنى نحو جاءني  
 زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج غلامه  
 او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضى المثنى نحو جاءني زيد  
 وما خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني  
 زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضى المثنى لا المثنى من قول  
 لفظ قد المرفوعة زمان الماضى الماضى الماضى  
 المثنى الواقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى  
 زمان صدور الفعل من حال او وقوعه عليه  
 يجوز الان التبادر من الماضى المثنى اذا وقع حالا  
 ان مقبلة انما هو بالنسبة الى زمان العاقل فلا بد

من قد حتى يقرب اليه فيقارنه وهذا بخلاف مذهب  
 الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة  
 سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد قد  
 دكب غلامه او مقدرة منسوبة نحو قوله تعالى لقد  
 جاءكم خبرت صدورهم اي قد حضرت وهذا المذهب  
 مذهب يسوية والمبرد فانها لا يجوز ان حذف قد  
 ويسوية يقول قوله تعالى حضرت صدورهم بقوما  
 حضرت صدورهم يكون جملته حضرت حذف موصوف  
 محذوف وهو لال المبرور يجعله جملته وعادة وانما له  
 بشرط ذلك في المثنى لا ستر التثنية بل في المثنى  
 زمان الفعل ويجوز حذف العاقل في الحال لقيام قرينة  
 حالية كقولك للسافر اي الشارح في السفر  
 انتهى وانما هذا الى سرر انهم مذهب يسوية  
 حال المخاطب وقوله مذهب يسوية لراشروا طال بعد حال  
 او مغالية كقولك دكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت



وبما يفرض السؤال ومنه قوله تعالى إِنَّ الْأَشْيَاءَ  
أَنْ تَنْتَجِعَ عَقْلَانِ بل قد رتب على أن أي بل  
 تجمعها فادرس ووجب حذف العاقل بعض الأحوال  
 المؤكدة وهي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا يتقل  
 من صاحبها مادام موجودا غالبا بخلاف المتقلبة  
 والمستقلة فيدل للعامل بخلاف المؤكدة مثل ذيل يولد  
 عطوفاً فإن العطفية لا تستقل عن الابطحجاب  
 الأمر أي الحق بفتح الهزة أو ضمها من مقتضى الأمر  
 بمعنى تحققة وحرث منه على يقين أو من أحقق الأمر  
 بهذا المعنى بغيره أو بمعنى أشبه أي تحققت بوجه ذلك  
 وحرث منها على يقين أو اشتراكك عطفوفاً وقال صاحب  
 المفاتيح أحق التقديرات عندك أن يقدر تخي عطفوفاً  
 وشروطها أي شرط وجوب حذف عاملها أن يكون مقدّم  
 مفردة أي مؤكدة لمضروب جملة أختر زيد عما يؤكده بعض  
 آخرها كما للعامل في قوله تعالى إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا

فانه

فانه لا يجب حذف سبعة آخر زيد بشيء عما يؤكده إذا  
 كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال  
 صاحب الكنف في قوله تعالى فَأَيُّهَا الْقِسْطَ انه  
 حال مؤكدة من فاعل شه ولا بد منها من قيد  
 وهو أن يكون عطف ذلك الاستبهة من أسس لا  
 بصلحان للعلم فيها والادكان عاملها مذكور فكيف  
 تكون حذفها وإيها خوالله شاهد قائما بالقسط  
 التميز ما أي الاسم الذي يرفع الإيهام وأختر زيد  
 عن البديل فإن المبدل من عن حكم الخية أي حكم القوم  
 فهو ليس ما يرفع الإيهام عن شيء بل هو تركيزهم  
 وإبراد مقين المستقر أي الثابت الراسخ في اللغة  
 الموضوع له من حيث أن موضوع له فإن المستقر  
 وإن كان باللفظ هو الثابت مطلقا لكن المطلقا  
 منصرفا إلى الكمال وهو الوضع وأختر زيد عن غورث  
 عينا جارية فإن قوله جارية يرفع الإيهام قوله

مجاز دار



عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في  
الاستفهام باعتبار تقدير الموضوع له وكذا يقع به  
الاعتراض عن اوصاف البشر فلهذا الرجل الرجل  
فان هذا مثالا ايا موضوع المفهوم كل شرط  
استواء في جنسية او كل جزئي في جنس ولا يهاجم  
في هذا المفهوم الكافي ولا في احد من جنسية الالهام  
الواقع انما نشأ من تقدير الموضوع له والاستفهام  
فتوصف بالرجل بالرجل يتاير في هذا الالهام لا الالهام  
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا  
يقع به الاعتراض عن عطف الشيا في شقوقه ابو  
مفضل مرفوع فان كل شرط واحد من ابي مفضل وعرف  
الشخصيتين لالهام فيه لكن لما كان غير شريفي  
بذكره الخفاء الواقع في ابي مفضل لعدم الاستفهام الى  
الالهام الوضو عن ذات لاهي وصف واخره  
عن ذات لاهي فانها يرفع الالهام المستفهام الواقع

في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الوضع لا وضع  
الوظيفة مثلا انصف من فلا يشك ان الموضوع له معنى  
معين متميز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو  
اكثر منه كمن ومنين ولا يهاجم فيه الاس من حيث  
ذاته ايضه فانه لا يعلم انه بحسب الوضع انه من  
العد او الخلو او غيرها والاس من حيث وصفه فانه  
لا يعلم انه بحسب الوضع انه بقدر ابي او مكي فاذا اريد  
رفع الالهام الوضو في الثابت في الوضع اتي  
بصفته او ما يقال رطل بقدر ابي واذا اريد رفع  
الالهام الذي قبله يتاير في رفع الالهام المستفهام  
عن ذات لاهي والحال فانها يرفع الالهام  
عن الوصف المذكور او معدرة صفاته  
اشارة الى ان التميز في المذكور نحو رطل ذبابة والمقدرة  
مخطوب ذبابة فانه في قوة قولنا طاب شر  
منسوب الى ذبابة ونفك برفع الالهام عن ذلك الشر المقدر فيه



فالأول أي القسم الأول من التميز وهو ما يرفع الإبهام  
 عن ذات المذكور برفع عين مفرد وتفتح به ما يقابل  
 الجلة وتسمى بها أو المضاف مقدار صفة المفرد وهو  
 ما يقدر بها الشيء أي يعرف به قدره وبين غالك  
 أي في غالب العواد وأكثرها أي دفع الإبهام مطلقا  
 لتحقيق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر العواد وذلك  
 لأن الإبهام في أكثر المقادير إنما يتحقق في ضمن  
 نحو عشرين درهما وسيا في ذكر تميز العدد وبيان  
 في باب أكثر العدد وإنما في ضمن غيره أي غير العدد  
 كالوزن نحو طرزيثا فان الظر نصف المن و  
 نحو منون سكا وكالكير غو فيزيان تر أو كالزروع  
 نحو ذراع مشوبا وكالمقياس نحو على التمرق شلهاذية  
 والمرد وأبا المقادير في هذه الصور هو المقدرات  
 لأن قولك عندي عشرون درهما وطرزيثا وزراع  
 ثوبا وعلى التمرق شلهاذية المراد بها المعدود والمؤنث

والزروع

فانه تملك طائر في بين هذا وبين قوله ولله درهم فقلت لأن الفاعل يرفع الإبهام عن نسبة  
 الإبهام عن طائر الذي هو المفعول لا من نفس الدرهم وان زيد يرفع الإبهام عن نفس الشئ إذا الإبهام  
 ليس في إضافة المثلث المطلق بل في نفس المثلث فانه بهم

والزروع والمقياس لا غير وإنما هو المضاف على الأ  
 شلة الثلاثة لأنه كان سطح نظره التبع على بيان  
 ما يتم به المفرد وهو النون كما في رطل زينا أو النون  
 كما في منون سكا أو الاضاف كما في قوله في التمرق شلهاذية  
 زيد أو لهذا لم يشوف أف المقادير وكرر بعضها  
 ومع تمام الكلام يكون على حاله لا يمكن إضافة معها  
 والكلام مستعمل في الأضافة مع التووين ونون في التثنية  
 والجمع ومع الأضافة لأن المضاف لا يضاف ثانية  
 فإذا تم الاسم بهذه الأشياء يشابه الفعل إذا تم بالفعل  
 وصار به كالأمر كما في التميز الذي بعده المفعول به  
 لوقوعه بعد تمام الكلام كأن المفعول حقه في يقع بعد  
 تمام الكلام فيضرب ذلك الكلام التام قبل يشابه الفعل  
 التام بقاءه وهذه الأشياء انما قامت بمقام الفاعل  
 لكونها على إذا الكلام كما كان الفاعل في فعل الأخرى  
 أن لازم التعريف الدخلة على أول الكلام ولو كان يتم بها

اللون



الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال  
عندي الرأف ولا في فقره أي التمييز وإن كان الاسم  
النام مشي أو مجموعا إن كان أي التمييز جنبا وهو  
ما يشابه أخاوه وينفع برأه عن الناد على القليل  
والكثرة فلا حاجة إلى تشبيه وجهه كالماء والنهر والذئب  
والخرب بخلاف رجل فرس إلا أن يقصد الأنواع  
أي ما فوق النوع الواحد فيشمل الشيء أيضا لأنه  
لا يدل لفظ الجنس مفردا على ما فلا بد من أن يشي أو الجمع  
وقيل في تخصيص قصد الأنواع بالاشتراك نظر لأنه كما  
جاز أن يقال طاب ذير جلين للعدد ويمكن أن يحجب  
عنه بان المراد بالأنواع فيخص الجنس لو كانت بالخص  
صيات الكثرة والشخصية ويجمع أي يورد التمييز  
على ما فوق الواحد مجازا حيث لم يقصد الواحد في غيره  
أي غير الجنس نحو عندي عدل فوس أو ثوبا كما ثم إن كان  
أي المفرد المقدار تاسا بنون أو بنون التشبيه

أو المعنى إن وجد التمييز سلبا بنون المفرد أو بنون  
التي للتشبيه فأنه لما تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت  
الإضافة أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة  
ببانية بكسرة الحاق النون ونون التشبيه يجوز  
شائفا كنية الحصول النون وهو رفع الإسم برك  
مع التخفيف فخور طريبتك ومنوس والآلة أن  
لم يكن بنون أو بنون التشبيه بأن يكون بنون  
بالجمع أو الإضافة فلا يجوز الإضافة الإضافة  
فمنون الجمع نحو عشر ودرهم تافا في الإضافة فلا  
يلزم إضافة المضاف وإنما في نون الجمع فلا  
جواز أن يضاف إلى غير المميز نحو عشرتك وعشري  
رمضان بالانفاق كنية الحاجة إليه فلوضيف  
إلى المميز لزم الانبساط في بعض الصور لأنه لا يعلم  
مثلا عند إضافة عشرين إلى رمضان أو أواخر  
رمضان أو أواخر اليوم العشرين من رمضان فلا



في غير صورة الاتساق ايضا على قوله يكون الكتاب  
 اقرب الى الاطراف ومن غير مقدار عطف على من هو  
 مقدور في الاول كما يرفع الابهام عن مقدور مقدار ذلك  
 يرفع عن مقدور مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن  
 ولا ذراع ولا كبر ولا مقياس خوفا من حديد افاه  
 الخاتم فيهم باعتبار الجنس تام بالتون فاقضي بينهم  
 وما تفضل في خفض التميز باضا في مقدار الابهام  
 اكثر استعمالا لمصطلح الفرض مع الحق والقصور غير المقدار  
 عن طلب التميز لان الاصل في الجبرها المقادير ووزنها  
 ليس بهذه المشابهة والثاني اي الثاني في  
 من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة  
 يرفع عن نسبة في جملة كان الظاهر ان يقول  
 عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن كما كان  
 الابهام في طرف النسب يستلزم الابهام فيهما  
 ورفعهما يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة متفكر  
 عليها

عليها تنبها على ان مقابلة ما في هذا النص المذكور  
 في القسم الاول انما هو في النسبة لا غير في جملة النسبة  
 كائنت في جملة او ما ضاهاها كما في ما ضاهاها  
 على جملة وهو ام الفاعل نحو طوض منى ثناء او  
 ام المفعول نحو الارض يفرغ عبونا او الصفقة  
 المشبهة بخوزير حسن وجرها او ام التقدير كخوزير  
 افضل ايا او المصدر نحو اعني طيبه ايا وكذا كل  
 ما في معنى الفعل نحو حبسك زيد رجلا نحو طاب  
 زيد نفك مثال الجملة والتميز فيه خاص بالنسبة  
 وزيد طيب ايا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه  
 يصلح ان يكون لما انصبه ومتعلقه وجب لا فرق  
 في التميز بين الجملة وما ضاهاها فزان الثلاثة  
 في قوة اربعة اشراكا فانه قال طاب زيد ايا وزيد  
 طيب نفك واما بقوله وابوة كوزار وعالج  
 عطف على نفك واما المعنى فهو ما ظهر الى كل من الشائين



المذكورين غير مختص بالانفراد فهو للقيضة او رد  
 كطرفي التميز الواقع في الجمل او ضاهاهما ضاهة اشله  
 فالنفس غير غير اضافي خامر بالنصب والدار عينه  
 غير اضافي وهو متعلق بالنصب والاب عينه اضافي  
 محتمل لها والابق عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي  
 وكطرفها متعلق بالنصب او في اضافي عطف على  
 قوله في الجمل او ما ضاهاهما اشله اعجبتني بلبه نفا  
 ونزك لانه اظهر التميزات والاختفاية وايضا ابوة ودار  
 وعلى او رد هذه الاشله على وفق ما سبق ودد  
 عليه قوله ولله درة فاراد اشارته الى ان  
 التميز قد يكون ضقة مشتقة وايضا لما او رده  
 صاحب الفصل مثالا لتمييز المفرد على ان يكون الضم فيه  
 مبرها كغيره بربلا ويكون فاراد تميز كنهه اراد  
 ان يثبت على ان يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان  
 يكون التميز معلوما مسبقا والابهام يكون في نسبة الارب

والرد

والتد في الاصل التميز وفيه خبر كثير للعرب فاريد  
 به للتمييز اي له خبره فارسا والغار من اسم الفاعل  
 من الفراسه بالفتح مصدر فرس بالضم اي حذق  
 بامر الخيل واما الفراسه بالكسر فمن الفرس ثم ان كان  
 اي التميز بعد ما لم يكن فصلا للنصب عنه اسم لا  
 صفة يصح جعلها انصب عنه والمراد جعل له  
 اطلاقا عليه والغير عنه جاز ان يكون ذلك التميز  
 نارة له اي النصب عنه بان يكون تميزا كرفع الابهام  
 عنه ونارة متعلقة بان يكون تميزا كرفع الابهام  
 عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاموال مثل  
 ابا في طاب زيد ايا فانه يقع ان يجعل عبارة عن  
 فجاز ان يكون نارة تميزا عن زيد اذا اراد ان ينادي  
 الطيب اليه باعتبار انه ابو عمر وجاز ان يكون نارة  
 تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب سند المتعلقه  
 وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن



ونصافي المتعبد عنه اسما بفتح جعل لما انتعبد عنه  
 فهو متعلقه خاصة بخوطاب زيد ابوة وعلم  
 ودار فان هذه الاشياء ليست نصافي المتعبد عنه  
 ولا يقع جعلها بالباقي عندها فلو لم يتعلق زيد  
 وهو الذات المقدره اعني الشئ المنسوب اليه  
 فيطبق التميز فيها اي فمما يجوز ان يكون لما انتب  
 عنه سواء كان نصافيا او محتملا ولما علقه وفرا  
 تعين متعلق ما قصد من وحدة التميز ونشيد  
 جميعه سواء كانت موافقة لما انتعبد من خطاب  
 زيدا كما والذين ابوين والذين اباء اولي  
 في نفسه مثل قولك طاب زيدا كما اذا اردت ابا  
 فقط وطاب زيدا بوجوب اذا اردت ابا وجدا  
 وطاب زيدا كما اذا اردت ابا واجدا فاعلم  
 من التقديرين اذا قصد وحدة التميز او دمجها  
 واذا قصد تشبيه او دمج تشبيه واذا قصد جمعها

فان

فان صفة المفرد لا يصلح ان يطلق على الشئ والجميع الا  
 اذا كان التميز حيث يقع على القليل والكثير فانه اذا  
 قصد تشبيه او جمعة لا يفرق ان يشترط ذلك بالجمع  
 بركبتي ان يكون في بد مفعول الصيغة اطلاقا على القليل والكثير  
 فلا حاجة الى تشبيه وجمعة موطاب زيد علما  
 والذين علموا والذين علموا الا ان يقصد بالتيمن  
 الذي هو الجنس الاتباع من حيث امتيازاتها  
 النوعية فانه لا يدرج من تشبيه او جمعة موطاب الذين  
 عليهم وطاب الذين علموا اذا ارد ان متعلق  
 الطيب من كل من الذين او الذين نوع آخر  
 من العلم فان جمعة المفرد لا يفيد ذلك العلة وان  
 كان التميز صفة مشتقة مثل الله دونه  
 فارسا او ماء وتبينها محو في زيد بطلاقا معناه  
 كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له انما  
 انتعبد عنه لا المتعلق لان الصفة تستند على موصوف



والمذكور اولي توصيفه فاذا قيل طاب زيد والد كماله  
 الولد زيد ولا يتحمل ان يكون والده كذلك الا كما هو  
 وطيفه الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة  
 ان كانت الصفة صفة لشيء مطابقا لايها او مطابقا  
 اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو المعطوف  
 على جملات ان كانت مفعلة ومطابقة لايها والمراد  
 بالمطابقة الاتفاق في الازداد ونسبة وجمع التذكير  
 وان ثبت لكونها عاملة لغيره واختلت ان صفت <sup>الذكورة</sup>  
 الحال ايضا لاستقامته للمعنى على الحال من طاب زيد  
 فاركا من حيث انه فاركا او حال كونه فاركا لكن  
 زيادة من قبلها نحو لده ذره من فاركا و قولهم عز  
 من قاتل يوتي به التميز لانه تراد في التميز لان الحال اتي بها  
 المقصود مدد بالفروية لاهال الفروية اذ قد  
 تدح حال الفروية بغيره <sup>الصفاء</sup> ولا يتقدم  
 التميز على عاملة اذا كان اسما فاما بالاتفاق فلا

يقان

يقال عندى درهمكشرون ولا زبنا رطل لان عامل ح  
 اسم جامد ضعيف <sup>ومشابهة للفعل</sup> الفاعل <sup>بمعنى</sup> امره ضعيفه كما ذكرنا  
 فلا يقوى ان يعر فاقبل والاصح اى اصح الذهب  
 ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل  
 الصريح او القبر الفرج لكونه من حيث المعنى فاعلا  
 للفعل نفسه محو طاب زيد كذا اى طاب ابو دابة  
 زيد او فاعلا لاذ جعله لازما نحو فخرنا الارض بمونا  
 اى انتجبت بمونا او اذ جعله منقديا نحو امسلا  
 الاناء ماء اى ملاءه الماء او الفاعل لا يتقدم على الفعل  
 فكذا ما هو معنى الفاعل وهو هنا بحث وهو ان  
 الماء في قولهم امسلا الاناء ماء من حيث الفاعل  
 للفعل المذكور على غير ما ذهب اليه منقديا لان الحكم  
 لما قصد است الاستلاء الى بعض منقديا الاناء  
 ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الارباع فيه لاجرم  
 مبنزه بقوله ماء فهو فى معنى امسلا ماء الاناء



قالوا فاعلم مع ذلك بغيره مثل قولك ببحر زيد  
 تجارة فان التجارة ببحر رفع الابهام عن شئ موصوف  
 لا زيد وهو التجارة فالفاعل في قصد كره هو التجارة  
 لا زيد وان كسر الريح اليه حقيقة واليه بما جاز  
 بهذا بغير ما يعود على قاعدة ثم المشهور هو ان  
 التمييز عن النسبة اما فاعل في الية او مفعول به  
 التمييز في هذا المثال وامثاله لافاعل ولا مفعول فلا  
 تنفذ تلك القاعدة خلافا لما في الكمازي والميز  
 فانها يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى  
 المفعول والمفعول نظر الاقوة العاقل خلاف الصفة  
 المشبهة واسم التقدير والمصدر وان فيه مع الفعل  
 لضعفها في العمل ونسبها في هذه الجوز فوالله  
 انما يخرج بالفرق بين ما وما كان نفسا بالفرق  
 الطيب على تقدير ثانياً الضمير في طيب فانه  
 يكون في كاد ضمير لنذكر ويعود ضمير طيب الى

ويكون نف يترك من نسبة اليها مقدما عليه وانما  
 على تقدير تذكير الضمير كاد لليب ونفك غير موصوف  
 كاد اليه اي وما كاد اليه نفك بطلب فلا تنكروا  
 قبل تحمل ان يحمل البيت على تقدير ثانياً في هذه الية  
 بان يكون ثانياً الضمير الرابع الى اليب باعتبار القسمة  
 المعية وما كادت نفس اليب تطيب فكل في نفس  
 غير فارح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ  
 المستثنى في الاصطلاح الخاف على قسمين واحد معلوم  
 بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافي في تفسيره  
 قسمين واحد كل واحد منهما لان كل واحد منهما حكما  
 خاص لا يمكن ارجاؤها عليه الا بعد معرفة فقال  
مفعول ومفعول فالمتصل هو المخرج ان لم الذي اخرج وعرف  
 عن غير المخرج كجزء المستثنى المنقطع من بعد دجربانه  
 نحو ما جاني احد الا زيد او اجروا مثل اسربت العبد لا  
 نصفه شوا كان ذلك المتعد لفظا ان ما موقفا

المستثنى من القسمين



محتاج في القوم لا زيد او تقدير اي مقدار من جاني  
الازيد اي جاني احد الازيد بالانحراف واخواتها  
وحتى زيد عن نحو جاني القوم لازيد وما جاز القوم  
لكن زيد جاء والمشتق المنقطع المذكور بعدها  
اي بعد الاو اخواتها غير مخرج من متعد وواحد من  
جزيئات المشتق الذي لم يكن دخلا في التقدير قبل الاشتقاق  
منقطع واذا كان من جنس فذلك جاء في القوم الازيد  
مشرابا لقوم الجماعة خالية عن زيدا ولم يكن موجبا في  
القوم الاحرار وهو المشتق مطلقا حيث علم اولاً  
بوجه يصح تفسيره كما عرفت وثانياً بما ينقطع ليس في  
تفسيره المذكور بعد الاو افوارها كسواء ما خرج  
او غير مخرج ولهذا لم ينفذ في عاصمة ومالكه فخصا وفو  
منسوب وجوبا اذا كان واقفا بعد الالاء غير كذا  
وغيرها غير الصفة قتيبة وان لم يكن الواقع بعد الا  
التي للصفة دخلا في المشتق لئلا يخلط بغيره بل ينفذ

الاول ففقر

في كلام موجب اي ليس نفي ولا نهى والافتقار تام نحو  
جاني القوم الازيد او امر زيد عما اذا وقع في كلام موجب  
لا بد من وجوبه على ما سيجي ولا يصح هنا اي قيد آخر فهو  
ان يكون الكلام للوجوب كما بان يكون المشتق منه مذكور  
فيخرج نحو فوات الا يوم كذا فانه منصوب على العاطفة لا على  
الاشتقاق لان الكلام في كونه منصوباً مطلقاً لا في كونه  
منصوباً على الاشتقاق بل في قول او كان بعد علة او خلا الا  
ان يقال الحاجة لما هذا القيد انما هو لاجل ما خرج من قول الا  
يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل في نصب  
المشتق ان كان منصوباً على الاشتقاق عند البنية الفعل  
المقدم او معنى الفعل بنوعه الالائي شئ يتعلق بالفعل  
او معناه يتعلق معنوا اذ لا يسنه الى ما سيجي احدى او اخر  
جاء بعد تمام الكلام في باب المنعطف او مقدما على  
عيا قوله بعد الا في المشتق منصوب وجوبا اذا كان مشتقاً مرفوعاً  
على المشتق منه لو كان في كلام موجب او غير موجبات الازيد القوم



وما جاء في الازيد احد لا تمنع تقديم البدل على البدل منه  
 او منقطعاً اي الشئ من صواب ايضا وان كان  
 منقطعاً بعد الاختصاص في الدار احد الامار في الاكثر اي  
 اكثر اللغات وهي لغة اهل الحجاز فانهم قبايل كثيرون وفي  
 اكثر اللغات في مناجاة فان اكثرهم ديار في اللغة الحجازية  
 فالمنقطع مطلق منصوب عنده اذ لا يتصور في البدل  
 الغلط وهو لا يصدر الا بطريق الشبهة والفعلية والشيئية  
 المنقطع انما يصدر بطريق الروية والقطاعة وانما يوجب  
 فقد قسم المنقطع الى قسمين يكون فيهما جميع ضمة  
 نحو ما جاء في القوم الامار كقوله تعالى يجوزون البدل و  
 ثانياً ما لا يكون فيهما جميع ضمة فزعموا انما هو افعول  
 الحجازيين في الابدان بنصب قوله تعالى الايام اليوم  
 من امر الله الامن رحم اي من رحم الله فيهم  
 المعصوم فلا يكون دافعا في العاصم فيكون منقطعاً  
 او كان بعد خلا وعد اي الشئ من صواب ايضا وجوبا

في هذا الموضع

اذا كان بعد عد من عد اي بعد وعدا واذا جاز في  
 نحو ما جاء في القوم عدازيد او بعد خلا من خلا مخلو خلا  
 نحو ما جاء في القوم خلازيد او هو في الاسل انهم ينعدون  
 الى المفعول من نحو قلت الذايان الانبي قد يفسر  
 مع جاوزا وتختلف من ويوصل الفعل فيعدي بنفسه  
 والنزوع اعد النفس او النرف والايضا في الاشياء  
 لكون بعد ماها منصوبا كك في صورة الشئ بال  
 التي هي ام الكتاب وفا علمها فراجع املا مصدر <sup>الفعل المقدم</sup>  
 او الام القائل املا بعض طلق من الشئ في التقدير  
 جاء في القوم عد او خلا نجبره او الباني فزعموا بعض  
 منهم زيدا وهي في محل نصب على الحالية ولم يظن معها  
 قد يكونا شبرا لا التي هي الاصل في باب الاشياء  
 في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاشياء  
 لانها فعلا تاما كما عرفت وقد اجزى الجوهري انهما  
 حرفان قال السبكي لم أعلم خلافا في جزمها الا انهما



او ما خلا وساعدا الى الشئ منصوب ايضا وجوبا اذا  
 كان بعد ما خلا وساعدا لان ما فيها مصدرية متصلة  
 بالافعال نحو جاءني القوم ما فلا زيد او ساعدا  
 تقديره خلوزيد وتروزيد وتروعم وبالنصب على الظرف  
 تقديره مضى اي وقت ظهورهم او خلوزيدهم من زيد  
 او وقت مجاوزتهم او مجاوزة فجيئهم عا او على الحالة  
 يجعل المصدر في المفعول اي جازوا فالياب بعضهم  
 مجيئهم من زيد او مجاوزة بعضهم او مجيئهم عا او على الحالة  
 ان اجاز الجوهرا على ان ما فيها مازيدة وتقل هذا الم  
 ثبت عنه المصنف لم يقتضيه ولم يزل يقل في الاكثر  
 كذا الشئ منصوب بعد بس نحو قال القوم  
 بس زيدا وبعد لا يكون نحو بي اهلك فلا يكون  
 وان يكون الفاعل بعدها لانها من الافعال الناقصة  
 الناقصة للجزء من اجزاء كذا في باب الاشياء وهو ضمير  
 دارج الى الاسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض

مطلقا

مطلقا وهما في التركيب في محل نصب على الحالة واعلم  
 ان لا يستعمل هذه الافعال الا في الشئ المتصل بالرفع  
 ولا يتعرف فيها لانها قايمة مقام الواو لا ينصرف فيها  
 ويجوز في الشئ المنصوب على الاشياء ونحو انزل  
 عن الشئ منه فيما بعد الاحوال من الضمير الجرد وال  
 كون الشئ واقعا فيكون متاخر عن الاخر اذا  
 عما اذا كان بعد ساير ادوات الشئ مثل عدو خلا  
 وغيرها في كلام غير موجب امر او نهي او وقع في كلام  
 موجب فانه منصوب وجوبا كما في قوله قد ذكر  
 الشئ منه احذر انما يذكر الشئ منه مذكورا  
 فانه يعرب على العوايل وفي بعض النسخ ذكر الشئ  
 بغير واو على انه صفة كلام غير موجب اي كلام غير موجب  
 ذكر في الشئ منه ولم يشترط ان لا يكون مقطوعا  
 ولا مقدما على الشئ منه لان حكمها قد علم فيما سبق  
 فافهم بذلك نحو قوله ما فعلوا لا قبل بالرفع







بدون ما واجب بان المعبر هو الغالب والغالب  
 في الانتخاب عدم استفاضة المعنى على العموم وفي النفي  
 على ان مشترك بجمع افراد تلك في استفاضة الفعل  
 بها ونحو الخلف واحد اياها في ذلك مما يكون ويقلب  
 وما مشترك في تعلق الفعل بها ونحو الخلف واحد اياها  
 فيما يفصل كالمثال المذكور وبيان النفي بين قولك  
 قرأت الا يوم كذا وفري الا زيدا ليس الا بظهور  
 قرينة دالة على بعض معنيين المستثنى منه مقطوع  
 دخوله في الاولى وعدم ظهورها في الثانية فلو  
 قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدال على بعض  
 معنيين كما اذا قيل من فريك من القوم الى القوم الاقل  
 فهم زير فقلت خبرني الازيد فالظاهر ان ذلك ايضا  
 مما يستقيم في المعنى لكن الغالب عدم وجود قرينة كذلك  
 في اليومي فالغالب فيه عدم استفاضة المعنى ومن ثم  
 ان من اجل ان المتوهم لا يكون في الموجب الا بان يستقيم المعنى

لا بد من ان يكون  
 في النفي ان يكون  
 في النفي ان يكون

لا بد من ان يكون  
 في النفي ان يكون  
 في النفي ان يكون

لم يجر مثل ما زال زيد الاعمال اذ معنى ما زال ان  
 يكون المعنى زيدا ثم اجمع الصفات الاعمال فلا  
 يستقيم المعنى وقال الشرح الرض يمكن ان يحمل المعنى  
 على ما يمكن ان يكون زيد عليها اما لا يتناقض العلم بغيره  
 من جملتها العلم او مجرد ذلك على الجارية في حق صفات العلم  
 كما انك قلت انك ان يحصل جميع الصفات الا صفات العلم  
 وعلى تقدير ان يندرج في صورة الاستفاضة ولا ينفى  
 على المتفطن انه يمكن بشر هذه الاشياء ارجاع جميع المواد  
 الالجابية عند الانشاء الى صورة الاستفاضة كما يقال  
 مثله قولك خبرني الازيد المراد كل من يتصور في نفسه  
 من معارفك او المقصود به الجارية في علم المتفطن  
 على ضربك وازا تعذر البديل من حيث حمله على اللفظ  
 الى لفظ الشئ منه فاعلم ان الموضوع اي جملة على موضع  
 المستثنى منه لا على اللفظ على الايات المتعارفة على قدر الامكان  
 مثل ما في من احد الازيد فزيد بدل مرفوع نحو قولك



الانفرد في الابدان  
والاخر في الابدان

احد الجور ومحمول على خبر احد لا على لفظه واستلزامه في الابدان  
لا يعيانه اي لا يقتدي به في وقوع محمول على خبر شيئا لا  
منسوب محمول على اللفظ وقوله لا يعيانه ليس في خبر من  
النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو وصفه شيء المشتري  
قبل اننا وصفه لئلا يلزم اشتاء الشيء من نفسه  
ولا يخفى انه لو جعل المشتري في شيء اعم من ان يربط عليه  
صفته في الشيء اولا وخص الشيء بالانزير عليه في  
صفة الشيء كان اوفق والطف وانما تعذر اليه  
على اللفظ في القوة الاولى لان من الاستفراجه  
لانزاد اتفاق بعد الاشياء اي بعد ماصد الكلام  
شيئا لا تنقاض النفي بالانزها انما يبرر النفي ولا نفي بعد  
الاتقاض فلو ابدل على اللفظ وقبل ما جاني من احد  
الانزير بالكان في قوة قولنا جاني من زيد فلم  
زيادة من في الاشياء وذلك غير جاز في الصوتين  
الاخرين لانه لو ابدل المشتري على اللفظ وقيل لا امرها

الا

الامر وبالنصب لان فتح شبهة بالامر الاعراب لانها  
حصلت بطلان لا في النصب الحاصل بالعوام فلا بد  
ح من تقدير الحقيقة او حكما يعرفه هذه العلة وكذا  
في قوله ما يبرر الاشياء لو حمل المشتري على اللفظ  
لا بدح من تقديم ما كذا لك يعرفه وما لا تقتدر  
لاحقيقة اذ المكين البديل الابتكار العادل والاحكام اذا  
انفي بدخولها المبدل منه واعز سرية حكم اليه  
فكانه في قوة التقدير حال كونها على ملتين في المشتري  
المحمول على البديل بعده اي بعد الاشياء يعني بعدما  
صار الكلام معنى مشتيا لا تنقاض النفي بالانزها  
اي ما ولا علمنا للشيء وقد انتقض النفي بالانزها  
حيث تغذر في هاتين الصورتين البديهي على اللفظ  
حمل على المحل فهو مرفوع على انه محمول على محل واحد وهو الرفع  
بالابتداء وشر مرفوع على انه محمول على محل شيئا  
هو الرفع بالانزير فان قلت لاحد هذه المثل محلها



من الاعراب محل قريب وهو بعيد بكنة لا ونحوه بعيد ورفو  
بالابتداء فلم يجر واحد على محل البعيد لا القريب قلت لا يدخل  
القريب انما هو محل لا في معنى النفي وقد تنقض بالاختلاف  
محل البعيد فانه لا يدخل محل لا في **تختلف ليس في شيئا**  
**الاستثناء** مع انه انتقض النفي في انقضا بالالاها ليس  
عملت للمفعول لا للنفي فلا اثر لتقضي مع النفي في عملها  
لبقاء الامر المتعالي حتى ليس لاجل اي لاجل ذلك الامر  
وهو الفعلية ومن ثم ان من اجل ان عمل ليس للمفعول  
لأنه في عملها ولا بالكل حال ليس زير الانقضاء  
بأعمال ليس فاما ان انتقض تغيرها بالابقاء  
فعليتها وامتنع ما زيد الاقايما بأعمالها في قائما  
لان عملها في انما هو للنفي وقد انتقض النفي بال  
والشيء في سقوط اي جبرور بعد عرو سوى مع كبر  
وضمها مع القصر وسواء يقع البين وكما مع المذ  
لكونه متصفا باليه وبعد ذلك في الاكثر كونه متصفا

في اكثر استوائاتهم واجاز بعضهم نصب بها على انها فعل  
منقذ قاعه من معناه بانه في الاستثناء غائب منه  
نحو ضرب القوم عن احاشا زيدا في بزة الله عن ضرب  
عرو واعراب يتركب اي في الاستثناء وتكون الصفة  
اذ هو ج باعراب موصوفه كما عراب الشئ بالاعلى  
الفصل المذكور في بيان مكانه لما انخرجه الشئ للصفة  
انتقل عرابه اليه وجر اي كلمة غير الاصل صفة  
لدلائلها على ذات مبرهنة باعتبار قيام معنى الغاية  
بها فلا يصلح فيها ان يقع صفتها تقول جلة رجل  
غير زير واستعمالها على هذا الوجه كبر في كلام العرب  
لكنها حلت على الاواسنوت مثلها في الاستثناء على  
خلاف الاصل وذلك لان الشئ كلف صفة متعاقبة بالبعد  
لا قبل كما حلت الاعلها اي على كلمة غير الصفة  
لكن لا يحمل الاعلها في الصفة تعالى الا اذا كانت اي الا  
تأبغ لجمع اي واقتعد بعدد قوجب ان يكون هو فيها

اي في قوله لا

استثناء لا لاصفة  
اصدا ان يكون  
كأنه ما حذا واصدا  
صفة الا ان يحمل  
صفتها



في بيان ما لا يقدح في صحة الشريعة

منكورا لا يقدح في كفا قد يكون مقدارا في غير ما جاء في غيره  
 وبعد ما كان منكورا يكون بعد التوافق حالها في  
 لها اشارة الاشارة اذ لا يلهيها الاشارة من الشريعة  
 متعدد فلا نقول في الصفه جاني رجل الازيد والتعدد  
 انهم ان يكون جميعا لفظا كرجل او تقدير كقوم ورجل  
 وان يكون مستثنى فدخل فيه نحو ما جاء في رجلان الازيد  
 منكورا اي سكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد المتفق  
 فيعلم انما هو قطعيا تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان  
 بشارة الى جماعة يكون زيرهم فلا يتعدى منهم الاشارة  
 المتصل او عدمه انما هو قطعيا تقدير ان شارب الى  
 جماعة لم يكن زيرهم فلا يتعدى المتقطع غير محصور  
 والمحصور نوعان اما بالنسبة المستغراق نحو ما جاء في  
 رجل او رجال واما بعضه معلوم العدد نحو رجل على عشرة  
 دراهم او عشرة واما ان شرط ان يكون غير محصور لان كان  
 محصورا على العوضين وجب خول ما بعد الا في فلا يتعدى فيه

الاشارة

والا يقدح في صحة الشريعة  
 او لا يقدح في صحة الشريعة

في بيان ما لا يقدح في صحة الشريعة

الاشارة نحو قوله لا يزد جاني ولا على عشرة الارض  
 واما في بيان ما لا يقدح في صحة الشريعة  
 لغز الاشارة عند وجودها في غير ما جاء في غيرها  
 قلنا في صدره ان الكلام ان الاية تحمل على الصفه غالب  
 فحينئذ لا يقدح في صحة الشريعة فحينئذ لا يقدح في صحة الشريعة  
 نحو ما جاء في رجلان الا واحد او الاية والاحكام ولكن  
 لما كان ذلك في زمان لم ينف المصالح في بيان هذه القاعدة  
 لو كان فيهما اي في السماء والارض الهمة جمع الهمة  
 ولاد لانه فيهما على عدد محصور الا ان الله في غير الله  
 لفقدنا ان الجناس في الانظمة فالاية الاية متف  
 لانها تابعة لجمع منكور غير محصور فهي الهمة ويتعدى الاشارة  
 لعدم دخول الله في الهمة ولم يحقق شرط صحة الاشارة  
 وفي الاية ما منع آخر عن الاية الاشارة وهو انه لو كانت  
 عليه صار اليع لو كان فيهما الهمة مستثنى عنها الله  
 لفقدنا وهذا لا يبدل الاية انما يفسد في الهمة مستثنى



الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب

عننا الله وبهذا لا يشك وحدانية الله تعالى الجوان يكون  
 ح فيها الله تعالى في شئ من الملة عنهما بخلاف ما اذا  
 كانت للصفتين غير فانه يدل على انه ليس فيهما ان  
 في الله وانه لم يكن فيهما الله يجب ان لا يعدد  
 الالهة لان القدر يستلزم المعاني ما وضعف  
 حمل الاعيان في غيره اي في غير محصور  
 الاشتراح في سبب جواز وقوع  
 الاصف مع صي الاشارة قال يجوز قولك  
 ما اناني احد الا زيد ان يكون الا زيد منه وعليه  
 اكثر المتأخرين تسكا وكل اخ مفارقة اخوه لم يركب  
 الا الفقدان فالقوان صفه لكل اخ لا تشابه  
 والالوهية يقال الفوقين بالنصب وحمل ذلك  
 على الشذوذ وقاله البت شذوذ ان آخره  
 احدها وصف كل دون المصايب الشذوذ وصفه بالان  
 انه هو صور وكل لا فائدة الشذوذ فثانيهما الفضل

ليس جمعا منكورا غير محصور مستوسط

في بعض النسخ

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب

الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى  
 وسواء النصب على الظرفية اي بناء على انهما لا تك  
 اذا قلت جاءني القوم سوى او سواء زيد وكذا  
 قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو انه يجب  
 فيها عنده لازم الظرفية وعند اللوقين يجوز زوجهما  
 عن الظرفية والظرف فيهما رفعاً ونصباً وبراكين  
 متمسكين بقولنا ان لم يبق سوى العدو وان دناهم  
 كما دناوا وزعم الاخصان سواء اذا اخبروه عن الظرفية  
 ايضا نفيوه تسكا والرفع فيقولون جاني سؤوك  
 وفي الدال سؤوك وشمل هذا تسكا والرفع فيما غلب  
 انصاية على الظرفية فدلنا لقد قطع بيبك بالقب  
 خبر كان واخواتها وسنوفها في قسم الفعل ان  
 ش الله تعالى هو السند بعد دخولها اي دخول  
 كان او احد في اخواتها والم لا بعد ذلك السند لدخولها  
 ان يكون سنادا له اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدير الهم والجزء  
 فالاستدلال الواقع بين اجزاء الجزاء المقدم على تقدير لا يكون  
 بعد دعواه بل يكون قبله فلا يستغنى التعريف بثلث كازيد  
 بغير ابوه ولا بثلث كان زيدا ابوه قائم بان يقال بصف  
 على ضرب وقام في هذين المثالين الموقف ويسلح  
 افراد الموقف ويمكن ان يقال في جواب هذا الفصل ان  
 بدعواه او ردها للموقف او ردت عليه كما ثبت  
 الاشارة اليه في جزان وانوارها مثل كان زيدا قائما  
 وامره اي امره كان وانوارها كما في المبدأ في اقام  
 واحكامه وشرائطها سابق في بحث المبدأ والجزء وكذا  
 بتقديم على اسمها حال كون معرفة حقيقة او كسب  
 كالشك في الحقيقة لا يخلو في اسمها وفيها في الاثر  
 فلا بد احدها بالآخر وذلك ان كان الاثر فيهما او  
 في احدهما لفظيا نحو كان النطق زيدا او كان هذا زيد  
 بخلاف المبدأ والجزء فان الاثر فيهما لا يصلح المقارنة

لان

ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد تقدير الهم والجزء

لانفاقهما في بل لا بد من قرينة هناك لا يجوز تقديم الجز  
 نحو كان الفتي هذا وقد حذف عامله اي عامله في كان  
 وهو كان لا في كان وانوارها لا لا يجوز محذوف الفصل  
 الاكلان وانما اخذت بهذا الحذف لكون استعمالها  
 في مثل الثالث سرية يكون باعمالهم ان خير ان  
 شتر فشر ويجوز في مثلها اي في مثلها مثل هذه  
 وان بحث بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم اربعة او منصب الاول  
 ورفع الثاني وهو اقربها نحو ان خير فخير ان كان عمله  
 خيرا فخير او خير ونصيرها نحو ان خير فخير ان  
 كان عمله خيرا او كان جزاءه خير او دفعها نحو ان خير  
 فخير اي كان عمله خيرا او خير او خير وعكس الاول نحو ان  
 خير فخير اي ان كان عمله خيرا او كان جزاءه خيرا  
 وقوم هذه الوجوه وضمها بمحذوف الحذف وكذا  
 ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في انما  
 انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت



فاصل امانت لان كانت حذف اللام قبلها ثم حذف  
 كلمة كان اختصارا فان قلب الضمير المتصل من مفعلا او  
 زبدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا عن ما وادعت  
 النون في الياء وايضا حال فصار امانت منطلقا  
 انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة اما على تقدير  
 كرها فالتقدير ان كنت شطفا انطلقت فوالها  
 على الاو من يفرق الاحذف اللام اذ اللام في حق  
 على الاو لانه اشهر اسم ان واخواتها وسعرها  
 في قسم فانشاء الله تعالى هو للسند اليه بعد قولها  
 اي قول ان او احد اخواتها مثل ان زيد قائم والمعرفة  
 من مع البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتفاء خلاف  
 ههنا ايضا بثلث ابوة في ان زيد ابوه قائم المنسوب بلا  
 التي تفي بالنسب اي تفي صفته بالسر واما لم يقل اسم  
 لانه بطل ولا اكثر من النجاسة لا حقيقة ولا مجازا  
 بل المنسوب منه اقل ما عدا فلا تبس التبرع بالمنسوب اليها  
 خلا

محذوف من الالف في قوله فاصل امانت لان كانت حذف اللام قبلها ثم حذف كلمة كان اختصارا فان قلب الضمير المتصل من مفعلا او زبدت لفظ ما بعد ان في موضع كان عوضا عن ما وادعت النون في الياء وايضا حال فصار امانت منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة اما على تقدير كرها فالتقدير ان كنت شطفا انطلقت فوالها على الاو من يفرق الاحذف اللام اذ اللام في حق على الاو لانه اشهر اسم ان واخواتها وسعرها في قسم فانشاء الله تعالى هو للسند اليه بعد قولها اي قول ان او احد اخواتها مثل ان زيد قائم والمعرفة من مع البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتفاء خلاف ههنا ايضا بثلث ابوة في ان زيد ابوه قائم المنسوب بلا التي تفي بالنسب اي تفي صفته بالسر واما لم يقل اسم لانه بطل ولا اكثر من النجاسة لا حقيقة ولا مجازا بل المنسوب منه اقل ما عدا فلا تبس التبرع بالمنسوب اليها

بخلاف ما عدا من المنوبات فان بعقرها وان لم يكن كله  
 من المنوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم اكثر فذلك  
 منها تجاوزا ولا يبعد ان يقال اسم الهم المنسوب بها لفظا  
 كالمضاف وشبهه او محلا كما هو معنى منه على الفتح و  
 اما ما هو مفعول فليس كما لمها لعدم علمها فيه هو  
 السند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في الاغلام  
 رجل ابوه قائم لمعرفته وهذا القدر كاف في خبرها  
 مطلقا لكنه ما اراد حذف المنسوب منه زاد عليه قوله  
 يلها اي الى السند اليه لفظ لا اي يقع بعدها فاصلة  
 نكرة مضافا او مشبهه اي بالمضاف في تعلقة شيء  
 هو من عام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير في  
 في الياء والاو في منه او من ضمير لرجل في قوله او ما في  
 من الضمير المرفوع في يلها مثل الاغلام رجل مثاقفا  
 يلها نكرة مضافا وفي بعض نسخ الاغلام رجل مثاقفا  
 فيما قد عرفت في المرفوع تحقيق قوله فيما ولا عشرين



و ای علی مکان نصب

وأيضا بنى على ما نصب به يكون البناء على حرف أو حرف  
استغناء التكرار في الأصل قبل البناء وهو الازدواج ولم يثبت  
المضاف والمضاف إليه إلا في الأصل مع حذف حرف التكرار  
في الأصل مع حذف حرف التكرار في الأصل مع حذف حرف التكرار  
وإن كان اللفظ إلى بعد فلولها معرفة بانتفاء

شرط النكاح أو مفعول ابتداء أي بين ذلك المستند إليه  
وسن الإلتقاء شرط الاتصاف بغيره من الخلق  
مخولا زيدا في الدار ولا نفرد  
مثال المفرد المعرفه به

وبين الابان شرط الاتصال على سبيل منع الخلو  
 لو كان مع انفاد شرط كونه مضافا او مستثابا او لا  
 وهي سنة صور لازير الدار والاعور والانفاد غير  
في الدار والاعور ولا في الدار دجل ولا امراة ولا في الدار

غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار ذبي ولا عمرو ولا  
 في الدار غلام ذبي ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور  
 الست الرفع على الابتداء ثم لا يعرف فلا تمناع  
 استثناء التاني في الخبر فيها وانما في الفعول فاضعف  
 لاسم التاء ثم مع الفعل والتكرير اي وجب تكرير اسم  
 مضاف الى التاء

المعروفه بغيره  
النكح المضاف الى  
القاصدين بين الاولم  
زيد ولا محمد وهما  
ولا في الدار السلام  
بين الاولم بغيره  
مضاف الى القاصدين  
زيد ولا محمد  
ولا في الدار







ولا قوة الا بالله متافح الاول فلان الاول  
لنفي الجسر واما رفع الشك فلان لا اثنائية زائدة  
والثاني معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء  
عطوف مفرد على مفرد بان يقدر لها خبر واحد وعطف  
جملة على جملة بان يقدر كل ضمها خبر على صفة والرفع  
رفعها بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله  
لانه جواب قولهم بغير الله حول ولا قوة فياء  
بالرفع فيها مطابقة للسؤال ويجوز الامران  
ههنا ايضا والخامس رفع الاول على انه لا ينفي  
ليس على ضعف فان عمل لا ينفي ليس فيل يفتح  
الثاني محولا صولا ولا قوة الا بالله على ان يكون  
لنفي الجسر وضعف وضعف رفع الاول بانه  
يجوز ان يكون رفعه لالفاء على لا بان تكرير لا لكونها  
مع لا شرط صحة الفاء بها التكرار فقط وقد  
حصل ههنا ولا دخل فيها توافق الاسم بعدها في الامر في هذا

على

على التوجه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا  
حوالا الا بالله ولا قوة الا بالله والايان لم يكن  
قوله الا بالله نحو با ومفعولها وعاء التوجه الثاني في الجملة يكون  
من قبل عطوف مفرد على مفرد او عطوف جملة على جملة كما يحكي  
واذا دخلت الممتزة على لا التي لنفي الجسر لا يتغير العمل  
اي عمل لا اي تاثيره في مدخولها اعرافا وبناء لان العامل  
لا يتغير عمله لدخول كانه لا يتغير ما ومعناها اي معنى  
ههنا الدخلة على لا التي لنفي الجسر اشارة الى انها حقيقة  
فيقول الاجل في الدار فها واما البعض مثل الانزول  
عند ولم يذكر سبويه ان حال الالف العوض كماله  
قبل الهمزة بل ذكر السيرافي ونسبه للزور والصر  
وردد ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت  
عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو من حروف  
الخفض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الازيد انكره  
واما التثنية نحو والامام شريد حيث لا يربح ماء واما قوله



الادراج اه الله خبر افهمه عند الليل است الاولة  
 عليها وفي الاستفهام ولكنه رف موضوع تخفيض  
 برأسه فكانه قال الاتروني وجعل وذلك بنوع  
 وهي عند يونس لا التي دخلت عليها هزة الاستفهام  
 مع التثنية فكان القياس الادراج ولكنه ثونه لفرونة  
 الشعر ونعت الكلام لا البني لانعت اسمها الموب  
 احراز عن قول اعلام رجل طريفا الاول بالرفع مفتي  
 الا الثاني وما بعده احراز عن مثل الادراج طريفا  
 كريم في الدار مفرد احوال من ضمير مني والعامل فيه مني  
 احراز عن مثل الادراج حسن الوجه بليد حال بعد طال  
 او صفة مفرد احراز عن المفعول نحو لا اعلام فيها طريفا  
 وهذا القيد يعني عن الاول مني على الفتح حملا على المنعوي  
 لمكان الاتحاد بينهما والانتصاب وتوابع التي ابدى الى  
 الفت حقيقة والمبين في قوله ونعت المبني انشاؤه اليه  
 على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا بد ان

اذ اكر البني وبين على الفتح ثم جئت نعت لا يجوز منها  
 مثل لاماء انا بارده مع انه يسبق عليه انه نعت البني الاول  
 مفردا يلبه فان بارد في هذا المثال نعت للتابع لا  
 المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعت للمتبوع فليس  
 مما يلبه لتوسط التابع بينهما وموجب لان الاصل  
 في التوابع تبعها للمتبوع عا ترها في الاعراب دون البناء  
 دفعا حملا على محل العبد ونصب حملا على اللفظ او على  
 محل العقب محولا لادراج طريفا بالفتح وطريفا بالرفع  
 وطريفا بالنصب والاداس وان لم يكن الفت كذلك  
 فالاعراب ان حكم الاعراب لا غير دفعا حملا على محل العبد  
 او نصبا حملا على اللفظ او محل القرب وقدمت امثلة  
 في بيان فواید القيود والمطف على اسم لا البني اذ كان  
 المعطوف نكرة بلا تكرر لانه المعطوف فانه اذ كان  
 المعطوف موقوفا وموجب دفعة محولا لادراج طريفا والفرس  
 واذا كان لا مكررا في المعطوف فيكم ما علم في قول الاموي لا



قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ أي على اللفظ أم لا  
 البني ويجعل نحوها وبان يحمل على الجذر ويجعل نحوها  
 جائز ولا يجوز في البناء مكان الفصل بالعاطف  
 ولم يجعل في حكم المنصرف المنظرة الفصل بالمؤكدة  
 إذ المصروف على التقي تزدق لاكثر نحو لا حول ولا قوة  
 مثل لا أب وابنا وابنا في قولك عرو لا أب ابنا  
 مثل مران وابنه أذهو بالجدار ندى وتاذره  
 وسائر التوابع لا تنصرف فيهما لكن ينبغي ان يكون  
 حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الأندلسي  
 ومثل لا أب له ولا غلام له أي كل تركيب يكون  
 فيه بعد اسم لا النفي للشيء لا ضم الاضافة وأرى على قوله  
 ذلك الاسم أحكام الاضافة من ثبات الالف في نحو أب النون من  
 وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل نحو غلامين  
 في مثل هذين التركيبين ان يقال لا أب له ولا غلامين اثنين  
 من له فيكون اسم لا فيهما بنيتا على ما ينصب والجار مجرور والجميع  
 عصام الم

فروع من الشارح في أبواب اراءه بالحكماء  
 السبعة اذا خالفه لا يقع من الاضافة  
 بعد هذا النص واما عند ان يفتي فلا يجاوز  
 هذا الحكم من ادراكه الا في باب عصام

جنا

خبرها وقد جاء على قلة مثل لا أب له ولا غلام له زيادة  
 الالف في مثل أب وسقاط النون في مثل غلامين كما في قول  
 الانصاف تشبيهها لا أي كم لا في هذين التركيبين مع انه  
 ليس بضاف بالاضافة وجزاء أحكام المضاف عليه  
 باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك  
 التشبيه إنما هو لما شاركته أي شاركته كم لا في هذين  
 باظهار اللام بينهما وبين ما يضاف اليه لا في المضاف  
 في اصل معناه معناه المضاف من حيث هو فبأنه الاضافة  
 وهو الاقتصار في المعنى ان مثل لا أب له ولا غلام له جائز  
 تشبيهها أي مثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه  
 بالمضاف أي بتركيب يشتمل على الاضافة لما شاركته أي  
 لما شاركته هذين التركيبين رأيا يشتمل على الاضافة  
 في اصل معناه ومعنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاقتصار  
 الا ان بين اقتصارين تفاوتان فان الاقتصار  
 المفهوم من التركيب الاضافة اتم مما يفهم من غيره



ومن ثم لا بد ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو  
 تشبيه المضاف بالمضاف فمقتضى الاختصاص  
 بجزء تركيب لا اياهما اي في الدار لعدم الاختصاص  
 فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو  
 بالثبوت له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة  
 فلا يقع اضافة الى الدار فكيف يشبه بتركيب بضافه  
 الى الدار لما شارك في اصل معناه وليس اي شيء هذين  
 التركيبين بمضاف حقيقة لغيره المعنى المراد بهما  
 تقدير الاضاف وهو متوقف بثبوت جنس الاب او الغلابين  
 لرجوع الخبر بجزءه وبما لا استقلال من غير اتيان التقدير  
 خبر وهذا المعنى يفقد على تقدير الاضافة اما اولاً  
 فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا ياب ولا  
 غلابيه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا ياب موجود  
 ولا غلابيه موجودين واما ثانياً فلاه المراد في ثبوت  
 جنس الاب او الغلابين لانفي الوجود عن اب المعلوم وغلابيه

من وجهين

المعلوم

المعلومين خلافاً لسبب بوبه والخيل وجره والحاة  
 وانما خص بوبه بهذه الخلاف لانه المحدث في اسمهم  
 اولاً المقصود في الخلاف لانعين الخالفين فذهب  
 بوبه والخيل وجره والحاة ان مثل هذين التركيبين  
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى وانما اللام من المضاف  
 والمضاف اليه تاكيد اللام المقدرة وحكم اللام انفساء  
 لما عرفت وقد يحذف كم لا حذف كثير في مثل لا عليك  
 ان لا تكسر عليك ولا يحذف الاعم وجود الخبر لئلا  
 يكون اجافاً وقولهم لا كذا يراد جعل الكاف  
 اسماً جازاً ان يكون كذا كذا والخبر محذوف اي لا مثله  
 موجود وبارز ان يكون خبراً في احد مثل زيد وجعلناه  
 حرفاً فالكلام محذوف اي لا احد كذا خبرها ولا  
 المشبهتين في النفي والدخول على الجمل الاسمية  
 بليس هو السند بعد دخولها في دخولها ولا  
 وهي اي خبرية خبرها ولا لهما وكذا اسمة اسمها



لأنها لفظة جازية وخبر الخبرية بالذكون لانها  
لم يوجع كميها وخبرها كميها وانما ينظر بان  
الجزء من الخبر لهما انما هو لفظة اهل الجازيات  
بنو نعيم حيث لا يذهبون الى اعمالهم الا بطلان  
خبرهم لهما ولا اكتم كمالهم بل هي امتداد وخبرها  
عليه قبل دخولها عليهم ولفظة اهل الجازيات  
جاء عليها الترتيل قال الله تعالى هذبت  
هجن اقرانهم واذا ذبت ان مع ما نحو ما ان ذير  
قام قبل انما خست ما بالذكون لانها لا تزدح لاني  
استفالاتهم وهما ذابدة عند البيريين نافذة مؤكدة  
عند الكوفيين او انتقص النفي بالا نحو ما ذير الاقام  
او تقدم الجز على الكم نحو ما قام ذير بطل العمل  
اي بطل عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الاموال الثلاثة  
اما اذا ذبت ان فلان ما عايل خيف عمل ليس  
فلما فصل بينهما وبين معمولهما لفظا ان لم يعمل ولما

اذا

اذا انتقص النفي بالا فلان عملها يعني النفي فلما  
انتقص النفي بالا بطل العمل وانما اذا تقدم فلتب  
الرتب مع ضعف العمل اذا عطف عليه اي على  
خبرها بموجب بكم للجم اي يعاطف بنفي اليجا  
بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما ذير مقبيل سافر  
وما يروى قائما لكن قاعدة الرفع اي تحكم العطف  
الرفع لا يخر لكونها بمنزلة اللفظ انتقص النفي  
**الجزوات** هو ما شتم اسم شتم الخرج الحرف  
الاخر النفي هو محل الاعراب فانه لا يطلق عليها الموقعا  
والنحويا والجزوات اصطلاحا لانها افم الكم على علم  
المضاف اليه ان علامة المضاف اليه من حيث هو انه  
مضاف اليه يعني ليس وكان بالكسرة او بالفتحة  
او بالياء لفظا او تقدير او انما قلنا من حيث هو مضاف  
اليه لان الجز ليس علامة لذات المضاف اليه بل الخشية  
كونه مضاف اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بغيره  
وصر



لكن المشيئة على ما هي عليه ومما هو مشيئة به فيدخل  
 في تعريف الجور مثل حبس درهم وكفى بالله وكذا  
 المضاف اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن واقلا في تعريف  
 والمضاف اليه وهو ههنا غير كلاما هو المصطلح المشهور  
 بينهم وذهب في ذلك المذهب بعبارة حيث اطلق  
 المضاف اليه على النسبة اليه بحرف الجر لفظا ايضا  
 كل اسم حقيق او حكمي ليس من الجمل التي يضاف اليها  
 نحو يوم ينفع النصارى حين صدقهم فانها حكم المصادر  
 نسبية في اسمها كان نحو غلام زيد او فعلا مثل ضربت زيد  
 بواسطة حرف جر لفظا او تقدير ان مفعولا كان للحرف  
 كذا مثل ضربت زيدا او مقدر كمال كونه ذلك المقدر  
 مراد من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجور مثل غلام زيد  
 وفاء فضة وقرى اليوم بخلاف في يوم الجمعة  
 فاندوان نسبية القيام بالحرف المقدر وهو كذا  
 غير مراد اذا لو ارد لا يخرج في التقدير ان تقدير الحرف

شرطان

شرط ان يكون المضاف اسما او لو كان فعلا لابد  
 من ان ينفذ بالحرف نحو مرت بذبح جردا ان ينفذ  
 عن نيوبه او ما قام مقامه من نية التثنية والجمع  
 لاجلها لاجل الاضافة لان التنوين والنون دليل تمام  
 ما هي فيه في الاكم فلما ارد ان يزوجوا الكلمتين فرجائيت  
 الاولى من الثانية التوفيق او التخصيص والتخفيف حذفوا  
 من الاولى علامة تمام الكلمة ونحوها بالثانية  
 ثم التبادر من هذا التعريف نقل الكلام القوم بنسبة  
 قائلين بتقدير حرف الجر الاضافة اللفظية انه غير شامل  
 للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلامهم  
 في اليقين والتصريح في شرطه ان انقلب الاضافة لغوية  
 واللفظية انما هو للاضافة بتقدير حرف الجر كذا  
 لم يثبت بتقدير الحرف قبل الالف المتين ولا في شرطه ولم ينقل  
 عنه شيء فيه من سائر مصنفات وقد تكلف بعضهم  
 في اضافة الصفات لمفعولها مثل ضار زيد بتقدير

ان ينفذ بالحرف  
 ان ينفذ بالحرف  
 ان ينفذ بالحرف



تعقوبة في العمل المضارب لزيد وفي اضافها لافعالها  
 مثل العرج يميز التميز فان في سائر الشرح زيدا بها ما  
 فانه لا يعلم انه ان شئ منه حسن فاذا ذكر الوجود فانه قال  
 من حيث الوجود فان قلت هذه الحقيقة تخصص فلا يصح  
 ان يقال الاضافة اللفظية لا يفيد الاتخفيف اللفظي  
 قلت هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مابعد الاضافة  
 فليست فائدة الاضافة الاضافة الاتخفيف اللفظي  
 وهي اي الاضافة بتقدير مرفوع لمعقوبة اي مقسومة  
 لا المعنى لانها تفيد معنى المضارب نوعيا او تخصصا  
 ولفظية اي مقسومة لاللفظية فقط دون المعنى  
 كقولهم تستر الله الله فالمعقوبة علاقته ان يكون  
 المضارب فيها غير صفه كاسم الفاعل والمفعول والصفة  
 المشبهة مضافة الى معمولها اي فاعلها او مفعولها  
 قبل الاضافة سواء كان صفه كعلام زيدا او كانت صفه  
 غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كصانع مكرم البلد

و  
 في  
 بيان  
 معنى  
 المضارب  
 في  
 اللفظ  
 والواقع

واحترز زيد عن نحو ضارب زيد ومن الوجود وهي ان  
 اضافة المعقوبة بحكم الاستفواء اما بمعنى اللام فيما اوفى  
 المضاف اليه عند جنس المضاف وظرفه ان لا يكون صادقا  
 على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو علام زيدا فان زيدا ليس  
 للعلام صادقا عليه ولا ظرفا فاضافة العلامة اليه في اللام  
 اي علام زيدا واما بمعنى من ابائية في جنس المضاف  
 الصادق عليه وعما غير شرط ان يكون المضاف صادقا  
 على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه  
 واما بمعنى في ظرف اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه  
 اما مبني للمضاف ومحال ان كان ظرفا لافاضا في  
 والاخرى بمعنى اللام واما مضافا وكيف وكذا وانما يطلق  
 كاحد الوجود لافاضا على التقديرين متنفذ واما ان يفسر  
 مطلقا فيقوم وعلم الفقه وشبهه الاركان لافاضا في ايضا  
 بمعنى اللام واما اخره ووجدان كان المضاف اصيل  
 للمضاف لافاضا في معنى والاخرى ايضا بمعنى اللام فاضا

احد



مقام

في قلاية

فصل فی بیان احوال و جمیع

كأنهم فضة فانه  
الطعام قد يكون  
فضة وقد لا  
يكون وكذا  
العكس

پہنڈک

لا يستعمل معهم روية الفعل و نون فاعله عند المفعول



ان يكون المضاف اليه ضد واخذ بقرينة تقول ذلك بالمراد  
 غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل انزعا  
 ثلثة عشر من الاشياء كالعلم والشيء فقبل اجاء  
 مثلك كان معرفة اذا قصده ان يات ثلثة عشر الفدا  
 ووقف الاضافة المعنوية تخصيصا ان يخص  
 المضاف مع المضاف اليه التكرار نحو غلام رجل فان  
 التخصيص قبل الشك والاشك ان الغلام قبل  
 اضافة الرجل كان مشتركا بين غلام رجل  
 وغلام امرأة قلنا اضيف للرجل خرج عنه غلام  
 امرأة وقلت الشكاء فيه وشروطها ان شرط  
 الاضافة المعنوية تجديد المضاف اذا كان معرفة  
 من التعريف فان كان زالا م حذف لامه وان كان  
 تكريرا يجعل واحدا من جملة من يستين ذلك الاسم و  
 ان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجديد بل لا يمكن ان المراد  
 بالتجديد تجزؤه وخلوه من التعريف عند الاضافة كقول

كان

كان تكرر في نفسه من غير تجديد او كان  
 معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجديد لان المعرفة  
 لواضيف التكرار كقائلا لادني وهو يخص مع حصول  
 الاعا وهو التعريف ولواضيف المعرفة لكان محصل  
 الحاصل فنضع الاضافة حيث لا تغيب تعريفا ولا  
 تخصيصا فان قبل الفرق بين الاضافة والمعرفة  
 جعلها على الشخص في نحو النجم والشراب والصفوف  
 وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة في عالم يجوز وهذا  
 دون ذلك قلنا لان هذه الامثلة تعريف للمعرفة  
 بل في هذا والقرين وهو التعريف الحاصل باللام  
 الاضافة ومصود تعريف آخر وهو التعريف بالعلية  
 فانها حينئذ صار اعلاما ليقول في الآلات دة الاستقلال  
 باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف الموقف بل  
 تبديل تعريف بتعريف وما اجازة الكون من تركيب  
 الثلاثة الاتوب وشبهه من العدد العرف باللام

وانما لم يقل يجب التجديد من  
 حرف التعريف ليشاؤا العلم  
 ونحوه يندى

فقولوا اضيف الى المعرفة  
 لكان كتحصيل الحاصل لا  
 يخفى ان تحصيل الحاصل  
 فينبغي استحالة الاضافة

فلا  
 حاجت الى قوله  
 فتبين ان اضافة  
 مقام الدين







وجعلها صفة تكرر في جهة انزالها لتفقد تعريفها بهذا  
 التركيب وافتقار تركيبها بغير تعريفها فلو افادت  
 تعريفها لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للتركيب  
 ولما اذا ثبت كون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمعاد  
 ان المثار اليه يتم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب قيادة  
 اضافية اللفظية التحقيق وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص  
 يستلزم جزاء التركيب الاول وانتفاء التثنية والاول من  
 ذلك ان يكون كل واحد من تلك الامور قد دخل في ذلك الاستلزام  
 لانتفاء التخصيص من جهة ان ما تفيد تحقيقا جازيا تركيب  
 الضار ياذير والضرار يوازير حصول التحقيق للامور  
 محذوف النون وافتقار الضارب بغير لعدم التحقيق لان  
 تنوين الضارب انما يسطر على الالف واللام واللام في  
 ولا شك ان لا يدخل في هذا التفرع لانتفاء التعريف ولا  
 لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجوب التحقيق فقط وعلى  
 هذا كان الاستفهام في هذا الفرع لكنه اخذ كثره لموضع

بل يجوز ان يكون اعتبار بعضها مقول  
 يرد انه لا يدخل في ذلك الاستلزام

خلافا

خلافا للفرق فانه يجب تركيب الضارب في دلتها  
 لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الانتفاء  
 فحصل التحقيق محذوف النون بالانتفاء ثم عرف باللام  
 واجاب المصنف في شرحه بان لا يمتنع لان القول  
 بشار اللام المتقدمة حسا على الاصل لا يمتنع ادعاء  
 مخالف للظاهر واما لما وقع في شوا الاصل من قوله  
 الوهب المائة الرجحان وبعدها فان قوله وبعدها  
 معطوف على المائة فيصار المعنى باعتبار العطف  
 عبيدها فهو عن باب الضار فيبرك لا يمنع ذلك  
 حيث اني لم بعض السلفاء لا يمنع هذا فاقبالوا  
 بقوله وضعف الوهب المائة الرجحان وبعدها  
 يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة  
 بحيث يستدل به لما عرفت من انتفاء قول الضار  
 فيبرك لعدم القابلية في الاضافة ولا يخفى ان وشوبه الى قوله مش  
 مساورة على المطلق اللهم الا ان يقال المراد به لانه

السجالي ياردون من النون وهو  
 صفة او بدل يستدرك



وانما ضعف هذا الكلام كون القول باعتبار العطف من باب الضارب زيد  
والحق وجهر ان المعنى باعتبار العطف الواجب عند ما وان كان قوله  
الواجب الحائز من باب الضارب الرجل المحصور على وجه يتدور

ضعيف في الاستدلال به لانصرفه على الجفانده يحمل  
النصب حلا على الحمل او على ان مفعول معاولا لا يحمل على  
مالا يحمل المعطوف عليه كماله ريشة وسنخلها  
حيث جاز هذا التركيب وليجوز سنخلها بارحالة  
على سنخلها بدون العطف واليت تمامه الوهب  
المائة الهجان اي الاربعة وعندها عودا ينزج خلفها  
اطفالها اي مددوا الوهب المائة الهجان اي الاربعة  
من الوق يستوى فيه الجمع والواحد ضعف للمائة او بدل  
عنهما او من قبل ايشة الاثواب كما هو مذهب الكوفيين  
وعندها راعى سلبها بالبعيد لقيامه بحق خلفها  
او عندها حقيقة باضافة لادنى ملاية عودا  
بالذال الجمع عابدا حديثا التبع حال من الماتم  
بزجي بان الجملة مع اليم على صفة العلوم المذكورة  
وقاملة ضاير العبد واطفالها منصوب على النفع او  
على سبب الهول الموت واطفالها متوعد على ان مفعول

والواحد قبل اي  
هو صيغة  
الواحد  
كالواحد  
على الواحد  
على الواحد

قال

فعله وحقيقة الامر لا يستكشف الا بعد معرفة  
حرف الروي من القعيدة واما لانه فابتنى على الضارب  
الرجل والضاير فكما جاب المص عند بقوله وانما جاز  
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوزه لانقاذ  
التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حلا على الوجه  
الضارب للرجل وهو الجواب للوجه بالاضافة وقد  
وجها ان رفع على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالفعل  
ووجه الحمل اشتركا في كون الضامقة والاضا الى  
جنتا معرفتين باللام وهذا الاشتراك مفعول في الضارب  
زيد وهو العموم فقياسه عليه قياس مع الفارق  
والضاربك يعني انا جازا الضاربك مع ان القياس  
عدم موازاة ما عرفت وكذا شبهة وهو الضارب  
والضاربة وغيرهما فمن قال اي في قوله من قاله يعني  
سبويه واباعه انه اي الضاربية الضاربك مضاف  
دونه من قاله غير مضاف والكاف منصوب على المفعولين والتنوين

فقد عودا اي سرك



مخدوش لا اتصال الفيل للاضافة فانه لا يحتاج في مجوز  
 لا حمل خلا لا محولية على ضاربك فاحذف فاعل المفعول <sup>ان الضارب</sup> لا الفعل  
 المفعول به اعني جاز وبسبب انهم اذا وصلوا اسما الفاعلين  
 والمفعولين <sup>ان المفعول به</sup> مجردة عن اللام بفعل لانها كانت مقترنة  
 متصلة التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف  
 فقالوا ضاربك وان لم يحصل التحقيق بالاضافة بل بنفس  
 اتصال الضمير ثم لما اعتبروا التحقيق في ضاربك ومجوزوه  
 بدونه حملوا الضاربك عليه لانها من باب واحد  
 كان كل منهما مضافا لعلام مضاف <sup>جاء</sup> الى مضمرة فصل فخذ وقاسم  
 قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانها من باب  
 واحد <sup>لا تضاف</sup> والليل على ان سقوط التنوين في ضاربك الاتصال  
 الكاف للاضافة لانها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان  
 تنصرون <sup>ان التنوين</sup> كذا اولها وجب كونه الضمير منصوبا بالمفعولية  
 ثم يضاف ويقال ضاربك كما ينصرون ضارب زيد ثم  
 يضاف ويقال ضارب زيد ولو لم ينصرون ضاربك فعلم انهما

سقط

سقطت لانها الكاف للاضافة والفاعل ان يقول لا  
 لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اباك وبالصل  
 بالتنوين ثم اخفف حذف التنوين فصار الضارب المقول  
 مضافا لضاربك وحصل التحقيق فخذ ثم حمل الضاربك  
 عليه لانها من باب واحد حيث كان كل منهما مضافا لعل  
 مضاف للمضمرة فصل من غير اعتبار حذف تنوينها قبل  
 الاضافة للاضافة ولما حملوا الضارب زيد عليه  
 لانها من باب واحد واعلم ان حملنا قوله وضمف  
 الواهب الماية الرنجا وعندها وقوله الضارب الرجل  
 والضاربك حملنا نظيرهما على الابدوية عن <sup>الابدية</sup> لا  
 الفاء على جواز الضارب زيد عن جانب المص <sup>الابدية</sup> عا موقفا  
 بعض الناس رعين ولكن ان تجعل كل واحدة منهما  
 إشارة الى مسألة على حدة مناسبة للحكم بالمتاع الضارب  
 فعنى قوله وضمف الواهب الماية الرنجا وعندها انه  
 ضعيف لانه عطف مجرد عن اللام على الماية الضاربة <sup>الابدية</sup>

الابدية

الابدية



صفة مضافة باللام لانه يتوسط العطف به مثل الفاء  
زيدك عفت وانا الذي حكم عليه بالانتاع بل بالضعف  
لان قد تحل في المعطوف ما لا تحل في المعطوف عليه وروح  
يندفع ما في من نوع شائبة المصادرة على المطلقا  
التقدير الاول واربع كل من الصورتين الاخيرتين للكل  
ظاهر ويتضمن الرد على الفاء في الاستدلال بهما ولا يضاف  
موصوف الى صفة مع بقاء المعنى المقادير التركيب الوصف  
بحال لا يتكلم من هيئتي التركيب الوصف والاضافة مع آخر  
لا يقوم احدهما مقام الاخر ولم يزل المعنى بغيره لان  
صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع يعني المسجد  
وجرد قطيفة جرد خلاف الكوفون فانه مسجد الجامع عند  
معنى المسجد وجرد قطيفة يعني قطيفة جرد من زرق  
ويرد على القاسدة الاولى وهو قول ولا يضاف موصوف  
الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب القرى وحلوه لاد  
وبقرة الحفاء قاتلة كل واحد من هذه التركيبات

الصفة فان الجامع صفة المسجد والغرب موصوف الجانب  
والاولى صفة الصلوة والحقا حقة البقرة وقد انيف  
اليها موصوفانها واجب بان مثل هذه التركيب متاويل  
فمسجد الجامع متاويل مسجد الوقت للجامع وذلك  
يحمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مضافة نظم الكلام  
ويكون المسجد مضاف اليه والجامع صفة للوقت فيدفع  
الابرار بوجه من قال للجامع ليس مضاف اليه ولا مضافة  
للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوف والجامع قائما  
مقامه مضطوبا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة  
فيضاف المسجد اليه فيدفع الابرار بوجه واحد وهو  
الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا الصلوة الاولى  
وبقرة الحفاء متاويل بصلوة الساعة الاولى بقرلة  
الجنة للوقاية الاضالين المذكورين لكن هذا ان وبل  
لا يشترط في جانب القرى فانه لا شك ان القوم توصف  
الجانب بالقرية لا توصف مكانه هو جانبها بالقرية



الا ان يقال ان كان جزء وكل فليكن الذي اضيف اليه  
 الجانب هو جزء والاضاف بيان وان كان الذي اضيف اليه  
 بالنسبة اليه هو الكل فليكن تتم المع ويرد على القاعدة  
 الثانية وهو قوله ولاصفه الموصوف فهاضل مرد قطيفة  
 وظلال ثياب فان اصلها قطيفة <sup>لا يضاف</sup> مرد وثياب  
 فمن الصفات الموصوف وايضا اليه وايضا اليه  
 مناء ولي بانهم حذفوا قطيفة من قوله قطيفة مرد  
 حتى صار كانه اسم غير صفه فلما قصدوا ان يخصصوا  
 لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم لكونه صالحا لان يكون  
 قطيفة وغيرها اضافة اليه الذي يخص به كانهما  
 خاتما لا خفة فليست فيه البرهان من حيث انه صفه لها  
 بل من حيث انه منسب اليها اضافة اليها لخصصه <sup>الفكر</sup> بها  
 اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للصفة  
 اليه في العموم والخصوص اي في ذلك المعنى الذي هو كانهما  
 كلب واسد في الايمان واللبث وجبر ومنع في المعاملة  
 ان التارة

و

والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق  
 كالاذن والناطق لعدم القابلية في ذكر المضاف اليه  
 فلك ان اقلت ريت لبث اسر لا تفيد الا ما يفيد ريت  
 لبثا بدون ذكر الاسر واما اضافة اللبث اليه فيكون ذكر الاسر  
 اضافة اللبث اليه لغو لا فائدة فيه بخلاف اضافة لهما  
 الى الحاصلة مثل لا تراه وعين الشقيقة اي المضاف  
 فلهما يخص اي يخصصا باصناف الى اللبث لا يفي  
 على عمومهما فادت الاضافة القليلة التي تخص ببدء  
 العين عن الشيء اذا كان اللبث في العرف ظاهره و  
 اما اذا كان للخصر فلهما خفا ويرد على قوله لا يفي  
 اسم مماثل للمضاف في العموم والخصوص فقولهم سعد كذا  
 ونحوه فان سعدا وكذا كذا اسمان مستثنى واحد كلب  
 واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب باننا اول  
 محل اضافة على المدلول والآخر على اللفظ فكانا اذا قلت  
 جاني سعدا كذا قلت جاني مدلول هذا اللفظ ولم ينفو



كذا سجد لان قصدهم بالاضافة التوضيح والبيان  
 اوضح من الهم غايك او اذا اضيف الهم الصحيح  
 وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او  
 المحققة وهو ما في آخره واو او ياء ما قبلها كان  
 وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد الكون  
 لا يتقبل عليها الحركة لعارضة خفة الكون ثقل الحركة  
 ولان حرف العلة بعد الكون مثلها بعد الكون في الرفع  
 بعد اسراة اللسان وما لا يتقبل عليها الحركة بعد الكون يعني  
 في الابدان كذا بعد الكون الى ياء المتكلم كآخره للكتاب  
 مثل ثوب وراوى في الصحيح وطيب دلو في المحقق يد  
 والياء مفتوحة او ساكن وقد اختلف في اتمها  
 الاصل الصحيح انه الفتح اذ الاصل الكلمة التي علة في وصر  
 هو الحركة لا يلزم الابدان بالساكن حقيقة او علة  
 والاصل فيما بين على الحركة الفتح والكون انما عارض للتحقق  
 فان كان اخره او آخر الهم الصواب ياء المتكلم الفاشية

اي الالف على اللغة الفصحى لعلم موجب الانقلاب  
 نحو عصى ورحاى وهذيل وهي قبله من العرب  
 يقبلها اي الالف ما كونهما لغير التثنية ياء  
 لكلمة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصي ورحى  
 ولا يقبل الالف التثنية كقوله ما لا التثنية المرفوع  
 بغيره بالقلب وان كان آخر الهم المضاف الى ياء  
 المتكلم ياء او فت في ياء المتكلم لاجتماع التثنية فيما  
 هو كالكلمة الواحدة مثل سابين اذا اضيف الى  
 ياء المتكلم وسقط النون للاضافة وادغم التثنية وان  
 فصار سلسلي وان كان اخره واو او قبلت الواو ياء  
 لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل سلسلون  
 اذا اضيف الى ياء المتكلم قات واوماء وادمت الياء  
 في الياء وهي سا قبلها لانها انما انقلبت ياء ساكنة  
 بوجوب بقاء الضمة قبلها بغيرها كون ياء التثنية  
 لها قبل سلسلي وان كانت قبل الياء او الواو فحذف



ما قبلها مقفول كقولك في مسلمين مسلمي وفي  
 مصطفون مصطفى لفتح الفتحة وفتح الباء  
 اي باء التكلم في الصور الثالث للسكنين اي للمزوم  
 القاء السكتين ان لم يتحرك واخبر الفتح لفتح  
 واما الكسواء الستة التي من البحث غير ما يضاف  
 لا غير باء التكلم فاني واني اي في الحال في فتح وابتدائها  
 اذا اخيف الى باء التكلم ان يقال اخي واني مثل يده  
 ودمي بلادة لحدوثي يجعله نسبيا  
 واجاز التبريد فيها اختي واني بتدو لأم الفعل فيها  
 وهو الواو جعلها باء وادغام الباء في الباء وسكت  
 في ذلك بقول الشاعر واني مالك ذو الجاذب رعد  
 الا في علم الادب لتقاربهما لفظا ومعنى واثبت الص  
 بان ذلك خلا الفكار استعمال الفصحاء مع انه  
 محتال ان يكون المقام اني جمع اب فاصله ابيس غنط  
 النون في الاضاق فاجتفت يا آن فادنت الا واثبت

قد بينت في  
 هذا الكتاب  
 ما كان في  
 هذا الباب  
 من الغريب  
 والجدد  
 في علم الادب  
 والبيان

نصار

فساداني وقد جاء جوهرا في قولك فلما بينت  
 اصواتنا بكن وقد بينا ابنا الى ما سمع من  
 بكن وقلنا ابنا واثباتك ونقول اي امرأة قابلة  
 لانتاع اضافة الحرف المذكور وهي تبادر لحدوث  
 الالباء المتكلم واما فصول اخرى والى لانه لم يقل  
 في هذه الفصول وما يخالف من هذه الفصول وان نقل عنهم  
 ذلك في هذه الاسماء الاربعة ويقال في حال اضافة  
 باء التكلم في بالزة والقلب والادغام في الاكثر  
 موارد سقالات وفي بعضها ابغا طليم المعوضين  
 قطع عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء عن  
 قيل اخ واثب وحم وهو وقم بباله والثلث ولكن  
 فتح القاء افعصضها اي من النقم والكسر وجاء في مثل  
 يد فيقال هذا هم وحمك واثب حمك ومررت  
 بكمك ومثل ضرب بالهزة فيقال هذا هم وحمك واثب  
 حمك وحمك ومررت بكمك ومثلك ومثل دلو بالواو







نقول فلان يشترط التبع وخرجه كان وانه  
 واخواتها وثاني مفعول باطنت واسطت وقوله  
 باعرب سابقه نخرج كل من غير التبع الاخر المبتدأ  
 وثاني مفعول ظنت واسطت وقوله من جهرته واحدة  
 نخرج هذا الاشبه لان العاقل المبتدأ والجزءان طان  
 هو الابتداء اعني التبع من العوازل اللفظية لكننا لم  
 هذا العين من حيث انه يقض منه اليه صار عاكسا للمبتدأ  
 من حيث انه يقض منه صار عامل في جملتها فليس  
 من جهرته واحدة وكذا ظنت من حيث انه يقض مفعولا  
 فيه ومفعولها في المفعولية فليس انصارها من جهرته  
 واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقض خذوا  
 خذوا عمل في مفعولية فليس انصارها من جهرته واحدة  
 واعلم ان الاعراب العربية في هذا التعريف بالنسبة الى اللفظ  
 والبناء من ان يكون لفظيا او تقديريا او حقيقيا  
 او حكما فلا بد من حمله في هؤلاء الرجال وازيد العاقل

ولا بد

ولا بد من فاعل ثم ان لفظه كلهما ليست في موقعه بالان  
 الغريب انما يكون للجنس لا للافراد وبالافراد  
 فالحدود بالحقبة التابع والمبتدأ هو كل واحد من  
 باعرب سابقه من جهرته واحدة لكننا ادخل عليه كل  
 افاد صدق الحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر  
 انحصار الحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعها  
 فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومفعول المنصوب عليه  
 انفت تابع جنس شامل للتوابع كذا وقوله بدل  
 على معنى في مفعولها اي يولد به شبه تركب مع مفعولها  
 مع في مفعولها مطلقا لان دلالة مطلق في مفعولها  
 مادة من الموارد اعز عن سائر التوابع ولا بد عليه البدل  
 في مثل قولك اعجز ذير عليه والمعطوف في مثل قولك اعجز ذير  
 وعليه لان اكبر في مثل قولك جامعي القوم كلهم لان  
 كلامه على معنى السمو في القول فان الدلالة التوابع في هذه  
 الاشياء على مفعولها في النوع انما هي في صورها فلو خربت



عن هذه الموارد كما يقال اجنبي زيد وغلامه او جنة زيد  
تف لا تجر لها دلالة عامة فتبوعها بخلاف الصفة  
فان الريبة الزكية بين الصفة والموصوف بدلها حصول  
معنى في متبوعها في مادة كانت وفائدة ان فائدة النعت  
غالبها تخصيص في الكثرة كرجل عالم او نوضيح في المعرفة كزيد  
وقد يكون لمجرد الشاء من غير قصد تخصيص او نوضيح نحو م  
الرجل الرحيم او الجلد الدم نحو اغوذ بالله من الشيطان  
الرجيم او الجدة الشاكيد مثل نقحة واحدة اذ الوصف يفهم  
من اللفظ في نقحة فاكدت بالوحدة ولما كان غالب  
مواد الصفة الشقاقية فمعرفة كثير من النحويين ان الشقاق  
شروطه اربع من ناولوا غير الشقاق الاشتقاق  
هذه مريضاً للصفاء انما بقوله ولا فصل اي لا فرق بين  
ان يكون اللفظ مشتقاً او غيره وصحة وقوعها نعتاً  
اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة  
على المعنى الواقع في التبوع عموماً في جميع الامثلة مثل يميني  
اليد الزكية وزي

وذكرى مال فان النعت يبدل بما على ان لا يثبت الى  
قبلة تسمى وزي مال يدل على ان انما ما سلب بالاول  
خصوصاً في بعض الاستقالات بان بدل في بعض  
على حصول معنى لذات ما ورجح يجوز ان يقع نعتاً وفي  
بعضها لا يدل على ذلك وج لا يصح جعل نعتاً مثل  
مررت برجل ارجل ان لا يثبت الرجولية في رجل  
باعتباره لانه في مثل هذا التكيب على كمال الرجولية يصح  
ان يقع نعتاً وفي مثل ارجل عندك لا يدل على هذا المعنى  
فلا يصح ان يقع نعتاً ومثل مررت بهذا الرجل فان  
بدل لانه انما يبرهه والرجل على ذات معبته وخصوصاً  
الذات المعينة بنزلة مع حاصل في الازات البرهنة فلهذا  
صح ان يقع الرجل صفه لهذا في الموضع الآخر لا يدل  
على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفه وذهب بعضهم الى ان الرجل  
يدل على اسم الاشياء وبعضهم الى انه عطفية ومثل  
مررت بزيد هكذا ان يزيل الشارح يهتد في هذا



في هذا الموضع بدل الموضع حاصل في ذات زيد فوقع  
 صفة روية الموضع الآخر لا لاي بدل فيها على هذا المعنى  
 لا يصح ان يقع فيها صفة وتوصف التكرار لا العطف  
 بالجملة الجزئية التي هي حكم التكرار لان الدلالة على  
 في مفعولها كما توجد في المفعول كذلك توجد في الجملة الجزئية  
 وانما قبل الجملة بالجزئية لا بالاشائية لان الاشائية لا  
 يقع صفة الا بتناول بعدك اذا قلت جاني رجل  
 افرجه الرجوع اليك التكرار للربط نحو جاني رجل ابو قائم  
 واذا لم يكن فيها الضمير المقول فيصو افرجه استحقاقه  
 يؤمر بغيره ويلزم فيها الضمير الربط تكون اجنبية  
 بالنسبة اليه لا يجوز فلا يصح ان تقع صفة في مثل جملة  
 رجل زيد عالم وتوصف بحال الموصوف بالجملة الجزئية  
 نحو مررت برجل حسن او بحال الرجل وصفه بحال  
 متعلقة به بحال متعلق الموصوف بمعنى بصفة اعتبارية  
 تحصل له متعلقة بنحو مررت برجل حسن علامة ان يكون الرجل

حسن الفلام معني فيه وان كان اعتباريا فالاول  
 ان التفت بحال الموصوف تبعه ان الموصوف في اثره  
 امور توجد فيها في كل تركيب اربعة في الاعراض دفعا  
 ونسبا وخرقا والعرف والتكرار والافراد والاشياء  
 والجمع والتذكير والاشياء الا اذا كان صفة بنوي  
 فيها الذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور  
 وامرأة صبور وقيل بمعنى مفعول كرجل جرح وامرأة  
 او كان صفة مؤنثة مخرجة على الذكر كعلامه والثالث  
 ان التفت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الجملة الاول  
 وهي الرفع والنصب والجر والعرف والتكرار وتوجد  
 فيها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور  
 وهي ايضا خمسة الافراد والاشياء والجمع والتكرار  
 كالفعل كشيء يد يد يعني ينظر الى فاعله فان كان فاعله  
 او مثنى او مجموع افردها بنو الفعل وان كان مذكرا  
 او مؤنثا حقيقيا بلا فصل مطابقا وجوبا كما يطابق الفعل



فاعله في الذكر والتانيث وان كان فاعله مؤنثا  
 غير حقيقي او مضافا مفعولا لا يذكر ويؤنث جواز انقول  
 مردت برجل فاعله غلامه مثل يقعد غلامه ورجلين  
 فاعله غلامها مثل يقعد غلامها وبرجال فاعله  
 غلامان مثل يقعد غلامانهم ومردت بامر فاعله ابوها  
 مثل يقوم ابوها ومردت برجل فاعله جارية مثل يقوم  
 جارية وبرجل معورا ومعورة ذاه او فاعله وقاية  
 في الدار جارية مثل يقوم وتقوم في الدار جارية  
 فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الموصوف  
 محال الموصوف في التانيث البوكة الفعل لان فاعله كالفعل  
 المسكن في الرجوع الموصوف والفعل المسكن لا يفرق بينهما الا في  
 في التانيث والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث  
 ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت برجل ضاربة ورجلين  
 ضاربتين وبرجال ضاربتين وبامثلة ضاربة وبامثلة  
 ضاربتين وبسورة ضاربة كما تقول في الفعل بغيره

وبغيره ونحوه ونحوه وان وبقية فاعله موصوف التانيث  
 برجل كما قلنا في القصور الاصل في هذا المقام في التانيث  
 لا الموصوف بالتانيث وعدمها وان كان الموصوف الاول  
 يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج من بابها للفعل  
 في التانيث البوكة عن هذه التبعة كما عرف في قوله  
 يا حكم عليه بالتبعة بخلاف الوصف التانيث فانه لما حكم  
 عليه بالتبعة في التانيث الاول لم يكن في الحكم بعدم  
 التبعة فانه غير مطبوع بل يتبين طابطة عدم تبعه له الموصوف  
 بكونه كالفعل بالتبعة الى ظاهر بعده لتبين حاله عدم  
 التبعة ومن ثم ان ومن اجل كون وصف التانيث في التانيث  
 البوكة كالفعل فاعله رجل فاعله غلامان كما بين  
 غلامان وحسن ايضا فاعله غلامان لان القائم يؤنث  
 غير حقيقي كالحسن يقعد غلامان وضعف قائم رجل  
 قائم ورجل غلامان لا يتنزل يقعدون غلامان والمخالف  
 علامتي التانيث والرجوع في الفعل عند الظاهر هو ضعيف  
 خبر التبعة



ويجوز من خبر حسن ولا ضعف فعود غلما انه وان كان  
فعود جمعا ايضا كفا عدون لانك اذا كثرت الاعم  
المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومساوية  
لان الفعل لا يكتب فلم يكن فعود غلما انه مثل يفعدون  
غلما انه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج  
الواو من الهمزة الى الالف او يجعل المظهر بدل من المضمحل  
او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتداء والخبر لا يبو  
صف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واو  
ضميرها فلا حاجة لها الى التوضيح وجماعها ضمير الغالب  
وعلى الوصف الموضح التوضيح المادح والمدح وغرها  
طرد للبيان ولا يوصف به لانه ليس في المضمحل حقيقة  
وهو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه لا يدل على الذات  
لا على قيام معنى بها وكأنه لم يوقع في بعض التام فلو  
ولا يوصف به ولهذا اعتبرت ذات ربح الرض وقال  
لم يذكر المصنف بالغير لانه يبين ذلك بقوله

والله اعلم  
بما كنتم تعملون

والموصوف اخضر ومساوي الوصف العرفية  
اختصاصا بالعرف والمعلومية من الصفات  
منها لانه المقصود الاصل فيجب ان يكون اكمل من  
في العرف او مساويا لانه لو لم يكن منها اكمل منها  
ولا اقل من ان لا يكون اذ و من ضرها واليها عن سوية  
وعلى خبر ثور النخلة ان عرفها القمات ثم الاسلام  
ثم لم يشار ثم المعرف باللام والموصولان فيهما  
ومن ثم ان اجل ان الموصوف اخضر ومساوي  
يوصف ذو اللام لا يشبه اي بذى اللام الا في  
الموصول فانه ايضا مما ياتي الذي اللام ياتي منها  
من المساوات في العرف نحو جاني الرجل الفاضل  
والرجل الذي كان عندك اسير او بالضاف الى مثله اي  
مثل العرف باللام بل واسطة نحو جاني الرجل صاحب الفرس  
يوواسطه نحو جاني الرجل صاحب الحمام لانه يربط  
مساوي العرف بالضاف اليه وانقصه على الخلف الواقع



三

[illegible]



بالنسبة ان يكون لا بد كونه متوابع ويكون  
مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالقوع على المتوابع من غير  
استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه  
بتلك الروف مستمضون بالنسبة معا للتعريف  
ولما لم يلد يازكوه جمعا ومنعا لرد في زيادة التوضيح  
بقوله بنوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين  
متبوعه احد الروف العشرة وسبعة تفصيلها في  
الحروف ثمانية عشر فاما مثل قام زيد وعمر وولد  
يكلف بقوله تابع بنوسط بينه وبين متبوعه احد  
الروف العشرة لان الروف قد بنوسط بين الصغار  
مثل جاء زيد العالم وان شئ والد بر في الصفة  
عليها حرف العطف كانت عروا والبر لها جارا احدها  
كونها موصولة لزيد تابعة لبيتية المعطوف عليه  
واخرى كونها معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة  
لها وبصريح على هذه الصفة من جملتها والاولى

انها

انها تابع بنوسط بينه وبين متبوعه احد الروف  
العشرة لانها موصولة لزيد بنوسط بينها وبين زيد  
حرف العطف لان بنوسط حرف العطف بين شيئين لا ينفصل  
ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا  
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جملتها والاولى  
فحد المعطوف وهو من هذه الجملة ليس معطوف فلم  
يقربا فغاو قبل قد يجوز ان لا يمشى ووقوف الواو  
بين المعطوف والمضغ لتأكيد المصوف في موضع  
عديدة من الكسف وحكم الموضع خرج الفصل فثبت ان  
ان قوله تعالى ولها من ذروني في قوله لها هكنا من ذرية  
الاولى لها من ذروني في قوله لها هكنا من ذرية  
بنوسط لدخل في مثل هذه الصفة ونقل عن المطر  
قائلة اما في الكافية ان العاقل في مثل جاء زيد العالم  
والعاقل تابع بنوسط بينه وبين متبوعه احد الروف  
العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما هو باق على مكان



عليه في الوصفية والنا من دخول العاطف لنوع من  
 الشب بالمعطوف لا ينشأ من التغير فلو كان  
 المعطوف كذلك لدخل في بعض الصف مع العاطف  
 وقال بعضهم في نظر لان الحروف المتوسطة ما طفة  
 لدلالة ما فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والرتب  
 وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة في الصف عاطفة  
 في غيرها ارتكاب امر بعد من غير ضرورة راعية اليه  
 واذا عطف على الغير المرفوع لا المنصوب واللجور  
المتصل بازرا كان او ستر الا المتفصل كد  
 منفصل او لا ثم عطف عليه وذلك لان المتفصل  
 كالجواب اتصاله لغضا من حيث انه متصل لا يجوز  
 انفصاله ومعنى من حيث انه قاعل والفاعل  
 كالجواب من الفعل فلو عطف عليه بل انما كبر كان  
 لو عطف على بعض من حروف الكلمة فاكد او لا  
 منفصل لانه كذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان  
 ان منفصل

فانما لا يعطى

كالباء

فانما لا يعطى  
 كالباء

كالباء من الفعل منفصل من الحقيقة بدليل جواز افراده  
 مما اتصل به تأكيد فيحصل النوع منفلا ولا يجوز ان  
 يكون العطف على هذا التأكيد لان المعطوف في حكم  
 المعطوف عليه وكان يلزم ان يكون هذا المعطوف  
 ايضا تأكيديا وهو باطرفا فان كان الضمير متصلا  
 ما يرب الا انت وزيد لم يكن كالباء لفظا وكذا ان كان  
 متصلا مضمويا نحو خربتك وزيد لم يكن كالباء  
 مع فلا حاجة فيها الى التأكيد منفصل شل خربت  
 انتا وزيد وزيد فرب هو وغلامه الا ان يقع فصل  
 بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز  
 تركه ان ترك التأكيد منفصل لانه قد طال الكلام  
 بوجود الفصل في الاختصاص بتركه ان كبر سوا  
 كان الفصل قبل حرف العطف نحو خربت اليوم  
 وزيد او بعده كقولنا انما شركنا ولا اباؤنا  
 فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعده والعطف

٧٨



ان كبر التفرقة وانما قال يجوز تركه فانه قد تؤكد بالتفصل  
 مع الفصل كقولك كبرتك واخبرها جم والقانون وقد  
 لا يؤكد والامر ان متساويان في هذا العلم ان تذهب  
 ان التاكيد بالتفصل هو الاول ويجوز ان العطف  
 بل ان كبر ولا فصل لكن على وجه الكون يجوزون  
 بلا فاع واذ اعطف على الخبر الجور اعيد للمنفصل  
 وفكان او سيج لان انشا الخبر الجور مجازة اشتر  
 من انفصل الفاعل على المتصل بفعله لان الفاعل  
 ان لم يكن خبرا متصلا بفعله جاز انفصاله والجور  
 لا انفصل من جاده فكل العطف عليه ان يكون كالمعطف  
 على بعض مروف الكلمة وليس للجور ضمير متصل سابق  
 في المضار حتى يؤكد به او لا ثم يعطف عليه كما  
 عمل في المرفوع المتصل وفي استعادة المرفوع له مثله  
 ولا يكتفى بالتفصل لان انفصل لا تشاركه الا في جواز ترك  
 التاكيد بالتفصل للاختصاص حيث لا يمكن التاكيد بالتفصل

ان كبر بالتفصل هو الاول ويجوز ان العطف  
 بل ان كبر ولا فصل لكن على وجه الكون يجوزون

لعمد

اعد عليه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به في الاشارة  
 العامل الاول نحو مرسيتك وبيد المال بني  
 بين زيدو العطف هو الجور والعامل مكرر ومرة  
 بالاول والثاني كالمعتمد مع بدلي فوليهم بين وبينك  
 ان بين الاشارة الى التعدد وقيل بالاشارة  
 كما في لطف الزايرة كفي بالله وهذا الذي ذكرناه  
 انه لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار  
 من جهة البصريين ويجوز عندهم تركها في المجرور او  
 اجاز الكوفون تركه الاشارة في حال السعة بين  
 بالاشارة فان قيل يجوز ان كبر المرفوع المنفصل وجاز  
 محله والابدال منه نحو بيت من جالك من غير شرط  
 تقدم ان كبر بالتفصل وجاز ايضا ان كبر خبر  
 الجور في مرسيتك فكذلك والابدال منه في بيت  
 بك جالك من غير اعادة الجار والمجرور العطف في  
 الاول الابدال كبر بالتفصل وفي الثاني الاشارة الجار

المرفوع المنفصل

الاشارة



فإن من كبر بين المؤمنين والبغاة الأغلب كما يتوقع  
أو يعظم أو تعلقه والقليل قبلنا وفيها يساوي  
بأصناف يتوهمها والاستقصاء عند لعدم كل  
فصل بينهما وبين متوهمها فلا حاجة في ربطها  
للتوهمها لا تحصيل نسبة ثابتة بخلاف العطف  
فإن المعطوف بغير المعطوف عليه يتخلل بينهما  
العاطف فلا يرقى من تحصيل نسبة بينهما كما  
المتصل بالمتصل في الرقوع وبإعادة الجاء في  
لخرج المتصل في الرقوع عن رافعه بالانفصال ويتخلل  
عليه بنا كبره بالمتصل ويقوده من حيث يربطه بانضمام  
الجار إليه كذا المعطوف عليه والمعطوف حكم المعطوف  
عليه فيما يجوز له وينع من الامور العارضة له نظر  
ما قبل شرطان لا يكون ما يقتضيهما متقبلا في المعطوف  
وإنما قلنا في الاموال التي تحتل نظر المالك قبل امتزاجها  
من الاموال العارضة له من حيث نقبها الى الجاهل في التوهم

والله

والشكر والافراد والنسب والجمع فإن المعطوف بغيرها ليس  
في حكم المعطوف عليه وإنما قلنا بشرط ان لا يكون  
بقتضيهما متقبلا في المعطوف امتزاجا من قولنا يا رجل  
والخارج فان الخارج معطوف على الرجل وليس حكمه  
من حيث يخرج من اللام فان ما يقتضيه يخرج من اللام  
هو امتزاج اللام ورفق التذلل وهو مفقود في معطوف  
وإنما نخور بثبوتها فقلنا في تقدير التكثير في صدره من  
الغيرين ان بثبوتها وسخلة لها او يميل على كفاية  
الغير كرتبه جلا على الشذو زان رتبة وسخلة  
في ثبوتها وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال  
عارضة له بالنظر الى النفس وغيره ان كان المعطوف  
مثل المعطوف عليه فلذا اوجب بناء المعطوف  
في بازير وعرو الامر في نظر المالك في التذلل كما يكون  
مفقا لمعرف في نفسه وعرو شذو زان كونه مفقودا من  
وامتنعنا في بازير وعرو الله فان يبر الله يبر الله



فان زيد مفعول مفعول وعبد الله مضاف ونعم الى من اجل ان  
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ونسج له مجزئ  
ركب ما زيد بقايم او قابلا ولا يذهب عن الارتفاع  
في ذهابه ان لو نصب او مفضل كان معطوفا على قائم  
فيكون خبرا عن زيد وهو تنوع المفعول عن الغير الواقع  
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فغلب الرفع على ان يكون  
خبر من تقدم ما على المبدأ وهو عرو ويكون من قبل عطف  
بالجاء على الجملة ولا مانع منه ولا كان لقائل ان يقول  
هذه القاعدة منقوضة بقوله الذي يطير فيض زير  
الزيتا فان بطير فيه ضمير يعود الى الموصول وينصب  
المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله  
وانما جاز الذي يطير فيض فيه الذبا كذا في اي الفاء  
في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبت للسببية  
بان يكون معناها السببية الى المعطوف فلا ينفصا  
على تلك القاعدة او يكون معناها سببية مع العطف لكثرها

تجعل للمثنين جملة واحدة فكيف بالربط في الاول والمعنى  
الذي يطير فيض في الذبا ويضم منها جملة الاولى والثانية  
فالمنعني الذي يطير فيض فيه سببية الذبا ويمكن ان يقد  
فيه ضمير الى الذي يطير فيض فيه بربطان الذبا والاضطاف  
ان اذا وقع العطف بنا على وجود عاملين بان عطف  
بهما على معولهما بعاطف واحد وقال بعضهم عطف  
بشأنه في الكتاب الاظهر عندنا ان العطف هو تسمية  
على معناه المفعول الى امالة الاستدلال نحو العالمين  
بان يجعل المعول بهما واكثر الشارحين على ان المع على  
المعول عاملين وانما قال على معول عاملين لانه معول  
عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد برؤ  
وعرو خالد ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في شأه  
تختلفان اي غير متحدان بان يكون الثاني على الاول ذلك  
لرفع وهم من بنوهم ان مثل ضرب ضرب زيد برؤ وكبر  
خالد اس جملته مع انه ليس لعدم فقد العاطف به



اذ العاقل هو الاول والاشد تأكيد له وذلك العطف  
كما وقع قولهم ما كل سوداء نمر والابيض شحمه قولان  
اكل امرئ خبيث ونار توفد بليل نادا فزها وان كان  
من الظاهر جائز لكنه لم يجر عند الجرح للسبغة  
لان الالف الواحد لم يقوم مقام العاقلين مختلفين  
خلاف الفاء فانه يجوز هذا العطف للسبغة  
كما جاز في الصورة ولا يؤول ان الامثلة الواردة  
عليها ولا يفر على صورة استماع بل بعضها ونحوها  
وعدم جواز ذلك للعطف مع خلاف الفاء جاز  
في جميع الموارد عند الجور الالف في الدار زيد وجره كرو  
وان في الدار زيد او في الجرح عروا يعني الالف صورة  
تقوم بالجور وتنافر المرفوع او المنصوب للمجته  
كلامهم واقف الجور على صورة استماع لان ما خالفا  
القياس لا يفر على مورد استماع خلاف السبغة فانه  
لا يجوز هذا العطف للسبغة في هذه الصورة ايضا

ير

بل يجعلها على حذف النضاف وانما النضاف اليه على  
اعرابه نحو قوله تعالى يريدون عرض الجنة الدنيا والله  
يريد الآخرة كما جعل بعض الفراء على عرض الاخرى  
التاكيد تابع بقرام المتبوع ان حاله وشانه عند  
يعني يجعل حاله ثابتا مقرر عنده للسبغة  
في النسبة كونه منسوبا او منسوبا اليه فثبت  
عنده ونحقق ان النسبة والنسبة اليه في النسبة  
هو التبع لا يفر فذلك اما الرفع من الفعل للسمع  
اولدفع فثبت بالنسبة الغلط وذلك الرفع يكون تكرير  
اللفظ نحو زيد زيد زيد زيد زيد او لدفع ظن  
السم مع تجوز ايضا في النسبة نحو قولك زيد قبل قبل  
دفعك لتوهم السم ان يريد بالقل القرب الشديد فيجب  
ح تكرير اللفظ حتى يقع شك ايضا في اداة المعنى للسبغة  
او في النسبة الب فاندو جان الفعل للسمع والمرة  
نسبة الى بعض متعلقاته كافي قطع الامر للسمع



اللفظ

ان قطع غلامه فيجب تكرير النسب اليه لفظا نحو  
 ضرب ذريه اي ضرب هولا من يقوم مقامه او تكرير  
 معنى نحو ضرب ذريته او عينه او في الشمول  
 الي التاكيد بقدر امتزاج في النسبة بالتفصيل  
 الذي ذكرناه في شمول النوع افرادهم دفعا لظن  
 السامع تجاوزا لا في النسب اليه بل في شموله  
 لافراد فانه كثيرا ما تفعل الجمع افراد النسب  
 مع انه يريد النسبة الي بعض ما قد يقع هذا الوجه  
 كقولهم وجميع واقوته وكلاهما وثلثهم ورابعهم  
 فانها هي الغرض من جمع الفاظ التاكيد والاعرف هذا  
 فقولهم اخرج المص الصفة والعطف البدل عن التاكيد  
 بقوله بقدر امتزاج اما البدل والعطف فظاهر  
 خرجها بابه واما الصفة فلان وضعها للدلالة  
 على معنى في متبوعها وافادتها نوح متبوعها في بعض  
 الواصل بـ بالوضع واما عطفها اليه فهو نوح متبوعه

بقدر



بقدر امتزاجه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول  
 هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو ان التاكيد لفظي  
 اي منسوب الي اللفظ لا لاصوله من تكرير اللفظ ومعنى  
 اي منسوب الي اللفظ لا لاصوله من الاستمالة المعنى في اللفظ  
 منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومما  
 حققه شواهد كثيرة في كلامهم في قوله في التاكيد  
 فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان تخايفا للاول  
 لفظا اذ الفروع قد اعتمدت على اللفظ لانه لا يجوز تكرير  
 التاكيد ويكرى اي التاكيد مطلقا لا التاكيد الذي التاكيد  
 الاصطلاح في اللفظ لا في اللفظ اسما او فعلا او موقفا  
 او موقفا او موقفا نفيديا او غير ذلك ولا بعد رجوع  
 الي التاكيد اللفظي الاصطلاح في اللفظ لا في اللفظ اسما  
 ويكون المقصود من هذا التاكيد في اللفظ هو  
 التاكيد العنوي والتاكيد العنوي من اللفظ هو  
 التاكيد العنوي وهو نفس المعنى وكلاهما وجميع

بقدر امتزاجه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول

اللفظ

بقدر امتزاجه وتحققه لكن لا في النسبة والشمول



وابتع وابتع بالصاد المزملة وقبل بالصاد العجوة  
 قبل لامعول هذه كلها التثنية في حال الافراد مثل  
 وبتسجسج وقبل كنع مستق من موك كنع اي تام  
 وابتع بالمرهله من بضع العوق اسل وابتع من  
 بضع اي ذروة وابتع من النبع وهو طول العنق  
 شدة مفردة ولكن استنباط من استنباط من هذا العنق  
 ومنها ان التاكيد بانك اسل الصادق فالاولان  
 ان نفس العين بغير ان اي بقاء الواحد والثنى والجمع  
 والذكر والمؤن باختلاف صيغها افراد وثنى  
 وجمع واختلاف ضيغها العائد الى الجمع للتوكيد نقول  
 نفس في الذكر الواحد نفسها في المؤن الواحد  
 انفسها اي لا يميز الجمع في ثنية الذكر والمؤن وعن  
 بعض العرب نفسها وعينها انفسهم في جمع الذكر  
 انفسهم في جمع المؤن وغير العاقل من الذكر والثنى  
 الياسيني النفس العين او ليس تغليب كالتعريف في التثنية

ان نفس عين كالتعريف في التثنية  
 ان نفس عين كالتعريف في التثنية

ثانيا للتثنية كلاهما الذكر وكلتا هما المؤن والباقي  
 بعد التثنية المذكورة بغير التثنية مقرا كان او مفعلا  
 خلافا لغير العائد الى الجمع التوكيد في كلمة مخوذة  
 التثنية بكلمة وكلها مخوذة من الضميمة كلها  
 كلهم مخوذة من ضمة العبد كلهم وكلهم مخوذة من ضمة النساء  
 كلهم وبافتراق الضميمة في كل البوائج وجميع  
 واتبع وابتع بالمرهله او العجوة نقول اجمع والذكر  
 الواحد وجميعا في المؤن الواحدة والجمع بناء على  
 الجائز وجميعا في جمع المذكور وجمع في جمع المؤن  
 وكذا كنع كنعاء كنعون كنع وابتع بضعاء بضعون  
 بضع وابتع بضعاء بضعون بضع ولا يؤكد  
 وجمع الاذوا بضم مفردة كان او جمعا اذا كانت  
 والاعتناء لا يتحقق الا في ولا حاجة للذكر والثنى  
 لان الكنى حاله لا يلاحظ اقرها بضم مفردة ولم يفرق بين الا  
 بضم تأكيد بكل وجمع ويجب ان يكون تلك الامثلة

في التثنية



يصح افتراقها صحتا كما جاز القوم او حكما كما جاز العبد  
ليكون في التاكيد بكل واجع فائدة مثل اكبر القوم  
كلهم واستنزلت العبد كماله واما العبد في جري  
في الاستنزال فيصير تأكيدا بكل لفيد الشول بخلاف  
جاء في ذلك لعدم صحت افتراق بغيره لا صا  
ولا حكما في حكم الجوز اذا اكدا الضمير المرفوع المتصل  
بازا كان او سكتا بالالف والعين اذا اريد تأكيدهما  
اكدا ذلك الضمير ولا يتفصل ثم بالضمير العين مثل  
ضربت انت نفسك ففكك تأكيد لك الضمير  
بعد تأكيد به يتفصل هو انت اوله لا ذلك لا التبر  
التاكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد للمسمى فهو تأكيد  
اكر من هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير لم يكن في اكر من  
بقوله هو ويقال زيد اكر من نفسه لان بنفسه الذي  
هو التاكيد بالفاعل لما وقع الانسكان في هذه الصورة  
اجز بقية التاكيد واما قيد الضمير المرفوع لجواز

تاكيد

تاكيد الضمير المنسوب والجواب بالنفس والعين بلا تأكيد  
هما بالتفصيل نحو مرتبك تفكك ومرتبك تفكك  
لعدم التبرر بالتفصيل لجواز تأكيد المرفوع المتصل بالنفس  
والعين بلا تأكيد يتفصل نحو انت تفكك قائم لعدم  
التبرر واما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع  
المتصل بكل واجع بلا تأكيد نحو القوم جاء في كلامهم  
اجمع لعدم الانسكان التاكيد بالفاعل لا يكاد واجع  
بلياه هو اصل قليلا لا خلاف النفس والعين فانها  
بليانها كبريا وكنع واخوه يعني اتبع وابصع اتبع  
بفتح الهاء في ما هو المشهور اذ لا يجمع بين متصل  
هذه الكلمات الثلاث بالتعبية لا بالاصالة لكونه اول  
منها على المقصود وهو المعية فلا يتقدم معنى كنع  
واخوه عليه اي على الجمع لو اجتمعت معية وذكرها  
اي كنع مع اخوه دونك اي دون ذكر الجمع ضعيف  
لعدم ظهوره دلالة التبرر على معنى المعية وللزوم كرها

الدلالة على الجمع



من شأنه التبعية بدون الاصل البديل تابع مقصود  
بما نسب اليه النسبة اليه نسبة ما  
نسب اليه النسبة دونته اي دون المتبوع ان لا يكون نسبة  
للمتبوع مقصودة ابتداء نسبة ما نسب اليه يكون  
النسبة اليه توطئة وتتمير النسبة للمتابع سواء  
كان ما نسب اليه مستمرا وغيره مثل ما في ذيد افوك وغيره  
ذيد اخاك ومريت بزيد افيك واحترز بقوله مقصود  
بما نسب اليه النسبة على الفت والتاكيد وعطوفتها لانهما  
ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به نسبة  
ويقوله دونته احترز عن العطوف في فان المتبوع قد  
مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصرف العطوف في  
يبتل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدالة فان  
عنه وفصل العطوف وكلاهما مقصودان بهذا المعنى  
فان قبل هذا لا يتناول البديل الذي بعد الاقل ما  
قام احد الاخير فان زيدا بديل من احد ونسبته اليه

هذا هو المقصود من قوله  
بما نسب اليه النسبة على الفت والتاكيد وعطوفتها لانهما  
ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به نسبة

فان قبل هذا لا يتناول البديل الذي بعد الاقل ما

من عدم القيام مقصودة بالنسبة اليه البديل النسبة  
المقصودة نسبة ما نسب اليه النسبة اليه النسبة  
فلما ما نسب اليه النسبة هو ان القيام فانه نسبة  
نقيا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة و  
لكن اثباتا فمصدق على زيدانه تابع مقصود  
بنسبة ما نسب اليه النسبة فان المتبوع فان النسبة  
الاء خونة في الدائم من ان يكون بطريق الاثبات  
او النفي ويمكن ان يقصد نسبة الى الشئ فنيا  
نسبة في اثر اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني  
وهو اي البديل انواع اربعة بديل الكل اي بديل  
هو كل البديل منه وبديل البعض اي بديل هو البديل منه  
فالاضافة فيهما مثلها في خاتم فقط وبديل الاستمال  
اي بديل مسبب غالب عن استمال احد البديلين على  
الاخر اقله استمال البديل على البديل منه نحو زيد بقوله  
او بالعلك قوله تعالى سئلونك عن الشهر الحرام

هذا هو المقصود من قوله



طرح اول از این شیوه مندرج

افزودگی که در الفبای ویرانه با تغییرات

جاء في اخوك زيدان قصيد في الاستدلال الاول و  
 جئت بالك في تمة له نوصي فانك عطف بيان وان  
 قصيد في الاستدلال الثاني وميت بالاول نوصي له  
 ما بعد في الاستدلال في بدل وح يكون التوضيح الكامل  
 بدقظون بكا والقصود اما لا هو الاستدلال في  
 النوصية فالفرق ظاهر والثاني ارا ببدل البعض جزوه  
 اي جزء المبدل منه نحو قرب زيد اكرسه والثالث  
 اي بدل الاشتمال بين وبين الاول والمبدل مفعلا  
 بسه بحيث توجب النسبة الى المتبع النسبة الى الكلا  
 اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداءا ان يكون  
 زيد مفعلا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتضاه  
 نسبة الى الجحيم الذي ينسب الى الصف من صفاته لجملا  
 وكذا في سبب زيد نوبه بخلاف قرب زيد احبته  
 زيد عند اعلان نسبة القرب لا زبنا منه ولا لفرق في حقه  
 اعتبار زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرها



ان يكون تلك الالفاظ بغير كون البديل كل البديل  
 او جزؤه فبدخل فيما اذا كان البديل منه جزء من البديل  
 ويكون البديل منه بناء على هذه الالفاظ فتعذر  
 لا الفرق فكل واحد من قسمي بيان القول جزء من فلك  
 بل هو كوز في تناقض في المثال ويمكن ان يور  
 لك امثلة في درجة الاسد بوجه فانه لا مجال لهذا  
 التناقض فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدوائر  
 وانما يجعل هذا البديل قسما لها ولم يسم ببدل الكل  
 غنى البعض لقلة وتدرجه بل قبل لعدم وقوعه  
 في كلام العرب فان هذه الاشياء مضمومة و  
 الرابع اي البديل القلطي ان تقصد اي يكون بان  
 تقصد انت اليه اي الى البديل من غير اعتبار نسبه  
 بينهما بعد ان غلظت بغير اي غير البديل وهو البديل  
 ويكونان اي البديل والبديل منه معرفتين نحو خمر زبد  
 افوك وتكرين نحو جنة رمل غلام لك وتختلف

م شرح ابن سينا

نحو

نحو بان تاصبه كاذبة جاء رجل غلام زبد واذا  
 كان البديل كثره مبدل كمن معوقه والعت ار  
 نعم البديل الكثرة واجب لئلا يكون المقصود انقص  
 من غير المقصود من كل وجه فالتوا فيه بصقة كالي بدل  
 لا في من نقص الكثرة مثل بان تاصبه ناصبه كاذبة  
 ويكون نان ظاهر نحو جاني زبد افوك ومضمون  
 نحو الزبدون لفرق اياهم ومختلفين نحو اخوك  
 فرب زبد واخوك فرب زبد اياه ولا يبدل  
 ظاهر من مضمون بدل الكل من الكل الا من القاب  
 مثل فرب زبد لان المضمون المظم والمخاطب اقوى  
 واخص دلالة من ظاهر فلو ابدل الظاهر مضمونا  
 الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود  
 مع كون مدلوليهما واحد بخلاف بدل البعض  
 والاشارة والقلط فان النافع في المقصود اذ ليس  
 مدلول الثاني فيهما مدلول الاول فيقال اشتركتك

تكون

م شرح ابن سينا



نُصِفَكَ وَاجْتَنِي عَمَلَكَ وَاجْتَنِيكَ عَلَى وَفْرَتِكَ  
 لِحَارٍ وَخَرَّتِي لِحَارٍ عَطْفًا بَيْنًا نَاجٍ شَامِلٍ  
 لِيَجْعَلَ التَّوْبَةَ غَرَضًا اخْتِزَ بِهِ عَنِ الصَّفَةِ  
 بِوَضْعٍ مَتَّبِعَةٍ اخْتِزَ بِهِ عَنِ الْبَدَلِ  
 وَالْعَطْفُ بِالرُّوْفِ وَالتَّكْبِيدُ لَا يَلْزِمُ مِنْ ذَلِكَ  
 أَنْ يَكُونَ عَطْفًا بَيْنًا أَوْ ضَمًّا مِنْ مَتَّبِعَةٍ بِإِشْفَافٍ  
 أَنْ يَحْصُلَ مِنْ اجْتِمَاعِهَا ابْتِغَاءٌ لِمَا يَحْصُلُ مِنْ أَحَدِهَا  
 عَلَى التَّفَرُّدِ فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ أَوْضَحَ مِنَ الثَّانِي  
 مِثْلَ قِسْمٍ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عَمْرٍاءُ بِالْحَفْصِ  
 كُنْيَةً أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَمْرٍاءُ بِالْحَفْصِ وَظَنِّي  
 وَعَمْرٍاءُ عَطْفًا بِاللَّهِ وَفَصْلُهُ أَنْهُ إِلَى أَعْرَابِيٍّ جَبْرٍ  
 لِحَارٍ فَقَالَ أَنْهُ أَعْرَابِيٌّ عَطْفًا وَتَوْبَةً  
 وَتَوْبَةً عَجْفَاءَ نَقِيَّةً وَتَوْبَةً كَاذِبًا فِيمَا يَحْمِلُ  
 فَانْطَلَقَ إِلَى أَعْرَابِيٍّ فَيَحْمِلُ بِعَبْرَةٍ عَنِ التَّكْبِيدِ الْهَيَاءَ  
 وَجَعَلَ يَقُولُ وَهُوَ يَشْرُفُ خَلْفَ بَعْدِ قِسْمٍ بِاللَّهِ

عَطْفًا بَيْنًا

ابو

أَبُو حَفْصٍ عَمْرٍاءُ مِمَّا سَتَرْنَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دِرٍّ اغْفِرْ لَهُ  
 أَنْ تَرْتَمِ أَنْ كَانَ فِي وَجْهِهِ مَقْبِلٌ مِنْ أَعْلَى الْوَادِغِ فَيَعْلَمُ  
 إِذَا قَالَ اغْفِرْ لَهُ التَّوْبَةَ أَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ التَّوْبَةُ صَدَقَ  
 صَدَقَ حَتَّى اتَّقِيَا فَاتَّخَذَ بِهِ فَقَالَ نَمُتْ عَنْ  
 رَأْسِكَ فَوَضَعَ نَاقَةً فَازْدَاهِي نَقِيَّةً عَجْفَاءَ  
 فَحَمَلَهُ عَلَى بَعْرِ وَذُو دُمُوكَ وَفَصْلُهُ إِذَا فَرَّقَ  
 مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا أَيْ مِنْ مِثْلِ الْأَكْمَامِ لِلْفَرْقَةِ وَفِي  
 فِي مِثْلِ نَابِئِ النَّارِ كَالْبَكْرِ بِشَرِّهِ فَإِنْ قَوْلُكَ  
 بَشَرًا يَجْعَلُ عَطْفًا بِاللَّهِ جَائِزًا وَإِنْ جَعَلَ  
 بِدَلَالَةٍ لَمْ يَجْزِ لَأَنَّ الْبَدَلَ فِي حَكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ  
 فَكَيْفَ الْقَدِيرُ نَابِئِ النَّارِ كَالْبَكْرِ بِشَرِّهِ وَهُوَ جَائِزٌ  
 كَمَا تَرَى نَابِئِ النَّارِ فِي الضَّارِبِ زَيْدٍ وَخَيْرٍ عَلَيْهِ  
 الطَّرِيقُ زَيْدٌ وَهُوَ عَمْرٍاءُ عَلَيْهِ الطَّرِيقُ فَتَفْعُولُ أَنْ تَرَى  
 أَنْ جَعَلْنَاهُ بِعَيْنِ الْمُتَّخِذِ وَالْأَلْفُ حَالٌ وَقَوْلُهُ تَرَى  
 حَالَهُ الطَّرِيقُ كَانَ فاعلاً لَعَلِّهِ وَإِنْ كَانَ مُبْدَأً

..... أَيْ آخِرُ الْبَيْتِ



فو وحال من الضمير المستتر في عبه ووقوفه جامع  
 واقع حاله من فاعله زقاي واقع مولد ترقية  
 لا ذهاب روحه لان الذات صادرة به دمع فان  
 الطير واقعة لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما  
 فقد تبين فيما سبق بمثل انا ابن التارك البكر بشر  
 كما كان عطف بك للعرف باللام الذي انصف اليه  
 الصفة العرفية باللام نحو اضارب الرجل زيد  
 ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا التاكي كلما  
 خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان  
 بدلا فيقول صودة النداء ايضا فانك تقول غلام  
 زيد زيدا بالتسوية مرفوعا حلا على اللفظ ومنصوبا  
 حلا على الحل اذا جعلته عطفيا ويا غلام زيدا بضم  
 اذا جعلته بدلا والمعنى الاول اظهر والثاني اخيد  
 المبنى اي الاسم المبنى وهذا الحد لا يصح للمبنى يعرف  
 ماهية المبنى على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبنى اذ لو

المبنى

لم يعرفها لكان تعريفه المبنى بالمبنى لانه ذكر في حد  
 المبنى لفظ المبنى ما ناسب اي اسم ناسب من الاصل  
 وهو الحروف والفعل الماض والامر بغير اللام والمراد  
 بالمثابرة المنفذة في تعريف المرب هو هذه المثبة  
 ولقد فصل صاحب المفصل هذه المثبة بانها اما يتضمن  
 الاسم من المبنى لاصل مثل ابن فانه يتضمن معنى من الاستفهام  
 او يشير كما يشير ما فانه تسمية الحرف في الاضاح  
 الا الصلة او الصفا او غيرها او وقوعه موقفا  
 كثراله فانه واقع موقع ازل او مشكلا للموقع وقوعه  
 كجاء او وقوعه موقع مما يشير كالمنادي المضموم  
 فانه واقع موقع كاف للطاب المثابة للحروف  
 ونحو اولك او اضاف اليه كقولهم عن ابي  
 بومئة فنقرأ بالفتح او وقع بمركب مع غيره  
 على وجه يحقق عاملا معه فلهذا المضاف من  
 الرتبة الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام ز



وعلام كبر مبنى المضاف اليه عرب وما كان البنى  
 مقابلا للعرب واعتبر في العرب امران التركيب  
 وعدمه مثل هذه البنى الاصل كان البنى ما انتفى فيه مجموع  
 هذين الامرين اما بانتفاءهما معا او بانتفاء احدهما  
 فقط فكلية او ههنا منع للتلو وانما انتفى ترتيب  
 ذكر المضاف والمزكوب في تعريف العرب والبنى  
 تقديم او تأخير اشارة التقديم ما هو مفروضة  
 ومبودة لا شرفه والغاية الى القاب البنى من  
 حيث كانت او اخره وسكونها عند البنية ضم  
 وفتح وكسر للحركات الثلاث ووقف للسكون  
 واما الكوفون فذكروا القاب البنى في العرب  
 وبالعكس والمراد ان الحركات والكسب البنية  
 لا يفتقر ثمرها الاغنياء الكوفون يعرفون بها  
 الاعرابية ايضا لانهم كثيرا يطفون بها على الحركات  
 الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال في المنة

لا يفتقر ثمرها الاغنياء الكوفون يعرفون بها  
 الاعرابية ايضا لانهم كثيرا يطفون بها على الحركات  
 الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال في المنة

دفعا

دفعا والفتحة نصبا والكسرة نبرا وعلى غيرهما  
 يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجمع مفروضة  
 وحكمة اكرم البنى واثره للترتيب على بناءه  
 ان لا يختلف اخره اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل لا  
 العوامل اذ قد تختلف اخره لا اختلاف العوامل نحو  
 من الرجل ومن امارة ومن زبروحى اى البنى والثابت  
 باعتبار الحركات المقصورة واسماء النادرة والموصولة  
 والركبة والكتبا واسماء الافعال والاصوب بالرفع  
 عطف على الاسماء الافعال الاعلى الالف تصدق تحت الهمزة  
 فيما بعد بالاصوات لا بالاسماء والاصوات وبعض الظروف  
 وانما قال بعض الظروف لان جمعها يستنبط بعضها  
 فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء البنية ولا بد لكل  
 واحد منها من علم البنى لان الاصل في الاسماء الاعرابية  
 واذا كان مبنا على الركبة فلا بد عند ذلك من علمين  
 اخرين احدهما علم البناء على الركبة فان اصل البناء السكون



والاخرى للذكر المعينة انما لم انجزت دون الباقي  
المفرد وضع لتكلم من حيث انه يحكي عن نفسه  
او مخاطب من حيث انه مخاطب بنوع الخطاب  
وقيل المراد بالتكلم يتكلم به او بمخاطب مخاطبه  
فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن مخاطبه  
ونخرج بهذه القيد لفظ الحكم والظن فان  
الظاهرة كلها موضوعة للقايب مطلقا او غيب  
تقدم ذكره ونخرج بهذا القيد الاستثنا الظاهر  
وان كان موضوعه للقايب اذ ليس تقدم  
ذكر القايب شرطا فيها لفظا ومعنى او حكم  
اذا بالتقديم للفظي ما يكون المقدم مفعولا اما  
مفعوما نحقق مثل ضرب زيد غلاما او تقدير  
مثل ضرب غلاما زيدا والتقديم المعنوي ان يكون  
المقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ  
وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه كقولنا

اعدلوا

اعدلوا هو قريب للتقوى فان مرجع الضمير هو الله  
المفهوم من قوله اعدلوا وكان مقدم من حيث المعنى  
او من سباق الكلام كقولنا اعدلوا ولا يوبخ لانه  
لما تقدم ذكر المبدأ على انه ثم موزنا وكانه تقدم  
ذكر معنى واما التقديم الحكمي فان في عبارة الضمير  
والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره  
قصدا لفظيا لضمير كرهنا به تمام القيد وقومها  
في النفس ثم تقربها فيكون ذلك ابلغ من ذكره  
اولا مفسرا وصار كان في حكم العائد الى الحادثة  
المقدم المعروف بدينك وبين مخاطبك وكذلك  
في ضمير نعيم جلا زيدا وربه جلا وهو اي الضمير بالظن  
ما قبله من فصل ومفصل فالفصل المستقل  
غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزم منها بل  
هو كالاسم الظاهر سواء كان محاورا عاما نحو  
ما انت منطلق عند المجازة او غير محاورا نحو ما ضرب



الاياتك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج  
الى عامر التجر لنصل به ويكون كالجزمته وهو  
اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنفصل  
مجرد لقيامه مقام الظاهر وانقضا الظاهر  
اليها فالاول لان اي المرفوع والمنصوب كل واحد  
منها قسم متصل لانه الاصل ومنفصل مانع  
من الاتصال الذي هو الاصل والثالث اي الضم  
المجرد متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال  
الذي هو الاصل ويستعرف المانع من الاتصال  
وتلك اي المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل  
والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل  
والمجرد المتصل الاول يعني المرفوع المتصل ضمير  
على صيغة التكلم الواحد الماضي وضمير على صيغة التكلم  
الواحد الجهر هو الماضي المشبهين اولها الضمير صيغة  
جمع الغائبة لاضاف المعلوم وثانيها الضمير صيغة جمع

الغائبة

الغائبة الجهر هو الماضي وانما يبدل بالكلم لان ضمير التكلم  
اعرف المعارف واخصر الغائب لانه دون الكل  
وصورة التعريف هكذا افرقت ضميرنا من  
ضميرهم فربنا من ضميرنا وربنا من ضميرهم  
ضميرنا على هذا القياس الجوهري والنوع الثاني اي  
المرفوع المنفصل انما هو انما نحن انت انما انت  
انما انتي هو هي هم هي هما هي والضمير في انت  
الانثى هو ان جماعا والحروف الاخر الوحيدة لا تلي  
من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتثنية  
والنوع الثالث اي المنصوب المتصل وهو قسمان  
الاول المتصل بالفعل فربني الى فربهم فربني فربنا  
فربك فربكم فربكم فربكم فربكم فربكم فربكم فربكم  
فربها صيغها ضمتين والقسم الثاني المتصل بغير الفعل  
تحو انتي انتا انتك انتا انتك انتا انتك انتا انتك انتا انتك  
والنوع الرابع اي المنصوب المنفصل اي انا انا اياك



اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم اياكم  
 اختلافات كثيرة والخارج لنا الضير هو ايا والوقوف  
 للدلالة على الكلام والنظا والغيبة والافراد والتشبه  
 والجمع والتذكير والثاني والنوع الذي من علامي  
 مثال النصل بالاسم والنصل بالحق علامي  
 غلامنا غلامك الى غلامهم والى لك الى لهم  
 وكان القياس ان يكون ضمائر كل من المنعم والمحتاج  
 والغايبه لكن كثر وضعوا للمكلم لفظين بدا  
 على سنة مع كثرت وفيها فصيحة من مشرك  
 بين الواحد المذكر والمؤنث وفيها من مشترك  
 بين الاربعة النني المذكر والنني المؤنث والجمع  
 والجمع المؤنث ووضعوا للنخاطب خمسة اللفظ  
 اربعة غير مشترك وواحد مشترك بين النني المذكر  
 والنني المؤنث واعطوا الغايب حكم النخاطب فان  
 فان الضير في مثل ضربا وضربا هو الالف المشتركة بينهما

والث

والثالث صرف ثابت وبقيت الانواع خمسة جاربه  
 هذا الجرح اعني ان للمكلم لفظين للنخاطب خمسة  
 والغايب خمسة فصار المجموع اثني عشر كلمة لثمانية  
 عشرة معنى فاذا كان كل من الانواع الخمسة اثني عشر  
 كلمة ثمانية عشرة معنى يكون جملتها ثمانين كلمة  
 لتسعين معنى بينو ذلك الامور على اربعة وسبعا  
 لا تطول الكلام بذكرها فالرفوع المنصلي خاصة  
 بعن الا منصوب والجرح والنصلا يستثنى لانها  
 فضلة والرفوع فاعل وهو الجز الفاعل يجوزوا  
 في باب الضماير التي وضعها للانصاف استنباه الفاعل  
 فاكفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة كسرة  
 بشئ ويكون فيما بقي دليل على ما انتهى على ما مضى في التخميم  
 ولكن هذا لا ينشأ ليس في جميع الصنع بل في الفعل الماضي  
 للغايب الواحد المذكر اذا لم يكن مسند الى الفاعل  
 نحو زيد ضرب والوحدة المؤنث الغايبه اذا لم يكن



الى اللفظ نحو من اقرت فان السأ علامة الثانية  
 لا الف الرفع ولا لم يجتمع مع الفاعل الطرفي نحو ضربت  
 هذا وفي الفعل المضارع للنكاح مطلقا سواء كان  
 مثنى او مجزعا او واحدا وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا  
 نحو ضرب ما ضرب وللواحد الخطاب المذكر نحو ضرب  
 واضرب والواحد الفاعل والغاية اذ لم يكونا  
 منبذين الى اللفظ نحو ضربت ضرب وهذا تفارب  
 وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول  
 او الصفة الشبهة او افعال تفضيل وسوء كل  
 مفرد او مثنى او مجزعا مذكرا او مؤنثا اذ لم يكن كذلك  
 اللفظ نحو اقام الزيد ان كقولك زيد ضارب وهذا  
 والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهند  
 ضاربا واللائق ضاربان والواو في ضارب  
 بضميرين لانها يتقبلان في الف والجر والضرب  
 لا تغير عن حالها الا ان تغير عاملها والعامل هنا

عامل

عامل في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل  
 الضمير عامل والضربان على مكان عليهما في الرفع  
 فلو كانت ضميران لانه تغير الاثر كان الباقي تقريرا  
 والنون في تقرير والواو في تقرير والالف  
 في تقرير لا يتغير فيها اى الالف والواو في الصفة  
 حرف التثنية والياء وليست بتقرير ولا يسبق  
 اى ولا يجوز الضمير المتصل مرفوعا كان او موقوفا  
 لا اجل شئ الا لتعذر المتصل لاجل تعذر لان  
 الضمير لا انفصال والمتصل طامع في اليك لا يمكن لاجل  
 سبوح الانفسا وذلك ان تعذر المتصل بالتقديم  
 اى الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن  
 ان يتصل به اذ الانفصال انما يكون باخر العامل وبالفعل  
 الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفعل يتصل بالانفصال  
 وتركيبون الغرض او بال حذف اى حذف عامله لانه  
 اذ حذف عامله لا يوجب ما يتصل به او يكون العامل



أي عامل مفعول لا متاع انقطاع اللفظ بالمعنى أو  
يكون عامل حرفاً والضير المفعول المرفوع إذا  
الضير المرفوع لا يتصل بالحرف لأنه خلاف لهم  
بخلاف النصب بحوائى وانك أو يكونه أكون  
الضير مستند إلى إلى ذلك الضير مفعول مجزئ  
على غير من هو إلى انك الصفة الكائنة له فانه  
لو لم ينفصل الضير عن هذه الصفة لزم الالتباس  
في بعض الصور كما أخذ إذا قلت زيد عمرو  
ضارب هو فانه لو قيل زيد عمرو ضارب التبر  
على السامع إلى الضارب زيد عمرو وبالمبادر  
أنه عمرو لأنه أقرب إلى الضير المستند بخلاف إذا  
قيل ضارب هو فانه كالألف الضير على خلاف  
الطابعين وهو ما هو خلاف الطر وهو زيد  
والا لا حاجة إليه وإذا وقع الالتباس بين  
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا الالتباس

لا بد الباب وانما قال من هو الاهل كما هو  
ليكون اشمل اقصارا على ما هو الاصل مثل اياك  
ضربت مثلاً لتقديم الضير على العامل وما ضربك  
الا انما مثلاً الفصل افرض وهو التخصيص و اياك  
والشكر مثلاً الحذف العامل انما تنفسك  
والشكر وانما زيد مثلاً كونه العامل مفعول وما  
انت قابلاً مثلاً كونه العامل حرفاً وهذا زيد ضارب  
الضير مستند إلى الصفة على غير من هو فانه كونه إلى  
الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبراً وهي  
صفة له من حيث قام الضرب بها وانما يصح  
اذا كان محققاً عللاً لا تأكيداً والاكيد داخل في صفة  
الفعل لغرض التأكيد ولكنه تأكيداً لا لافعال  
بدليل نحو نحن الذين ضاربونهم نحن وروى  
عن زحشري ضاربهم نحن وعلى هذا يتوقف على  
كما قال واختار بالفتل صوت لا يلبس بها ثبت



في صورة اللبس في الاول واذا اجتمع الضمير  
وليس احدها مرفوعا احتراز عن نحو اكرمك  
اذا المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يخف الفصل  
الفعل والضمير الشذوذ اعلا فوجب اتصاله فان كان  
على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما مرفوعا احدهما  
اي احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا  
تساويا في نحو اعطاهما اياهما حيث يجب الانضمام  
في الشذوذ لنحو عن تقدم احد المتساويين غير  
مرجح وقد مده اي احد الضميرين الذي هو اعرف  
على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخر نحو اعطيت  
اياهما فيتم انقضا لتعدد النظام في خبر الاعرف  
ولا يلحقه طعن في قول الواحد بانه على خلاف الأصل  
وهي عن سبويه نحو الانصاف بينه نحو اعطيتك  
فلك الحيار اي الافتبار في الضمير الثاني الشذوذ  
اورده منفصلا نحو اعطيتك باعتبار عدم الاعتدال

بالفصل

بالفصل بما هو متصل والشذوذ اورده منفصلا  
نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتدال بما هو متصل  
وان كان منفصلا نحو عطيتك فانه اجتمع في ضمير ليس  
احدهما مرفوعا في الاول بالاخر والشذوذ في بالقبول  
وقدم الاعرف الذي هو ضمير للكلام فلك الوصف باعتبار  
عدم الاعتدال بما هو متصل بما هو متصل وكذلك الفصل نحو عطيتك  
ايك للاعتدال بما هو متصل والا اي ون لم يكن احدهما  
اعرف او يكون ما قدمه فهو اس الضمير في على من التقديرين  
منفصل لا غير ما على التقدير الاول بانه لا يلزم الجمع  
بلا مرجح في تقديم احد المتساويين على الآخر فيما هو كالكلمة  
الواحدة بلا مرجح واما تقدير الشذوذ لكرامتهم تقديم  
الاضعف على الافضل فيما هو كالكلمة الواحدة نحو  
اعطيتك اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونها  
ضميرين غائبين او المعية ايك مثال لما يكون احدهما  
اعرف وهو ضمير المخاطب وكن ما قدمه والخبر



في خبر كان اي خبر كان واتحوا منها اذا كان ضمير الانفصا  
 كما نقول كان زيد قائما وكت اياه لان كان في الاصل  
 خبر المبتدأ يجب ان يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان  
 عامله منعوى ويجوز ان يكون ضميرا متصلا انصب نحو  
 كان زيد قائما وكت لانه شبيه بالفعل وضمير الفعل  
 في مثل ضربة واجب الانطفا في خبر الفعل وان لم يكن واجب  
 الانطفا فلا يقل من انه يكون جائزا للانطفا كس الانطفا  
 فحاز لان رعاية الاصل او من رعاية المشبهة بالفعل  
 والاكثر في الاستعمال انقص الضمير بعد لولا لولا ما بعد  
 لولا مبتدأ محذوف لان يقول لولات الى اخرها  
 يعني لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات  
 لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات لولات  
 وكان الاوفق بيلقوا ان يقول لولات لولات لولات لولات  
 لكن غير الاستلوب تنبيهها على انه ليس بضروري وكذا  
 الاكثر في الاستعمال اتصال الصبر المرفوع بعد

فاعلا

فاعلاثة ول سبت الى اخرها في بعض النسخ وجاء  
 لولات وعسك الى اخرها مما قد ذهب الانفس  
 الحان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقوف المرفوع  
 فان الضارب قد يقع بعضها موقوف بعض كما نقول  
 ما ان كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع  
 وقع موقوف الجور وذهب بسببه الى انه لولا في المقام  
 حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقوف الانفس  
 في بعد لولا وسببه في نقد واماء كذا قد ذهب  
 لما ان ضمير منصوب واقع موقوف المرفوع وسببه الى  
 ان عسى محمول على فعل التفارب بها في الغنى البقا  
 الانفس تنصرف في الضمير وسببه في العامل  
 ونوه الوقاية مع الباء اي باء النظم لا نوه  
 في الملاح ان الحقد تلك الباء لثة آخر الملاح  
 عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي في الجور لهذا  
 سبت نون الوقاية نحو ضربي وكذلك نون الوقاية



لا زعم في المضارع كونه لامطلقا بل حال كونه غير تام  
 نونه الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يصرى  
 لتفي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة  
 نفوس لانها في الوسط حكم وخلاف كسرة لم يكن  
 الذين كفروا وقل الحق لعمرو من هاهنا وانت مع النون  
 الاممية العايشة قبل اي في المضارع ومع لادن  
 وان واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت وعل  
 مخبر بين الايمان بنون الوقاية للمحافظة على  
 البناء في غير لادن وعلى السكون في لادن وبيانها  
 خرج عن اجتماع النون ولو كان في لادن فربلا من  
 من النون في الخرج صلا على اخواتها في ليست  
 واختار لحنون الوقاية في ليست من بيانها  
 لعدم مانع في قانها والحمل على اخواتها بخلاف الاصل  
 وفي من وعن وهد وقط وهي بمعنى حسب للمحافظة  
 على السكون اللام الذي هو الاصل في البناء مع قان

دال

وعكسها اي عكس ليت لعل في اختيارها فاختار فيها  
 ترك النون لقل التضييق وكثرة الحروف وبني وسط  
 بين البناء والجزء العظمي مثل زيد هو القائم او  
 بعدها اربعا لعلها اصل نحو كنت انت اليقرب منه  
 مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع بكان لاختلاف في قوله  
 منفصل مطابق للبناء افراد ونشبة وجمع وتذكر  
 وثابتا وخطا با وغيبة ومشكلة بستم في هذا الموضع  
 فصلا وذلك التوسط لفصل ذلك المرفوع المنقطع  
 بين كونه ان يكون الجزر نعتا وجزرا فيما يصلحها  
 ثم استعفا دخل فيما الالبس فذلك عند اختلاف  
 الاعراب وكون البناء ضميرا وغير ذلك بالجملة على  
 صورة البس وشرطه ان يشرط المرفوع الفصل  
 بذلك المرفوع ان يكون للبر معرفة لان الاصل  
 يحتاج اليه فيها او افعل كذا الى في المعرفة  
 افتع اللام مثل كان فبه هو افضل من عرو وقطر

او يكون الجزر فعل من كذا ان يكون للبرش بها  
 للمرفوع لفظا من حيث انه مضاف كالكثير المنقول  
 نحو مثل وغيره اذا اضيف متوسلا



مثلاً فاعلم من بعد دخول العوامل دون المعرفة و  
 دون الخبر قبل العوامل لا شفاهاً من المثال أكثرها  
 ولا موضوع لا أي للفصل من الأعراب عند الليل  
 لأنه عند حرف على صفة الضير وعند بعضهم اسم من  
 لا مقتضى فيه للأعراب ولا عمل لكن الخليل استبعد القاء  
 الاسم فذهب الحرفية وبعض العرب يجعل مبتدأ  
 أي يستعمل تحت حكم النخبة يكونه مبتدأ والآخرة  
 لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله  
 خبره إما مرفوع على أنه خبر والجملة حال أو منصوب  
 عطوف على ثاني مفعولي جعل وإنما يعرف من العرب  
 جعل مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت أنت الرقيب  
 وعلى ذير هو التلطف وفي بعض نسخ المتن  
 ما بعده خبر مبتدأ والواو في الرفع متعين  
 ويتقدم قبل الجملة وإيراد لفظ قبل كذا التقديم  
 لأن التقديم الضير على جملة خبره هو ودون ما بعده

قوله ويتقدم قبل الجملة أي ويتقدم قبل الجملة  
 خبر غائب للفظ والاعمال لأن ذكر الشيء معها  
 ثم ذكره مفسراً لوجوب النفس في الكلام وحالاً لا  
 يشك في كون الكلام غير متعلق عند فعل متعلق

أن يقال معنى الكلام ويقع مقدماً من غير سبق  
 يرجع وذلك بحسب المقروء علم أن يكون قبل الجملة  
 أولاً فلذلك قيد بقوله قبل الجملة أي قبل هذا الخبر  
 من الكلام ضمير غائب يسمى ضمير المثال إذا كان  
 مذكوراً رعاية للمطابق لأن الضير يرجع إليه وضمير القصة  
 إذا كان مؤنثاً وحسن ثابته إذا كان العدة فيها مؤنثاً  
 ليحصل المناسبة يفسر ذلك الضير الغائب بالجملة  
 المذكورة بعده أي بهذه القصة المختصة من  
 الجنس المذكور والنظر أن قوله يسمى ضمير المثال  
 والقصة معروضة بالواقع ليس بالاختلاف بين التسمية  
 فإنه لا دخل للنسبة في هذا الحكم فإنه ثابت سواء  
 وقع هذه النسبة أولاً وبغير ضمير مذكور  
 قوله بغير جملة بعده فعلم هذا لولا أنه محل التقديم  
 على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا أنت هو  
 ذير قائم على أن يكون هو مبتدأ راجعاً إلى أنت



وزيد قائم خذ اعنه فانه يصدق عليه انه ضمير  
 غائب تقدم قبل الجمل بفسر بالجر بعده فانه غائب  
 رجوعه الى الشئ لا يخرج عن الابهام بالحكمة بل انما  
 يرفع بحكمة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشئ او الفضة  
 مفصلا او مفصلا واذا كان مفصلا يكون مستزكا  
 او بارزا على حسب العواقل فان عامله مغوي كان  
 كان مبتدأ كما هو مفصلا وان كان لفظيا اتصل  
 الضمير كان مستزكا او الا يكون بارزا كمثل زيد قائم  
 مثال المتفصل وكان زيد قائم مثال المتصل المستزك  
 وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ  
 باضماره لاسيما مستباحا لكونه منصوبا كضعف  
 اي جائز مع ضعف خلاف ما اذا كان مرفوعا فانه  
 لا يجوز لاسيما لكونه عمدة واما جوفه فلكونه على صورة  
 الفضل واما ضعفه فلانه حذف ضمير بارز  
 عبه لان الجزء كالمثقل مثال ان من يدخل الكنيسة

لذا

فيها جازرا وطبا الامع ان المفتوحة اذا تحققت فانه  
 اي حذفه بنية الاضمار مع كونه منصوبا باللام  
 كقوله تعالى واخذوا برأيه ان الله يدب العالمين  
 وذلك لانه خفت ان وان ثقلها بالانشاء فيرفع  
 فيها وبعد تخفيفها وجود ان الكسوة الخفيفة  
 عامل في اللفظ كقوله تعالى وان كلالا فيهم  
 ولم نجد ان المفتوحة الخفيفة عامل في اللفظ  
 مع ان المفتوحة اقوى شبرها بالفعل الكسوة فهي  
 مجرد بالعلف اذ لم نجدوها عامل في اللفظ فردد  
 عملها في ضمير لئلا يربك الكسوة على عملها مع  
 اجديده ولم يجوزوا امها ذلك الضمير لئلا يفتن  
 الخفيف المظكى يدل عليه حذف النون وحلوا  
 بلزوم حذف ضمير ان مع ان المفتوحة اخففت  
**اسماء الاشياء** ان الاشياء الاشارة المعدودة في  
 التسمية الاصطلاح **ما وضع** اي اسما وضع كل واحد منها

في الامور الخفيفة فانه لا يتم بعد هذه الاشياء  
 من جوفها ضعيف الاعم ان المفتوحة الخفيفة من التثنية  
 فانه لا يتم حذفها مع عدم الضعف من كمالها



مشار اليه اي بمعنى مشار اليه اشار فجهة بالوجه  
 والاعتناء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة  
 في الاشارة النسبية فلا يرد ضرب القايب وامثالها فانها  
 للاشارة الى معانيها كاشارة ذهنية لا حسية ولا  
 ذلكم الذي يكمها بالاشارة اليه حسب محمول على التجرد  
 وانما ثبت اشهرها بالحرف كما سبق وهي الاشارة  
 الاشارة ذاتها كونهما المذكور الواحد والعامل في الحال  
 معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتداء وانشاء  
ذات دفعاد ذات نصب وجرا اي وذات وذات  
 كونهما المثنى المذكور قد يكون الضمير قرب الى مجموع  
 وعلى هذا البناء في التركيب التثنية الباقية قوله  
 مبتداء وقول ذامع ما عطف عليه مقيد كل واحد  
 منها بحال خبره وبحسب في بعض النسخ ذات في جميع  
 الرفع وال نصب والجر منه قوله تعالى ان هذا  
 لسامعون على احد الوجوه والمؤنث الوحلة تاقبل

هي الاصل في لغة المؤنث الواحدة لانها لم يثن منها الا  
 هي وذي وقبل هي الاصل لكونها يا ذا المذكر فيثني ان  
 تاسمها وقبل هي اصلان ولا قول باصالتها قد منا  
 على سائرها الغرضها وهي بقلب الالف ياء وندونه  
 بقلب الالف والياء هاء بغير وصل اليها ونهي  
 ونهي بوصل اليها ولما المؤنث تان في الرفع  
 ونين في النصب والجر ولا يثنى من لقائه الا بالكثر  
 دورها على الكسنة ونوهم بعضهم من اختلافها  
ذات و ذات ونونين باختلاف العوامل انما هي  
 والجر هو على هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل  
 بـ ذات و ذات موضوعا تشبه الرفع و ذات و ذات  
 تشبه المنصوب والجر و و وقوعها على منونة  
 العرب اتفاقا في المقصد الاعراب لا وجود على البناء  
 فيها ويجمعها اي جمع المذكر والمؤنث اولا هذا  
 وقمر اي المقصور اولا ممدودا واذ كان







لأن التوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين ولما رآه  
 المصنف أن استعمال كل من هذه الكلمتين في  
 الآتين منهما لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحدا إلى  
 غيره فقال ويقال وتلك وتلك وتلك  
 حال كون هاتين الآتين متشددتان وأولئك  
 باللام أربعة الكلمات الأربع من كلمة ذلك  
 في إفاة البعد ولا يبعد أن يقال جمع ذلك إشارة  
 إلى كلمة ذلك المذكور سابقا وأما تلك وتلك  
 وأولئك للمتوسط وما هو للمتوسط فهو حذف  
 حرف الخطاب من القرب وأما تم وهما بفتح الهمزة  
 وتخفيف النون وهما بفتح الهاء وتشديد النون  
 وهو الأكثر وجاز كسر الهمزة أيضا فكذلك الحقيقى  
 خاصة لا يستعمل في غيره إلا مجازا على التشبيه  
 وأما ما عداها من الأسماء التي قد يستعمل في غيرها  
**الموصول** أو الموصول للعدو ومن التبيين في سطر

في قوله  
 الحقيقى

ما لا

ما لا يتم جزءا أى اسم لا يتم من حيث جزئية معنى لا يكون  
 جزءا من كان جزءا من الأول لا يميز جزءا من كان يتم من  
 الأفعال الناقصة والمراد بالجزء التام فلا يحتاج في  
 كونه جزءا أو لا يحتاج إليه التركيب ولا إلى انضمام أمر معه  
 كالمبتدأ والجزء والفاعل والمفعول وغيرها وأما في كونه  
 جزءا تاما لا جزاء مطلقا لأنه إذا كان مجموع الموصول <sup>المصلا</sup> وانه  
 جزءا من المركب يكون الموصول وحده أيضا جزءا لكن  
 لا يكون جزءا وليا إلا بصلته وعائده والمراد بالصلة  
 معناها اللغوية لا الاصطلاحية فإن الاصطلاح عبارة  
 عن جملة مذكورة بعد الموصول تشمل على ضمير عائده  
 فمفعولها موقوف على معرفة الموصول ما قلوه في الموصول  
 بها الزم الدور والقربى على أن المراد بها معناها <sup>اللفظي</sup> لا الاصطلاحية  
 لا الملامى قول وعائده فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحية  
 لما كان هذا القول مستنداً لأنه لا يخرج مثل واز وحب  
 وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل أن يقول لكن في



الصلة بالانوقف معرفة على معرفة الموصول بان  
 يقال الصلة بجملة متصل باسم لا يتم جزء الاصع هذا الصل  
 مشتق من ما عابده فعلى هذا يكون المراد بالصلة  
 معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العابد  
 مع انه مأخوذ في مفردهم الصلة الاصطلاحية نفي  
 بما علمنا ضمنا بمبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث  
 وما كانت الصلة بمعنى انعم بحسب المفهوم من ان يكون  
 خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب الوقوع الخبرية والعابد  
 اعم من ان يكون ضمير او غيره واذا كان ضمير اعم من ان يكون  
 للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضمير للموصول عظمها  
 بقوله وصلة ان صلة ما لا يتم جزء الا بصل وعابد  
 جملة خبرية او في معناها كاسم الفاعل والمفعول  
 والعابد ضمير لا غير ضمير له ان للموصول لا لغيره  
 وصلة الالف واللام انما هي على مفعول لان اللام  
 الموصول شبه اللام الحرفية فجعلت صلة ما كان جملة

من معرفة صوة عملا بالحققة والشبه جمعا وهي  
 ان الموصولة الذكر للمفرد الذكر والتي للمفرد المؤنث  
 والذات للمثنى الذكر والثلاث للمثنى المؤنث  
 ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب  
 والواو الاولى على وزن الفعل لجميع المذكر والمؤنث  
 الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كالتثنية المذكر  
 واللاتي بالهزقة والياء واللا بالهزقة للكسوة  
 فقط واللاي بالالف فقط مكسوة او ساكنة  
 اجاء للموصول محرك الوقف بجميع المذكر والمؤنث الا انها  
 في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللاتي لجمع المؤنث  
 وجاء اللام بحذف الياء ابقاء الكسوة على التثنية  
 اللواتي بحذف الياء معا وما يعنى الذي فيها  
 لا يعقل غايا نحو عرفت ماعرفة وجاء ما يعقل نحو  
 والسماء ما بناها ومن ايضا بمعنى ما يعقل  
 ويستوي فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث



وأي معنى الذي نحو ضرب إياهم في الدار أي ضرب  
الذي في الدار وأية بمعنى التي نحو ضرب إياهم  
في الدار أي التي في الدار وذو الطائفة أي النسوة  
التي طي لاختصاصهن بغيرها موصولة بقرائن بمعنى  
الذكر أو التي قال الشاعر قال ماني وجدك  
وبني ذواضفت وذو طوبى أي التي صفوها  
والتي طوبى لها وذا بعد ما اكتسبت الاستفهام  
نحو ما ضفت أي ما الذي ضفت واللام وظ  
أي مجموعها بمعنى الذي والنع والثني والمجوع والعايد  
المفعول أي العايد الذي لا يتم الموصول إليه  
إذا كان مفعولا مجوزا حذف إذا لم يمنع مانع  
لأنه فصل إلا إذا كان فاعلا لكونه كذا في قوله  
الذي يسبط الرزق لمن يشاء ويقدر أي من يشاء  
واعلم أن النخلة وضعت أيا يستتونها بالليل  
بالذي أو ما يقوم مقامه ومقصودهم من ضمهم التعليل

فيما مضى

فيما تعلق في هذا القر من مسائل وقد كبر أبا حنيفة في علم  
قالوا لا أحد أجدر من العلم القلاني في الجمل العلام  
بالذي بعد بيانهم طريقة الأخبار به لا بد من ذلك  
كثير من مسائل النور وتنفق الفرافير ما حث به ذلك  
الأخبار في إهم بصيح وفي إهم يعني فإراد التوكيد  
لهذا التفسير قال وإذا أخرجت أي إذا أردت أن تخرج  
عن جزء الجمل بالذكر أي باستعانة الذي والنع أو  
الالف واللام فإن التليست صلا للأخبار لأن  
الذي مجزئها لا يجزئها صلا أي وقعت كل الذي  
أو يقوم مقامها في صدر الجمل الثانية وجعل موضع  
الجزئة أي في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجمل الثانية  
مع في موضع الذي في صدر الجمل الأولى ضمرا  
لها أي الكلمة الذي وأخرى أي الجزئة عن الخبر  
خبراً نصيباً لا وضئاً آخره مع جعله أي جعله  
خبراً مشافياً فإذا أخرجت مثلاً عن زيد من جمل خبره زيد



بكلمة الذكوة او فقها في خبر الجمل الثانية وجعلت موضع  
 منه هو خبره في هذه الجمل اعني خبرا والمراد بموضع  
 محل الذي كان في الجمل الاول وهو محل المفعول من  
 خبر زيد خبر الذي واخبرت الخبر بفتح زيدا وجعل  
 خبرا عن الذي قلت الذي خبره زيد وكذلك ان مثل  
الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح  
بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف  
واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ولكن  
 ان يؤخذ اسم الفاعل من الفعل التي للفاعل واسم  
 من الفعل التي للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي  
 بنى الجملة الفعلية متصرفا وغير المتصرف نحو تم  
 وبسر وجند وعنه والابخر منه اسم الفاعل  
 واللام في الجمل فلا تجزى بالالف واللام عن زيدا  
 ليس خبر مطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك الفعل  
 حرف لا يستعاض به اسم الفاعل او المفعول معناها كاشبه

وسوف وحرفي في وحق الاستفهام كجاء باللام من  
 زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذ ابنه اسم من يقوم  
 يكون فاما يفخون معنى السبق فان تعذر امرها ان  
 من الامة والاشد التي هي نصير الى الموصول مقام  
 ذلك الامة خبرا تعذر الاخبار ومن ثم ان الموصول  
 تعذر امرها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في  
 خبر الشك بان يكون ضميرا في خبره لا امتنع ضمير الجملة  
 بالذي وناخير الخبر عن خبر الوصوب تقديم على الجملة  
 وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي  
 الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في خبره خبر الفاعل  
 ان خبر بالذي من زيد بدون العاقل والاعن عاقل  
 بدون زيد كاستزاده وتوقع الضير صفة او موصوف  
 بخلاف ما اذا اخبر عن مجموعهما فيقال الذي خبر زيد  
 العاقل وكذلك امتنع في المصدر العاقل بدون الموصوف  
 فلا يجوز في نحو عجت من دق القضا الشوية بخبر الذي



عن مدق القصار يدور في الثوب لانه يؤدى الى اكل  
 القير الذي جعل في موضع مدق القير عاملا في الثوب  
 بخلاف الذي عجت منه مدق القير الثوب وكذلك  
 اقنع في الحال لان الى ان يجت يكون ثوبا لا يجوز ان  
 يقع القير الذي هو معروف في موضعه بالحالة وكذلك  
 اقنع في القير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لا يقع  
 بقدر الذي لا يستلزم ذلك عمود القير بما يقع ذلك  
 القير بلا قيد وكذلك الاسم المستعمل عليه انما هو القير المستحق  
 لغيرها نحو قوله زير في غلامه فلا يصح القصار عن  
 غلامه بان يقال الذي زير في غلامه لانه اذا  
 جعلنا القير على الاسم الموصول في المبتدأ بلا ما يد  
 واذا جعلنا القير على الاسم المبتدأ في الموصول وكل  
 واحد منهما ممنوع وما اكد لا لرافة فانها اما  
 كاذبة نحو انما زير قائم واما نافية نحو انما زير  
 وما زير قائم موصولة نحو عرف ما شتره انشترها

ثوبان

نحو ما عندك وما فعلت وشرطية اما تمنع  
 اصنع وموصوفة اما بمنع نحو مرت بما عجب  
 لك اي شئ يعجبك واما بمجلة نحو تمالك القوس  
 من الامر فخره كل القوس اي رتب شئ تملك القوس  
 ونامة بمعنى الشئ فترك عند اي على والشئ المرفوع  
 عند سبويه نحو قوله ان تبد الصدق فوات  
 اي نعم شئ او نعم الشئ وصفتها نحو افرية بياها  
 اي ان ضرب كان ومن كذلك ان يكون موصولة نحو  
 اكرمت من جاك وانفها مبدية نحو من غلامك  
 ومن مرتب وشرطية نحو تقرب افرى وموصولة  
 اما بمنع نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا مبدية  
 اي نحن ابا نانا اي على شئ غيرنا او بمجلة نحو من جاك  
 فقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة  
 من لا يبنى نامة ولا صفة ولا للذكر واية  
 للثوث كن في ثوب الامور الاربعه وانما التامة

هذه من غير القيد  
 مستعملين فاعلان مرتين

وهذه من غير القيد  
 مستعملين



والصفة في الموصولة نحو ابراهيم ابراهيم لفت والفت  
نحو ابراهيم اخوك واهم لفت والشرطية نحو ابراهيم  
فلاننا السني والموصوفة نحو ابراهيم الرجل قبل لا يقع  
صفة اتفاقا فلم يجعلها كمن لا يقع صفة اصلا  
واجب بان ايا الواقعة صفة هي في الاصل متباعدة  
لان معنى مرتب برجل اي رجل رجل عظيم يشاء حاله  
يقف كل واحد نقلت عن الاستفهامية لا الصفة  
وهي اي كل واحد من اي وايدة معرفة بالاتفاق  
وحدها لا يشتركها في الاكراه من الموصولة الاعلى  
الاختلاف في اللذان واللتان وفي ذواتها وانما  
اعربت لانه التزام فيها الاضافة الى المفرد ان  
هي من خواص الاسم التمكن فلا يرد حيث واذا واذا  
الاذا كانت موصولة حذف صدر صلتها  
نحو قوله تعالى ثم لنزع عن كل شعبة ابراهيم شرا على  
الرجس فمن قرأها فيهم ابراهيم شرا وانما ثبت

من حذف

من حذف صدر صلتها التاكيد شبه ظرف وجبة اليمين  
الى امر لا غير الصلة وبت على الفتنة تشبيها لها  
بالفتايا لا حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف  
من الفتايا ما ليس بها وهو المضاف اليه وكم تشين  
الموصوفة لبناء مثل ابراهيم الرجل كما تشين التي  
حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل  
منادى مغرد معرفة فهو مني وبناء الموصوفة  
لهذا فلا حاجة الى التذكير بنا وفي قولهم ماذا  
ضعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي  
على ان يكون ذا بع الذي وما لا استفهام فيكون  
التفهم برأي شيء الذي صنعت اي صنعت في  
مبتداء وما بعده خبره او بالعكس وجعل  
وقع اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف  
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعت الاكرام  
ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كل واحد



منها جملة اسمية وأوجه الأخران معناه  
 أي شئ وهما عبارتان أن ما ذكرهما في  
 أي شئ والثانية أن ما ذمناه أي شئ ولا ذل  
 وانظران مؤدبهما واحداً مع قولهم أنهما  
 مع أي شئ أنه ليس بكافهما مع بالاكتمال كقولهم  
 ذاك ليدق فليوم من مجموعها أي شئ ومع جوابه  
 أي منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف كما إذا  
 قلت الكرم يكونون بالنوب مطابق للشوكة كقولهم  
 منها جملة فعلية ويجوز في الأول نصب النوب بغير  
 الفعل المذكور وفان في رفعه على أنه يكون خبراً  
 محذوف ولم يعب المصنفوا المطابقة بين النوب  
 والنوب اسماً إلا في ما كان اسم كان بمعنى  
 الأمر والمفعول الذين لم يوافقهم في الأصل  
 فعله بتأثيرها كقولهم بركة لبن الأصل فاقبل  
 أي بمعنى التقدير مع أنوجه فالمراد به تفخيم وتوقير

لا سيما في ظاهر

في الأصل  
 في الأصل  
 في الأصل

عبد عند بالاضارة الخ الثاني مثل دويد فيد الأمر  
 مثال ما هو بمعنى الأمر وهو ما ذكره بفتح التاء  
 في الجاز وكسر حاء في نيم وبالفتح في لغة بعضهم  
 أي بعد مثال ما هو بمعنى الماضي وقدم للمف  
 الأمر لأن أكثر أشتبا لا فقا بمعناه والذي علم  
 على أن قالوا أن هذه الكلمة وأما التي بالفتحة  
 مع معاني لأفعال امر لفتح وهو أن ضمها  
 مخالفة لصنع الأفعال فإنها لا تعرف ضمها  
 كما أنها موضوعه لصنع لأفعالها أن يكون دويد  
 مثلاً موضوعه كلمة امر هل قال الشرح الرض  
 وليسها قال بعضهم أن هذا مثلاً اسم للفظ است  
 الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم اللفظ الفعل  
 لا يعناه شئ إذا العربي الفصح ربما يقولون مع  
 أنه لم يخطر ببال اللفظ است ودعاهم بجمع  
 أصلاً ولم يذكر قال المصنف كان بمعنى الأمر والمفعول



ولم يقل ما كان معناه لامر والماض والمتبادر  
ان يكون هذا الموضع فلا يرد مثل الضاد  
اصغر نقضا على العرف وفعلا ل الصابون  
يفعل الكلب بمعنى لامر المشتق من الثلاثي  
الجو قياسا ار قياسا س كمن ال بغ انز ل فان بوجه  
وهو مطرد في الثلاثي اللم وورد عليه انه لا  
يقال قوام وفعلا في قم واقعد قار ذا يا اول  
بمعهم قول يويه بانه اراد ما لا طراد الكثر  
وكانه قياسا ل كثرته و الرباع فانفقوا  
انه لم يأت لا نادرا وهال صا كونه مصدر  
معرفة كفلا بمع الحقة او الفجور قال شرح  
هو ما هو قبل مقد موفي مؤث ولم يقم الى  
لامر دليل قاطع على تعريفه ولا على ثانيته و حال  
كونه صفة لمؤث مثل يا فا بمعنى  
يا فا سقة بمعنى كل واحد من الغدير بمعنى

لشانه

لشانه لانه لفعال بمع لامر عند و مؤث  
اما زنه فقط واما علا فلما ذهب اليه الخاتمة  
ان فعلا بمع لامر معدول عن لامر الفعل للبالغة  
وهذه الصفة الصفة للبالغة كفعل الفعول  
للبالغة في فاعلا قال لش لش والذر لذكر  
ان كون اسما لا فما معدول على الفاظ الفعال  
الفعل شي لا دليل لهم عليه كف والاصل كل معدول  
عن شي ان لا يخرج عن التوع الذ ك الشي بانه  
فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الاجبة  
واما المبالغة فهي ثابتة في جميع الافعال وبين  
ومرطبة كلام طويل من اراد الاطلاع عليه  
فلجج اليه وقال ما كونه على الدنيا الربع  
من الافعال انما قال على يخرج باب بفت ق وانا  
قال الدنيا يخرج باب نجا لانه وان كراه على  
كما قالوا لكنه للمعاني لا للايات وقوله مؤث



ضعيف علمها وذكره للتبني على الله لم يقع الا كذلك  
 كقظام على الموت وغلاب كذلك فني في  
 استعمال اهل الحجاز مشابهة فعال في الامر  
 عدلا وزنا ومعرب في استعمال بني كيم  
 مكان في اخره الا في فعال على اللام  
 يكون في اخره فان بني كيم اختلفوا فيه  
 فكثر من يوافقون الحجازي في بناءه واقلام  
 لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يكون بارز  
 الكل نحو مصدر على الكوكب وجلة لا تترك  
 اذا الراء حرف مستثقل لكونه في خرج كالكرب  
 فاختر فيه البناء لانه لغف اذ سكون طريقة  
 واحدة اسهل من سكون طريق مختلفة  
**الاصوات** اعلم ان الاصوات التي على لفظ  
 الالف اما مقولة الى باب الصادرة من  
 المصدرية ولم تسم فعل او لم تسم المصدرية

١٠  
 في  
 الالف

مصدر

ومصادر اسم فعل فالاول مثل واهل التبع  
 وحكمه حكم المصادر والثاني موم وحكمه حكم  
 اسم الافعال واما غير مقولة بل باقية على ما  
 نت عليه حين يكونها اصواتا ساو حة ولم تسم مصادر  
 ولا اسم الافعال وهي على انواع فمنها ما يعرض للالف  
 عند عرض معنى له لقول المتذم او المعجول وح  
 لا تغدران تحكم عليه شيء او به على شيء ومنها  
 ما يجرى على لفظ الالف على سبيل الكتابة بان  
 يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما  
 اذا قلت غاقا قاصدا لا صد ما يشابه صوت  
 العرب عن نفسك وح لا تغدران تحكم عليه  
 او به ومنها ما يصوت به لاجل حيوان اما  
 لزجر او دعاء وغير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخ  
 البعير وح ايضا لا تغدران تحكم عليه او به و  
 هذه الاقسام كلها يشبه الانتقاء التركيب فيها



واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال  
 زيد عند الغيب وى او عند اناخذ البعير نخ او غافا  
 صوت الغراب ففى هذه الحالة ايضا كناية لكن  
 لا من حيث انها صوت بل من حيث انها كناية منها  
 والمراد بالاصوات ههنا مكاتبات باقية على ما هي  
 عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذه الا  
 عتبار است باسما القدم كونه دالة بالوضع  
 وذكرها فباب الاستعمال اجزا ما مجربا واخذها  
 حكمها ونبت لجزءها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء  
 فالاصوات بهذا الاعتبار كل لفظ انما قال اللفظ  
 ولم يقل اسم لعدم الوضع فربما كما عرفت حكم به صوت  
 او صدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شئ  
 كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة  
 او صوت به للبرهائم بغنى مثلا اى فلايتاول  
 لها ما للطبوع لانا خضها او زجرها او دعائها او غير ذلك

وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البرهائم ذات قوام  
 الاربع فلايتاول للطبوع بل بعض افراد الانشا ايضا  
 كالصبي والمجانين وانما كان ذكرها على سبيل التشبيه  
 بتناول العريف كلها فالاول كفاق اذا صوت به  
 انش تشبيها بالغراب والثاني كخ مشددة  
 او مخففة عند اناخذ البعير ولم يذكر البعير الاول  
 وهو ما كان صوت الانسان ابتداء من غير نقلها  
 بالغير قبل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع  
 تعلقهما بالقدم ملحقين بالاشياء البنية كان كون  
 ذلك القسم كذلك او لم يكونه صوت الانسان  
 تعلق بغير **التركيبات** اى التركيبان المعدودة  
 من البنية **كل اسم مركب** حاصل من تركيب كلمتين  
 حقيقة او حكما من اسمين او فعلين او حرفين  
 او مختلطين وجعلها كلمة واحدة ليس بينهما  
 نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا

التركيبات  
 من البنية



حقيقة ان هذا التلا يخرج سببه فان الجزء الآخر  
منه صوت غيره وموضوعه لاني فلا يكون كلمة لكنه  
في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء البنية وقوله  
ليس بينهما نسبة يخرج مثل عبد الله وتأبط شرار  
لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلم ولا  
يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الد  
مع انهم اقوال الحد ودلان بين جزئي قبل التركيب  
نسبة العطف تعين النسبة على وجه يخرج منها هذه  
النسبة اصعب من شرط القال والامس ان يقال  
المراد بالنسبة نسبة مفهومه من ظاهر حيث تركيب  
احد الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه يفهم شرط  
الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة لاضافته  
ومن ط الهيئة التركيبية التي في تأبط شرار النسبة  
التي تكون بين الفعل والفعل بخلاف خمسة عشر  
فان هيئة تركيب احد جزئي مع الاخر لا يدل على

نسبة التلا كما ان هيئة تركيب احد شرط  
صعوم مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق  
الحد على الحد ودواطرا او عكسا فان تضمن  
الجزء الثاني حرفا او حرف عطف او غيرهما اي  
الجزء الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة الذي  
ليس محل الاعراب والثاني لتضمنه معنى الحرف  
خمسة عشر فان اصله خمسة وعشرون  
حذف الواو وركبت عشرة مع خمسة ومثل  
حادي عشر واخواتها بعن اخوان حادي  
عشر من ثاني عشر الى تسع عشر واخوات  
كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثال  
ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان  
احد جزئي العدد الزايد على عشرة او متفقه الفاعل  
المشتق منه وقبل نظر لانه الثاني فيه لا يتضمن الحرف  
لانه لا يراد باحد حادي عشر وجوابه ان المراد بصفة



اذا اشتق من اسم العدد احد من المشتق منه لكن  
لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد الذي  
على المشتق منه فانه الثالث واحد من الثلاثة  
لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين  
فلما اخذوا هذه الصيغة من المفرد للدلالة  
على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من  
التركيب ولا يتبدل ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة  
فاعل لا يتسع حروفها وجمعها فافترسوا على اخذها  
من احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء  
مظنة الالتباس فاخترادوا المواليد على  
المقصود من اول الامر فاخذوا اضلا من احد  
عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر يعني الواحد  
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة في احدى  
عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه مأخوذ  
من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار اصله

حادي وعشرون لا معنى له وعلى القياس الحادي  
والعشرون لا فرق بينهما الا بالواو وحذفه  
لما اشقي عشر واثنى عشر فانه لا يبنى فيها الجزان  
بل يبنى الثاني للتضمن الاول لشبهه بالضاف  
بسقوط النون واللام اي وان لم يتضمن الثاني  
حرف الارب الثاني مع ضم حرفه وان لم يكن  
قبل التركيب مبنيا عليك وبنى الاول للنسب  
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف على  
الافصح اي اعراب الثاني مع ضم المقرونين  
للاول انا هو في فتح اللغاة وفيه لغتان اريان  
احدها اعراب الجزئين معا واطرافه الاولى  
الثاني وضم حرف المضاف اليه واخرهما  
اعراب الجزئين معا واطرافه الاولى الى الثاني  
**الكتاب** وهي في اللفظ والامطالع  
ان تقبل من شئ معين بلفظ غير صحيح في الدلالة

وغير الثاني  
الكتاب



عليه لغرض من الاغراض كالا بهام عن التمامين  
 كقولك جاني فلان وانت تريد ذيدا والمرد بها  
 هنا ما يكفي به اللفظ المصدرية ولا كما يكفي به  
 بعضه ولا كل بعض من بعض معين وكانهم اصطفا  
 في باب البناء ان يريدوا به اذ لك البعض المعين  
 ولذلك لم يفعل بعض الكتاب كما قال بعض الظرف  
 ويتخذ ترفقه الا بالفرج به مفسلا فلذلك  
 اعرض عن توفرها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين  
 فقال الكتاب كما وبنائها لكونها موصولة  
 وضع للروف او لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى  
 وحمل الجرية عليها وكذا وبنائها لانها في الال  
 زام من استبدال الشارة دخل عليها كافي التثنية  
 وصار الجوع بمنزلة كلمة واحدة بمع كوفي هذا  
 على اصل بناء وكل واحد منهما يكون للعدد وانما  
 وجاءت الكتابة عن غير العدد ايضا نحو خرب يوم كذا

كناية

كناية من يوم السبت او غيره وكنت وزيت ليدرك  
 والجملة ان الكناية عن السبب والجملة وانما بان لان  
 كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث  
 هي لا تستحق اعرابا ولا بنا لانها من من خواص النون  
 فلما وقع المفرد موقعها ولم يخرجها عن ما خرج تحت  
 البناء الذي هو الاصل في الكل قبل الترك وفي الكناية  
 كاتبة وانما بنيت لانه كاف التثنية فقلت على ان  
 وان كان في الاصل موبغا لكنه الجحى عن الجزئية معانيها  
 الافراد وصار الجوع كاسم المفرد يعني الجزئية فصارت  
 اسم من على السكون اخرون فون سكون كما في النون  
 تكن ولهذا كتبت الباء فون مع ان النون لاصوة  
 لها في المنطق لمرتبته في البناء محط عن اخواتها فلذلك  
 لم يذكره المصنف مع باقي الاستفهامية المتقدمة في الاستفهامية  
 مميزها ان لا يرفع الابهام عن جنس السؤل عند منصوب  
 على التميز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد



وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مجزئ مفع  
 مضروب جعل مميزة كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين  
 كان ثلثا وكذا الجزية مميزة هاجرود بلاضافة  
 مفعود ثمانية ومجموع اخرى تقول كم جعل عتدي  
 وكذا جعل كما تقول مائة ثوب وثلاثة اقواب  
 وانما جاء مفعود الان العدد الكثير مميزة كذلك  
 وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبت عن  
 كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مشرفا في التفرج  
 بأكثرة جعل مميزة كانه ثمانية عن منع التفرج  
 بها وندخل من غيرها في مميزة كما لا ينفع كالمية  
 والجزية تقول كم جعل ضربت وكيم من قرية اهلكتا  
 قال الشارح الرض هذا في الجزية كثر تخوكم  
 ملك وكيم قرية وذلك موافقة خبر الميزانية  
 كما وانما مميزة الاستقرالية فلم ينزل عليه مجرورين  
 في نظم والانشروا دل على جواز ذلك من كتب الفقه

جواز ان يكون كذا في قوله تعالى سئل عن رجل  
كذبناهم من آية بنت استقرامية وخبرية ولما  
اي كتم الاستقرامية كانت او خبرية صدر الكلام  
 لان الاستقرامية بنفس لغني الاستقرام وهو نفق  
 صدر الكلام لعلم من اول الامر انه من انواع من انواع  
 الكلام والجزية ايضا تدل على انشاء الكثير وهو ايضا  
 نوع من انواع الكلام فجب التنب عليه من اول  
 الامر وكلاهما لوقاها كذاها كان او فوق ثبات  
 الاستقرام والجزية فهو على تقدير كلا هذين النوعين  
 وهما كذا الاستقرامية والجزية بيان كل واحد منهما  
 يقع مفعودا منصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل  
 واحد منهما بقوله فكلمنا اي كل واحد من الاستقرام  
والجزية يكون بعبه فعل او شبه لفظا او تقديرا  
 غير مشتق عنه بضميره او متعلق بضميره فهو من حيث  
 هو كذلك كان منصوبا مفعولا على حسب ان كان متعلقا



هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المنزلة ذلك انك  
تقول كم يوم ما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع  
الفعل لا لفعوله والصدر والمفعول فيه وغير  
من المنصوبات فقيه لاحد المنصوب انما هو بحسب  
فلا استقامية نحوكم رجلا ضربت في المفعول به  
وكم مرة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت  
في المفعول فيه والتجربة مثل كم غلام ملكك وكم  
ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل  
انتم من ان يكون مفعولا او مقدر ايدخل في قاعدة  
النصب مشرفوك كم رجلا ضربت اذا جعلته من قبيل  
الاضمار على خبر صلة التثنية فقلت بعه فعلا غير  
مشتغل عنه بضمير اي كم رجلا ضربت ضربة فهو من  
حيث ان بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه لا فله  
قاعدة النصب وان كانا نجعل من قبيل ولم نقدر بعينه  
فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الجثة فروع داخل في

وكل ما قبل اي كل واحد من الاستفهام والتجربة وقع  
قبل حرف جر نحوكم وكم استنبت اوكم رجلا ضربت  
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وكم رجلا ضربت  
فجوز حرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف  
الجر والمضاف على ما مع ان لها مصدر الكلام لان  
ناخر الجار من الجور متمتع لضعف عمله فجوز تقديم  
الجار عليها على ان يجعل الجار كما كان او جزم الجور  
ككلمة واحدة مستخدة للصدر والاولى ان وان لم يده  
للاغظا ولا نقدر بفعل لا يشترط في اشتراطه  
بضمير او متعلق ضميره ولا قبل في ورومضاف  
وكان مجرد اسم العوازل اللقطة فروع الاله فروع  
مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وحذافين على  
مذهب سبويه فانه يخرج عنه بمعرفة عن تكلف  
مقتضى استفهاما واما عند سبويه فهذا خبر مقدم  
على المبتدأ لكونه تكلف وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا



نحو كذا يومناستحقى فقام منصوب الخ اول ادخل  
 تحت قاعدة القيد باعتبار اعمال الكيفين فيه ودخل  
 في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عاصله الذي  
 هو خبر المبتداء وكذلك اي مثل كم في شئ تلك الوجه  
 الاربعة الامرانية بالشرائط المذكورة اسماً  
الاستفهام والشرط يعني انه ياتي تلك الوجوه  
 الاربعة في جميع هذه الاشكال في كل واحد منها  
 وهي من وما واين واى واى ومعنى مشتركة  
 بين الاستفهام والشرط واذا فاختصة بالشرط  
 وكيف واين فاختصين بالاستفهام من وما  
 اذا كانتا استفهامين يأتى فيهما تلك الوجوه  
 الثلاثة نحو من تضرب وما ضفت وبين  
 مرتين وعلام من ضربت وماضرت ومن ضربته  
 وماضعت ولا يأتى فيهما الرفع على الجزية لانتفاء  
 طرفيها واذا كانتا شرطيتين قلنا كذلك يأتى فيهما

كذا  
 من قوله

تلك الوجوه الثلاثة نحو من تضرب اضرب وما  
 تضعت اضعه وبين ترد امرد وعلام من تضرب  
 امربه وباترد امرد وعلام ما تضرب اضرب ومن  
 ياتى فهو مكرم وما تنقذوا لانفسكم من خير تجدوه  
 عند الله ولا يأتى فيهما بل في جميع اسما الشرط  
 الرفع على الجزية فانه لا يقع بعدها الا الفعل ولا  
 يسح الفعل للابتداء وما هو لازم الطرفية من هذه  
 كنى واين واين وكيف والى واذا ان لم يخرج بخارج  
 من اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية ومن  
 بعضهم ان اذا خرج عن الظرفية ويقع اسما مفعلاً  
 نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد  
 وقعود عمرو فهو مرفوعة بالابتداء قال الشارح  
 الرضى وانما اغترل هذا على شاهدين من كلام العرب  
 وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام والامر  
 انصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتداء مؤخر نحو



من عهديك بطلان ان من كان عهديك سيد واما ان  
فينا في هذه تلك الوجوه والادعية كما فانه قد يقع  
في محل الرفع بالخبرة ايضا على تقدير انسابه على الطريقة  
نحو ان وقت مجيئك ارفع وقت كان مجيئك فان  
وقت على تقدير انسابه بالطريقة مرفوع الخ بخبرة  
والوجوه الباقية مثل ارفع وقت وايم مروت  
وايم قائم وفي مثل كونه لك يا جبريل وخالصة  
بمن فاما انما استقرها من الخبر وذكر المميز وحذفه للام  
او جده هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل يتر  
كبرية انما هو تميز باعتبار بعض الوجوه في النسخ  
الاولى مثل ان يعتبر الاوجه الثلاثة في كم احدها  
رفع بالابتداء والآخر ان نصبه على الطريقة  
وهي المصدرية فانه اشار في السابق بقوله  
منصوب كما هو لا على حسب الكثرة وجوه نصب  
ولا يخفى ان هذا اللفظ باسبوع وجو اعراب

بجبريل

كما ويحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة في ميزانها من  
فاحدها الرفع بالابتداء استقرها مية كانت الخبرية  
والآخر ان نصب على تقدير كونها استقرها مية والجر  
على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه من غير  
اعتبار جواز حذف ميزانها وهو غير مذكور فيما سبق فكان  
الابقى تأخير هذا عن قوله وقد يخفى في مثل كم صالك  
واما النسبتي تا الاوخرى فلا يخفى الاوجه الثلاثة  
والبيت للفرق بين جبريل ونامه قد عاقدت  
على مشاركي القدر المعوجة الرسخ في اليد والرجل يكون  
منقبلة الكف او القدم بغير انها لكثرة الخدمة صار  
كذلك او هذا خلقها لها نسبها الى سوال الخلق  
وانا عدي جلست بعلي القدر معنى نقل الى كنت  
كما انما خذتها من كتابها فخذتها على كسر وفي انصار  
من انواع خذتها الحلب لانه خذتها المونسي وهي  
البلغ في الذم من خذمة الناس والشعار جمع عشرا وهي



اني على قلبها عشيرة مشهورة واشارتها تاذي  
 من القلب ولا تطيع بسهولة ففي علمها زيادة شدة  
 وفي ذكره وعالية اثنان الى ذلك طرفه ابره  
 فالاستفهام على تقدير النصب على النظم كانه ذهل  
 عن كنه عدد عثمان وحالاته في رغبته وكونها  
 خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اكره من عثمانك  
 وخالاتك وجلت على عشارك واذا حذف  
 الميزان كرم او كرم حلبة على النظم او كرم او كرم  
 او كرم حلبة على التكرار ارتفاع عم على الابد  
 ومصححة توصيفه بقوله لك وخبر قد  
 حلت وكما استفهامية كانت او خبرية على تقدير  
 ارتفاع عمدة في موضع نصب لان الفعل الواقع  
 بعدها مستطاع عليها بتسليط الظرفية او المصدرية  
 واذا رفعت عمدة رفعت حاله وخاله وقد عا  
 واذا نصيرها نصيرها واذا انخفضت انخفضت وذلك

وفيه

وقد يحذف من كنه استفهامية كانت او خبرية  
 في مثل كمالك ولم ضربت اى في كل حال  
 قامت قرينة دالة على الحذف فانه اذا شل عن  
 كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة  
 على انه سؤال عن كمية مالك دراهمه ودنانيره  
 او اخبار عن كثرته ما فتنه كدرهم او دنانير طالك  
 فك في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبر  
 واذا شل عن كمية فربك بعد العلم بوقوعه او خبره  
 عن كثرته فظان السؤال او الاخبار انما هو نسبة  
 الى مردن فربك اى كرمه او مرفه ضربت او الى خبر مالك  
 اى كرمه او خبره ضربت فك في هذا المثال انما هو  
 على الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين  
 اذا كان المصدر للنوع فظ واذا كان للعدد ف  
 المحفوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه  
 الالفاظ الموضوعية للنماد وفي المصدرية اولا



الحديث الدال عليه لفظ المصدر ويحمل ان يكون  
 الثاني بفتح كـ رجلا او كـ رجل فـ  
 فعل هذا التقدير يكون كـ منصوبا على المفعولية  
 اي الظرف في المفعولية من اليات  
 المعبر عنها عند تقدمها ببعض الظروف فلا  
 الى ذكر البعض منها منها ام من تلك الظروف  
 ما ان ظرف قطع عن الاضافة محذوف المضاف  
 عن اللفظة دون التبدل فان عند سبانه  
 ارب مع التوبن نحو دت بعد كان خبر اقبل  
 سببت الظروف المقطوعة عن الاضافة لما  
 لان غاية الكلام كانتا ما اضيفت هي اليه فلا  
 حذف من غايا بنهر بها الكلام وانما ثبت  
 لغتها مع حرف المضافة وشبهها بالظرف  
 في الاضمار الى المضاف اليه واخبر الضمير الضمير  
 كقبل وبعد وما شبرها في الظروف الظرف

الظرف



منه

من تحت وفوق وقدام وخلف واولا ولاحقا  
 عليها ما يشاء ويجوز في هذه الظروف على فلة  
 ان يقوض التوبن من المضاف اليه فيرب قال  
 فساغ الشرب وكنتم قبل اكارا انصر بالماء العوا  
 فلا فرق بين ما ارب من هذه الظروف المقطوعة  
 وبين ما بينتها وقال بعضهم انما اربت لعدم تضمنها  
 مع الاضافة فمع كنت قبل اى قديما وفي الشرح  
 الرض والاول هو الحرف واجرك مجاه الى بحر الظروف  
 المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير حذف  
 المضاف اليه بان على الضم وان لم يكن غير من الظروف  
 لشبه الغايا بشرة الابرهم الذي فيه كما فيها ولا يحذف  
 منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعول هذا لا غير  
 ومما في زيد ليس غير لكن استمال بعدها وكذلك  
 اجر كبحر الظروف حسب شبرها في كثر  
 الاستمال وعدم فقرها بالاضافة ومنها من الظروف

بالبينة



حيث لا يمكن وقال الافقش قد يستعمل للمكان  
ولا يضاف الا على جملة اسمية كانت او فعلية  
في الاكثر اى في اكثر الاشياء وقد جاء اما ترك  
بث تسهيل طالع حيث في مضاف الى المفرد وهو  
سهل مفعول ترك اى ما ترك مكان سهيل طالع  
او نحيات كواشيتها ساطعا واما بنيت على ضم لها  
لغانيا لا تضاف الى الاضافة الى الجملة والمضاف  
الى الجملة في الحقيقة مضاف الى المصدر الذي  
نقسه الجملة فهي ان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة  
فمضافها اليه كالاضافة في شأها القيا المحذوف  
ما اضيف اليه بنيت على الضم مثلها ومع الاضافة  
الى المفرد بغيره بغيره والاعلة اليه اى الاضافة  
الى الجملة والاعلة بقاءه على بناء شذوذ الاضافة  
الى المفرد ومنها اى من الظروف البناء اذا ما بنيت  
سمات او مكانية واما بنيت كما ذكرنا في حيث

وهي اذا كانت زمانية ليست بغير الى المكان  
المتغير وان كانت دخلا على الماضى وذلك لان  
الاصول استعمالها ان يكون للمكان من ازمته  
المتغير فخص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع  
بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليها استعمالها  
في الاغلب اكثر في هذا المعنى نحو اذ اطلقت الشرسفولة  
اذا الشرسفولة ولها اكثر في كتاب الغرر اسفولة  
القطع على ام القيوب بالامور المتوقعة وقد  
يستعمل الماضى كما في قوله تعا حتى اذ بلغ بين السنين  
وهي اذا ساوى بين طرفين وحتى اذ جعلت ارا  
وقرأ اى في اذ افق الشرط وهو ترتيب مضمون  
جملة على اخر ففقت حرف الشرط فلهذا علة ترى  
لبنائها ولذلك اى يكون مع الشرط فيها اخبر  
اى جعلها اختيارا بعدها الفعل لمصلحة الفعل  
الشرط ويجوز الاكم ايضا على ومبدا الغير المختار لعدم



تأثيرها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا  
للفاجأة جرحه عن معنى الشرط الامر مفاجأة  
من قولهم فجدد فياء بالضم والماء ذالقة  
وانت لا تشعريه فزعم المتكلماء بعدها  
فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد  
بلزوم المتكلم غلبة وقوعه بعدها فلا  
ينافي بما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها  
في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت  
فاذا السبع اي فاذا السبع حاطا وواقى  
على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى  
المفاجأة وهو عامل لا ينظر قد استغنوا  
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه  
واما الفاء فهي للسببية فان مفاجأة السبع  
مسببة عن الزوج قبل ولا قرب الى التحقيق  
انها للعطف من جهة المعنى ان خرجت ففاجأت

ومعاصل المعنى خروج ففاجأت زمان وقوت  
السبع كما هو مذهب الزجاج فان ان اذا  
هذه زمانية او مكانية ففوق السبع مكانية  
اليه الميرد فانها عنده مكانية وقول زمان  
وفوق السبع او مكانية مفعول في لفاجأت  
للمفعول به واللام يبق اذا ظرفية بل يسمية  
بل للمفعول به محذوف ففاجأة زمان وفوق  
السبع او مكانية اياه اي السبع وقد يكون  
جرح الزمان محو انيك اذا امر سرى  
وقد امر السبع وقد يستعمل كما جرح السبع  
مع الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد  
عرو وقد سبق اليه ثارة ومنها اي من الظروف  
المنية او الكائنية للماضي وبنائها الماقر  
في حيث او تكون وضربا وضع لاوف وقد يجي  
للمستقبل كقولنا علو فسوق تعلمون اذا الاعلان



في اعتبارهم فقع بعدها الجلسان الاكسبة والقبيلة  
لعدم اشتراكها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها  
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قام وذو قام زيد  
وقد يجزى للمفاجأة نحو خرجت فاذا زيد قائم  
وقد يبينها بذكر المص ومنها اين والى  
فهما اللتان استغفهما وشرطا اى حال كونهما  
للاستغفام والشرط وبنائها لضمها حرف الاستغفام  
والشرط نحو اين زيد واين تكن اكن والى زيد  
واذا تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بفتح كيف  
وان التقاد بفتح منى وضربا منى للزمان اى  
في الاستغفام والشرط نحو منى القنال وفي قوله  
اخرجه ومنها ايان للزمان استغفاما منى  
نحو ايان يوم الدين والنون بينهما ان ايان  
تختصر بالامور العظام بالاستقبال فلا يقال  
ايان يوم قيم زيد وايان قدوم الحاج مخلاف

منى فانه غير مختص بها والمشتبه هو قوله  
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف  
الكائنة للحال اى حال شئ وصفة فالمراد بالحال  
صفة الشئ لا زمان اطال كاتوه بمعنى ان زيد  
فالصاحب المفصل وكيف جاز مجزا الظروف  
ومعناها السؤال عن اطال يقول كيف زيد اى  
على اى حال هو ويستعمل الشرط مع ما عمل به  
على ضعف عنه البحرين نحو كيف ما يجلس  
اجلس على اى هيئة يجلس اجلس ومطلقا عند  
الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس وان كان بعلة  
اسم فهو فى مجزى الرفع بالجنسية عنه وان كان بعبارة  
فهو مثل كيف جئت في محل نصب على اى طائفة  
المراد اى حال من ركبها او ماشيا ومنها اى و  
من الظروف النية مذكور متذمبا لوقفها  
مذكور متذمبا من ويكوان بمعنى اول الله



اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها نحو ما  
 رأيت مذ او منذ يوم الجمع الى اول زمان عدم  
 روني يوم الجمعة فليهما اي يقع بعدها اي بعد  
 مذ او منذ المفرد اي الاسم المفرد المشي والجموع  
 حقيقة كالمثال المتقدم او كما نحو ما رأيت  
 مذ اليومان الذان صاحبنا فليهما اي اول مدة  
 عدم روني هذان اليومان فادام لا يلاحظ هذا  
 اليومان امر واحد الا بجمعهما باولية المدة انما  
 يكون امر واحد الاثنين او الاثنين فاشي والجموع  
 اذا اوفقا اول المدة يكونان في حكم المفرد المفردة  
 حقيقة كالمثال المتقدم وهكذا نحو ما رأيت  
 مذ يوم الجمعة فليتي فيه لحصول القين المقصود  
 من كونه معرفة وانما كان القين مقصودا لانه  
 لا فائدة في جعل الوقت الجمول او مدة فعلان  
 اولى وقف الزمان مدة الفعل معلوم الضرورية

ونارة

ونارة يكون بمعنى جمع المدة الى جميع مدة زمان الفعل  
 قبلها اه مذ ومنذ المقصود ان الزمان الذي قصد  
 بناء حال كونه ملتبك بالعدد اي بعدد المستوف  
 جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شئ نحو ما رأيت  
 مذ يومان لا اريد ولا انقص وقد يقع بعدها  
 المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او المفعول نحو  
 ما خرجت مذ جئت او ان اي مكنت على هذه الصفة  
 مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ ان ذهب  
 او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زينا مسافرا ولم  
 يذكره لقلة تقدير بعدها زمان مضافا الى هذه  
 الامور يصح حمل ما بعدها على ما قلنا ان القدر  
 في ما خرجت مذ ذهابك مذ ذهابك وعلى هذا  
 القياس فيما بقي وهو ان كل واحد من مذ ومنذ  
 اسين مبتداء وهما معرفتان كونهما في تاويل الاضافة  
 لا بمعنى اول المدة او جمع المدة وخبر ما بعده اي خبر

اي جميع اجزاء مدة زمان عدم روني  
 يومان



كل منهما يقع بعد خلاف الزجاج فانها عند خبرها  
 والبداية ما بعدها ويرد عليه انه يزعم ان يكون  
 المنتهى في مفرقك مذ بومنا كره والحزب معرفا  
 ذلك غير جائز واعلم انما اذا كانا مبتدئا وخبرا  
 فهما انما صرحا بالاطراف فلا يصح عند صاحب الظروف  
 البنية الا ان يراد بظفرهما كونهما من كنه الزمان  
 لانها يقعان طرفين في تركبهم ومنها ان  
 من هذه الظروف البنية لدى بالانف المقصود  
 ولدى بفتح اللام وضم الدال ولدى بفتح اللام  
 والدال وسكون النون ولدى بضم اللام وسكون الدال  
 وسكون النون ولدى بفتح اللام وسكون الدال ولدى  
 بضم اللام وسكون الدال ولدى بفتح اللام وضم الدال  
 وبناؤها الضع بعضها وضع الحروف وحمل البنية  
 عليه وكلها مع عند والفرق ان يقال المال عند زيد  
 زيد فيما يحفر عنه وفما فرانه وان كان غائبا عنه ولا يقال  
 المال

وسكون النون  
 وقد جاء بفتح اللام  
 وسكون الدال وسكون النون

اولون زيد الا فيما يحفر عنه وحكمها ان يخرجها  
 الاضاف نحو المال لدى زيد وقد نصت في بعض  
 لغات العرب بكون خاصة غدوة خاصة سماها  
 تشبه بالنون ما ينون التوبن في شرط زينا ولذك  
 بخلاف غيرها وثبت لكون غدوة اكثر استعمالا  
 من صخرة وزنها وضربا قط مقنوع القاف  
 ومضموم الطاء المشددة وهذا اكثر لغات  
 وقد تحذف الطاء المعنونة وقد يفهم القاف اتباعا  
 لضم الطاء المشددة او الخفيفة وقد جاقط  
 ساكن الطاء مشر الذى هو اسم فعل قد خفف  
 كل ما للمنفى المنفى لاجل الفعل الماضى المنفى الاول  
 الماضى المنفى وقوع شرفه لينفك النفي جمع الازمنة  
 الماضى نحو ما راية فطوبى بناء الخفيفة لوضع  
 وضع الموقوف وبناء المشددة لما بارها الاضغها  
 الخفيفة وقيل حمل على اخواتها عوض ومنها عوض



يقع العين وضم الصاد وفتح الصاد وكسرها  
للمستقبل الابل الفعل المستقبل المنفي والذنا  
المستقبل المنفي وقوعه لا يتفرغ من الازمنة  
المستقبل نحو لا اراه من علم الغم كونه مقطوعا  
عن الاضافه كقوله بعد بليس اعراب مع المضاف اليه  
نحو عوض العائضين كدم الدارين ومع الدارين  
والعائض الذي يبقى عاروا به الدهر والظروف الغد  
للملأ والى كلمة اذ الف الى الامة يجوزنا وها  
لاكتسابها من المضاف اليه ولو بسطة على الفع  
لحقه نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم  
وقوله تعالى من ذك يومئذ فربا بالقسم ووزاها  
ايضا لكونها اسم فستخف للاعراب ولا يكتسب  
المضاف الى الية البناء منه وكذلك المذكور  
من الظروف يجوز البناء على الفة الاعراب مثل  
وغير المذكورين مع ما وان تحق وشدة مثل

قيد

بفتح العين

قياي مثل ما قام زيد وقبار مثل ان يقوم له  
المشابهة ذكرها في بحث الظواهر ويجوز اعرابها  
لكونهما اسمين مستخفين للاعراب **المعرفة والتكرار**  
اي هذان الموقوف والتكرار من اقسام العلم  
**الموقف ما** اي اكم وضع موضع كل او غيري لشي  
ملتبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة المتكلم  
والمخاطب المهدودة بينهما قال شي المقيد بهذه العلوية  
واللهودية اذ اوضح الاسم فهو المعروفة واذ اوضح  
لاسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الخت فهو  
التكرار فقوله ما وضع لشي شامل للمعرفة والتكرار  
وقوله بفتح بجزء التكرار وهي الموقوف ستة انواع  
بالاكتفاء وانما يشرتها في التكرار بفتحها بالتحريك  
فالاول المضاف فانها موضوعه بازاء مقامه  
مختف باعتبار اعرابها فان الوقف لاحظ اوله وهو الموقوف  
من حيث انه ياتي من نفسه مثلاً وجعل الابل لاحظ اوله



ووضع لفظا انا باذا كذا واحد من ملك الافراد  
 بجهة الانفاذ الا واحد مخصوص بدور القدر المشترك  
 فيتم ذلك مشترك الى للوضع لانه الموضوع  
 فان الوضع كلي والموضوع فردي مشترك والثالث  
 الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذان زيد  
 ووضع لفظا زيد باذا من حيث معلومية و  
 معهودية او الجنسية انما انصوب مفهوم الاسد  
 وهو الحيوان المفترس ووضع باذا من حيث  
 معلومية او معهودية لفظا كسامة فهذا اللفظ  
 يمتنع الاعتبار علم لهذا المعنى بخلاف ما ذكرنا  
 لفظ الاسد باذا وهذا المفهوم ليس مع قطع  
 النظر عن معلومية ومعهودية فانه هذا الاعتبار  
 والثالث المتماثل في الاسماء الاكثانية والوصف  
 وانما يستتبعها لان اسم الاكثانية من غير ان نعلم  
 وكذا الموصول من غير صلة وكذا القسمة قبل الوضع العام

والموصول

والوضع الخاص فانه موضوع باذا في معنى  
 معلومية ومعهودية من حيث معلومية ومفهومها  
 ومعناها كلي فان الوضع اذا تعلق متلائم  
 المتكدر الى المفرد المذكور عين لفظ باذا كذا واحد من  
 افراد هذا المهرود وكان هذا اوضعا علم لان تصور  
 الغير في عام وهو مشترك بين ملك الافراد الموضوع  
 خاصا لان خصوصية كل واحد من ملك الافراد خاص  
 لا المفهوم المشترك بينهما والاربع والخامس ما  
 عرف باللام والالف او الجنسية او الاستوائية  
 وانما لم يقل ما دخل اللام لئلا يدخل في ما دخله  
 اللام الزائدة لخص اللفظ او الهم ليس مما قرأه مباح  
 في استنباط من اللام فلا يقدم ما دخله فما آخر  
 من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به  
 معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكر المتقدم  
 الرجوع الى ذلك اللام اذا صير يا رجلا بالرجل والسادس



المضاف الى هذه الامور المذكورة ولا  
يستلزم من هذا الاحتياط في حدها نسبة بالنسبة  
الاولى الى هذه الامور المذكورة ولا  
الاولى فان المتبادر لا يضاف اليه قبل ان يكون عليه  
ان يضاف الى المضاف المضافة له في المضاف الى  
المضاف الى المضاف ايضا مثلاً غلام ابيك والجواب  
ان المراد بالمتبادر الى احدها ان يكون بالذات او  
بالواسطة ولا ينبغي عليك نظر الى ما سبق ان المتبادر اذا  
كان لفظ الغرام المتبادر او الشبه فهو متبادر من هذا الكلام  
مع ان اضافة معنوية فقوله مع مفعول مطلق  
يخذف مضاف واخره من المضاف الى هذه الامور  
اضاف لفظية فانها لا تفيد تفرقاً ولا سبق تفرق  
المعنى والشيء ومع الاضافة الى احدها مع ظاهر  
والمعنى باللام والنداء مستغن عن التفرق فخص العلم  
بالفرق وقال العلم اسم كان اول لقباً او نجمة لانه ان

صدر بالاب واللام واللام او الالف او الباء فركبة والا  
فان قصد به مدح او الذم المقرب الى العلم  
ما وضع لشيء بجيد شدة الرحمة او اقله من الذم  
والاعلال الغالب التي تفتت من مذهبين بفكر الاستيفاد  
داخل في التريف لان غلبة استعمل المستعملين تحت اخض  
العلم الغالب من مذهبين بمنزلة الوضع من وضع  
معتين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا ذلك غير  
تناول خبرهما الى حاله كون ذلك العلم الموضوع لشيء  
معتين بغير تناول ذلك الشيء بالتناول  
واخره من المعارف كلها وقوله بوضع واحد  
انما ولا بوضع واحد ليدل على ان الاعلام المشتركة  
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف لادع في ترتيبها  
في الذكر اذ ادلت على ترتيب اصنافها فيما يكون في  
هذا التركيب فقال واعرفها ان اعرف المعارف  
بما افلها لبس عند الخاطب من حيث اصنافها



المضاف الى المضاف اليه في قوله المضاف الى  
 فانه لا يضاف في ما لا يضاف في قوله المضاف الى  
 او قلنا ان لم يبين ما يوزن في قوله المضاف الى  
 بالاضافة الى كون المرفوع بعد من البسمة في الضم  
 النائب ولم يذكره لانه علم من اعرافه المضاف الى  
 ان ادون ضربها واقطر على الناب من اضاف  
 المضاف فان سائر المعارف لا تقاوت بين اضافها  
 الا المضاف الى احداهما فان في تقاوتها باعتبار  
 تقاوت المضاف اليه ولهذا اصابنا التقاوت  
 بين اضافي بعد بيانه انواع المضاف اليه  
 وهذا المرفوع الذي ذكره هو من هيكليته  
 اختلافات كثيرة وانكر ما وضع له من الابهة  
 ان لا باعتبار ذاته العلم المعلومة المرفوعة من حيث  
 هو كذلك فقول ما وضع له من الابهة والسكر  
 ويقول لا يبعد من حيث المرفوعة استثناء العدد انا فوه

ان

كانت تلك الاشياء من جنس واحد  
 واحادها كل واحد واحد منها وكذا اذا اختلفت الاشياء  
 لاسئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك  
 العدد انكم والالفاظ الموضوع بازاء تلك الاشياء  
 بان يكون كل واحد منها موضوعا لكية واحدة منها  
 استثناء العدد فالواحد موضوع لكية احاد الاشياء  
 اذا خذت صفوت فاذا استئل عن معدودة معدود  
 منها كم هو جواب بالواحد والاشياء موضوع لكية  
 اذا خذت مجتمعة مكررة مرة واحدة فاذا استئل  
 عن معدود معدودين يجاب بالاثني وهكذا الى  
 لانها لا بد وطهر من هذا التقدير ان لفظ الواحد  
 والاثني دخلا في هذا التعريف لانهما من استثناء العدد  
 في عرف النحاة وان يكون عند بعض النحاة من العدد



ولكن المبادر من هذه الاربعة تنقسم في ثلث  
لها من في البادع في ثلث لا يفسد الربا بل يربح  
وربما يكون في ربح ووزن وفي وقت وفي  
حيث لا يربح منها الوحدة ولا شبه فقط اصولها  
او اصول ثلث العدد التي يتفرع منها باقية اما بالاجاز  
ثاني التاني كواحدة واثني او ببقاء اثنان  
الاسع او بالثني كاثني والقب او بالجمع كما  
والوف وعشرين او بالركب اثنان او ثمانية  
كثلاث مائة او اربعة اجزاء كعشر او بالعطف  
كخمس وعشرين اثنان عشرة كلمة واحدة للاشعة  
ومائة والفق نقول في الاعداد مذكر ومؤنث  
ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثني  
في المفرد المذكر ونثن واحدة واثني واثني  
في المفرد المؤنث ونثنها علمها هو القياس ونقول  
المذكر ثلثة لاشعة بالثاني الجماع المذكر

اشارة

اختيار في الاربعة تنقسم في ثلث  
اجاز في ثلث يدرى بها الجاهل في ثلث  
فريقين الاكثر الموثق في ثلث اقل في ثلث  
ولم يفعل الا بالركب لكونه اسبق ونقول اذا جاز  
عشر احد عشر واثني عشر في المذكر نحو واحد  
عشر رجلا احد عشر ثمانية عشر في المؤنث  
على الاصري في المذكر واثني في المؤنث وغير الاصل  
الاحد والوحدة في المذكر نقول ثلث عشر في المذكر  
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلثة عشر في المذكر  
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة ابقا للذكر  
الاول في الجملة قبل الذكر وذكر الثاني  
في المذكر كراهت اجتماع ثائتي من جنس واحد  
فيما هو كالقلمة الواحدة بخلاف احد عشر  
واثنان عشرة فان الثاني فيهما جنس واحد  
تذكر الثاني في احد عشر واثنان عشر في المذكر



في ثلث عشر والثلث عشرون  
 فليكن ثلث عشر في ثلث عشرون  
 لا انهما ثلثان وثلثان في ثلث عشرون  
 في ثلث عشرون لا بد من ثلث عشرون  
 المانع وهو عدم الفرق بين الذكر والمؤنث ونعم  
 تكرار في التركيب في المؤنث اربعة عشر  
 نحو اربعون الى اربع فئات مع ثقل التركيب في اربعة  
 عشر اثناس عشر وثلث في ثلث عشر  
 عشر والحجاز فريد بسكونها وهي الفقه الفصحى  
 لان الشكون اخف من الفتح ونقول عشرون  
 واخواتها بلسان الله منصوب بالعطف على  
 عشرين المنفوخ محلا بفعولية بقوله القول  
 وعين ثلثون واربعون وثلثون الى تسعين فيهما  
 اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود  
 ثمانية وثلاثون فيما اذا عكس كل عقد من تلك العقود

لا عطف

في ثلث عشرون في المذكر احدى وعشرون  
 في المؤنث احدى وعشرون  
 لان المعطوفين اربع على اربع في التركيب  
 لم يكن استواءهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم  
 بعينه فذلك ليدرجها في قاعدة العطف بلفظ  
 ما تقدم بل خصها بما عدا فقال ثم بالعطف عطف  
 تلك العقود على الزايد عليها كاشا ذلك الزايد  
 بلفظ ما تقدم من اسم العدد بعينه من غير فرق  
 فنقول اثنان وعشرون في المذكر واثنان وعشرون  
 في المؤنث ثلث وعشرون في المذكر ثلث وعشرون  
 في المؤنث هكذا المائسة وتسعين في المائسة وتسعين  
 ونقول في اربع وتسعين مائة والالف والواحد  
 مائة والالف في اثنين فيهما اي في المذكر والمؤنث  
 من غير فرق بينهما ثم نقول في اربع مائة والالف  
 وما ينفع عنهما بالعطف اي بعطف الالف عليهما



او عطفها على الزائد حال كون الزائد واقفاً  
 ما قلنا من ان الاعداد من غير تقدير <sup>بها</sup> ونقول  
 مائة وواحد او واحدة ومائة واثنان واثنان  
 ومائة وثلاثة رجال او ثلث نسف ومائة واحد  
 عشر رجلاً او احد عشر امرأة ومائة واحد  
 رجلاً او احد وعشرون رجلاً ومائة واثنا  
 وعشرون رجلاً او ثلث واثنان وعشرون امرأة  
 ومائة وثلاث وعشرون رجلاً او ثلث وعشرون امرأة  
 لئلا ياء وتسعة وتسعين رجلاً وتسعة وتسعين امرأة  
 وكذا الحال في ثنية المائة والالف وثنية يكون  
 العكس المصطف في كل قول واحد ومائة الى آخر  
 ما ذكرناه والاصلة ثمان عشرة فتح التثنية ضرورة  
 الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشر وجاءت مكانها  
 ان اسكان اياً لفظ المركب بالتركيب في معد كركب  
 وشذ حذفها الى حذف التثنية بفتح النون لانها احد

في جبقاء الكسرة كما في قولك جبالى الفاعل لا حذف  
 الاء الا ان الذي سوغ ذلك فيكون مكيافوعى  
 زيادة استقال فجعل موضع الكسرة فتح قال الشيخ الرض  
 ويجوز كسرهما ليدل على التثنية المحذوف لكون الفتح  
 اولى بالوفق اخوانه لانها مفتوحة الا وافر صرحت  
 مع الفتح ولما فرغ من بيان حال اثنا العدة شرع  
 في بيان حال مائة منها وانها من التثنية لانه  
 لا ميم للواحد والاثنان كما سيجري في فقال  
 ومعتبر التثنية الى العشرة والثلث الى العشر  
 محفوض الى محذور ومجموع لفظاً نحو ثلث  
 رجال او مئة نحو ثلث دهم اما كون محفوزاً  
 لانها اكثر استعارة واقل اليمز بالاضاق للتحقق  
 لانها تنسقط النون والنون واما كون محذوفاً  
 لطابق العدود العدد الى في ثلث مائة الى  
 تسعة اثنان من قولهم لا يجمع لئلا يجمعوا



حين تميزوا بها تلك الواو والواو في اسمها  
 ان يحذفوا الهمزة وميز لان الهمزة جميع  
 احد في صورة الهمزة في الهمزة وهو موزون  
 والثاني في صورة الهمزة في الهمزة وهو موزون  
 ولا يجوز اضافة العدد الى الهمزة في الهمزة فلا يقال  
 ثلثة مائة في حق الهمزة لكنهم كرهوا ان يلى  
 النبرة المجموع بالالف والواو التاء بعدها نون المحي  
 بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني موزون  
 لا تسعين وانظر على المقدمه كونه احد وميز  
 احد عشر لانه تسعين بالواو والتاء تسعين  
 منسوب مفرد اما تسعة في العقود فليقدر الاضافة  
 اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في صورة نون الجمع  
 ولا حذفها اذ هي ليست في الحقيقة نون الجمع ولما  
 في ما عداها فلا تسمى نون الجمع بل تسمى نون الجمع  
 كالكم الواحد ولا بد عليه عشرة لان الصواب فيه

لما كان غير العدد لم يميز لانه ليس في ذلك الهمزة  
 فلم يميز صورة ثلثة الهمزة في الهمزة واحد وانما  
 جوزوا ثلثة مائة لانه مع ان فيها صورة  
 ثلثة الهمزة واحد بالطرح بمائة الهمزة وانما  
 افراده فلانه لما صار موصوفاً صار فضله  
 فاعز افراده لكون الفضله قليلا وميز مائة  
 والالف وميز تسعين وميز جمعة اجمع  
 الالف وانما لم يقل جمعها كما قالوا تسعين  
 لان اسم الجمع مع تسعين في الاعداد وقوم  
 لا يقال ثلثة مائة رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل  
 بخلاف التسعين فانه يقال مائة رجل مثل الف رجل  
 مخفوض مفرد لان كمالات مائة والالف من الاعداد  
 كالاحاد ناسبت يكون ميزها على طريق ميزها لكنه  
 لمكانت الاعداد في جانب الفقه من الاعداد والمائة  
 والالف في جانب الكثرة فمنها اخبر في ميزها في الموضوع



للتكثير في مخرجها المفرد الدال على القلة رعاية  
للتناول واذا كان العدد مؤنثا واللفظ  
المفرد مذكر كلفظ الشخص اذا عتبرت بهما  
المذكر او بالعكس بان يكون العدد مذكر واللفظ  
مؤنثا كلفظة الفرس اذا عتبرت بهما على الموت فوجهها  
اي في العدد وجهها التذكير والثاني فان  
ثبتت اشتمل وانت تريد انشا اعتبارا باللفظ  
وهو الاكثر في كلامهم وان ثبتت قلت  
اشتمل اعتبارا بالمعنى ولا يميزه واحد وواحدة  
ولا اثنان واثنان وثلاثان بغير فلا يورد  
الواحد مع ميمه كما يقال واحد رجل ولا اثنان  
مع كما يقال اثنان رجلين بل يذكرون ما يصلح  
ان يكون نيزا لها على تقدير ذكر النمر معهما  
بطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ النمر  
ان الصالح الا ان يكون غيرا على تقدير ذكر معهما

الدال محو عن الجنس وبصفة على الوحدة  
والاشتية عنهما اي عن الواحد اكان النمر  
مفردا وعن الجنس اذا كان مؤنثا مثل رجل ورجلا  
فان من صفه رجل يفهم الجنس والاشتية  
فذكرها استغناء عن المميز من غير علم اليقون  
ان يكون مفردا كما يقال رجل قلت الى الز  
مع العبد في ميم سائر الاحاد ينبغي ان يميز  
فيما لا يثبت الجمعية في اسماءها واقرابها وهو  
الاشتية ولا يبعد ان يقال معنى كلامه انه  
لي يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز  
اي بجواهر حروفه للصوت بهية خاصة القابل  
للموقف علامة الافراد به اعني التوب او علامة  
الاشتية اعني حرف التثنية فاذا اعتد مع علامة  
الافراد استغنى به عن الواحد على حدة واذا اعتبر علامة  
الاشتية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار الحرف



العلامة التي هي اضافة على ذكرها لا شك ان رجلا  
 اخف من اثني رجل وذلك لان الاشياء انما يكون  
 لا فائدة في اضافة لفظ التميز نظر المقصود  
 اي التمييز على العدد والفرج به الذي قصده  
 ذلك التمييز والصحح بالعدد اي بذكر العدد  
 فلما افاد التميز ذلك التمييز في فادته عن ذكر  
 العدد على حدة وتقول في المفرد من العدد ان في  
 من المفرد باعتبار نصير اي باعتبار تميز ذلك المفرد  
 عددا انقول زيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقول  
 الثاني مفعول القول وذلك القول انما هو باعتبار  
 نصير لواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى بان  
 مغيرة بانضمامه اليه اثنين وانما انشاء من ليس  
 قول الواحد عد حتى يكون الواحد مغيرة واحد والثانية  
 في المثلث عا هذا القياس وهكذا الى العشر والمذكر  
 والعاشرة في المثلث لا غير اي لا قول غير ذلك ولا يجرى ذلك

فما

فبما تحت الاثنى ولا يضاف في العشرة اذ قوفها كريا  
 لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المثلث  
 باعتبار حاله اي مرتبة من المفرد من غير اعتبار معنى  
 الاول والثاني اذ اوقع في المرتبة الاولى والثانية  
 في المذكر والاولى والثانية في المؤنث كذلك من غير  
 اعتبار معنى النصير وانما يقبل الواحد والواحد لانهما  
 لا يدلان على المرتبة فايد من المثلث والاولى للبيان  
 عليها وهكذا الى العشر والعاشرة واطاوه عشر  
 في المذكر واطا دية عشرة في المؤنث وكذلك الثاني  
 عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والثانية عشرة  
 واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان يعني  
 اول الحكم اسما الفاعل في التذكير والذكر فقول  
 في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى  
 وكذا في جميع المراتب من المذكر والمطوف نحو الثلاثة  
 عشر ونوشا كسيرة المبرج كمانه كرها المذكر نحو الثالث



وانما ذكروا الكسرين لانه اسم واحد مذكور في المعنى للثاني  
 في خلاف تلك عشر جلا فانه للجماعة ونقول في المعطوف  
 الثالث والعشرون والثالث والعشرون ونوع من  
 اى ومن اجل اضافى للاعبين باعتبار وتصير اعتبار  
 حاد اختلف اضافة ها فلا اختلف اضافة ها فاما  
 في الاول اى في المفرد من المقعد للقول باعتبار  
 ثالث اثنين بالاضافة الى الانقضاء اى مقبرها الاثنى  
 من قولهم ثلثها بالتحقيق اى صيرت الاثنى ثلثا وقبل  
 في الثاني اى المفرد من المقعد باعتبار حاله ثالث ثلثه  
 او اربعة او ثلث بالاضافة الى اربعة او اربعة او  
 يكون نحو اى احدى احدى لا مطلقا بل باعتبار وقوعه  
 في المرتبة الثالثة او الرابعة او اى من والا بقرين  
 ارادة الواحد الواحد الاول من عشر العشرة وذلك  
 مستبعد جدا ونقول في اضافة ما زاد على العشرة حاد  
 عشر اى اضافة المكون الاول الى المركب الثاني ومن

مما

مما يفسر درجات بناء على الاعيان الثاني وهو اعتبار  
 بيان الى اضافة لان الاعيان الاول لا يتجاوز العشرة  
 كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حاد  
 احد عشر مجزى في الجزء الاخير من المركب الاول والثاني  
 بذكره من المركب الثاني وهكذا نقول الى ناسخ عشرة  
 فرب الجزء الاول من المركب الاول لا يتجاوز المركب  
 البناء ونبي لانه الباقي الوجود صوابا فيها  
 وهو المركب المذكور والثاني ذكرها بوجوب العدد لا مجرد  
 مباحث الا ذكر لانه كبرو الثاني وقدم المكون لاصالة  
 واخره فرب لانه عدمه فرب الموش ووجوه والموش  
 ما فيه اسكان في علامة الاثنى لفظا  
 ملفوظا كانت تلك العلامة حقيقة كأمرة ونافذة  
 وغرفة او حكم كعقوب اذ الحرف في الموشة فربا  
 ولهذه الالفاظ ثلث في تصغير الرابع من الموشة وتقدر  
 المفردة غير ظاهرة في اللفظ كدرونا وروغرو قد

في المركب الثاني



رغيرها من المؤنث السابعة والمذكر خلاف  
 اي اسم ملبس بخالفه المؤنث اي لم يوجد في علامة  
 انثى لا لفظا ولا تقديرا ولا حكما وعلامة  
 انثى التاء والالف حال كونها مقصورة كسلي  
 وجمل ومدورة كصواء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم  
 ذواتي وزعم انهما لثاني وليس كذلك بحجة يجوز  
 ان يكون صفة موضوعة للمؤنث مثل هات  
 وهو المؤنث حقيقي ولفظها الحقيقي اي  
 بازائه في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كما مر  
 في مقابلة رجل وناقاة في مقابلته واللفظ  
 بخلافه اي ملبس بخالفه المؤنث الحقيقي  
 ليس بازائه ذكر من جنس الحيوان بل ثانی منسوب  
 الى اللفظ لوجود علامة الانثى في لفظه حقيقة  
 او تقديرا او حكما بل ثانی حقيقي في معناه كطامة  
 مثال لثابت اللفظ حقيقة وعين مثال لثابت

اللفظ

اللفظ تقديرا فان ثاء الثابت مقدرة فيرأى بدل  
 تغيرها عما ينبغي ولم يورد مثال للمؤنث  
 اللفظ كما في كعقرب لقله وقوعه واداسد  
 الفعل بلا فصل كما هو الاصل الياء ان الى المؤنث  
 مطلقا حقيقا ولفظيا ومظهرا ومضرا فالتاء  
 ان ذلك الفعل ملبس بالتاء وجوبا اذا ثابته  
 من الاول والا اذا كان مستند الظاهر غير حقيقي لان  
 لك الخيار في التاء وتركه ولا هذا اشار بقوله  
 وانت في ظاهر غير الحقيق بالخيار فهو بمنزلة انثى  
 من هذه الفاعلة فلك ان تقول في طلعت الشمس  
 طلعت الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز  
 الشمس لكون الثابت في لفظها ومقابلته عن  
 الحاق التام في لفظ من التعاريف بخلافه ضم  
 اذ ليس مما يشترط ثابته وجعل بعض الشارحين  
 ضم اليه رجعا الى المؤنث الحقيقي وضم الى المؤنث



القبطى بقرينة قول وانت في ظاهر غير الحقيقى  
 بالجار ولو كان يشترى من هذه القاعد صون  
 الفصل ايضا كالتلا بحتاج الى القيد بقولنا  
 بلا فصل لكان احسن ببقاء الامتياز <sup>الاف</sup> الم  
 في صون الفصل ايضا كالتلا بحتاج الى القيد بقولنا  
 بالفرد وفي تركه فقول احضرت القام امره و  
 طلعت اليوم الشمس وطلعت الشمس الا اذا كان الموت  
 الحقيقى فنقول لا عما يقبل في اسما الذكور كزيد اذا  
 سميت به امرة فانه مع الفصل محب اشبهها نحو  
 جات اليوم زيد لدفع الالتباس وحكم ظاهرا لجمع لا  
 ضمير فان الجا والنا او ضمير الجمع فيه واجب  
 نحو الرجال جات او جاتوا غير جمع المذكر السالم  
 لانه لو كان الجمع المذكر السالم لا يجر ثانيا فلا  
 يقال جات الزيدون ولا الزيدون جات  
 مطلقا ان سواء كان واحدا مؤنثا نحو جات  
 مؤنثا

او هذا

او هذا نحو جات الرجال حكم ظاهر الموت الحقيقى  
 فانت بالجار ان شئت المقت انشأه وان شئت  
 تركتها نحو جات الرجال وجات الرجال وضمير جمع المذكر  
 العاقل من جوع الكبير غير جمع المذكر السالم  
 فانهم اذا جمعوا سالما فان ضمير هو الواو ولا ضمير  
 يقال الزيدون جاتوا ولا يقال جات فعلت اى  
 ضمير فعلت وهو المنسكن قبل المقرون بالثا الساكن  
 للثابت بتاويل الجماعة نحو الرجال جات وفعلوا  
 الضمير فعلوا بفتح الواو لكونها موضوعة لمفعول  
 من الجمع والتاء والايام اى ضمير النساء وما يملأها  
 فيكونه جمع الموت وان لم يكن من العفل كالعون  
 وضمير الايام ومانها فيكونه جمع المذكر السالم  
 فعلت وفعلت اى ضمير فعلت مفعول ثانيا لثابت  
 بتاويل الجماعة وضمير فعلت النون انما في الجمع الموت  
 فظ لان عند النون موضوعة لرواها في جمع المذكر العاقل



في كتابه في النحو

كالأبواب فانه لما اورد في التذكير كالرجال فصرح حق فاجعل  
 بحرف الموحش وفي الحواشي الهندية هو فافعال الشرح الرضوي  
 ان النون موضوع في غير الفاعل كالواو وضمت  
 المشق ما الحرف اخر اي ان حرف مفرد بالتقدير المضاف  
 او قدر بعد قول و نون مكسورة قولنا مع لولا  
 والا لا يصدق التعريف الا على من مسلم من مسلمين  
 ومسلمين كما لا يخفى ولو اتفقوا بظهور المراد لا يستغنى  
 عن هذه التلخيصات الف جالذ الرفع او باء مفتوح ما  
 قبلها ان مفتوح حرف كان الياء حالة الضمة وال  
 لامناز عن صفة الجمع ولا يعكس لكثرة التثنية وخفة  
 الفتحة و نون عوضا عن الراء او النون مكسورة  
 ليلا ينو الي فتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل  
 الالف التي في حكم الفتح و فتحة النون ليدل ذلك  
 المحوق او اللامحوق واحد او مع المحوق ولا يات  
 باشماله على المحوق النون وعدم دلالة المحوق على ذلك

لانه

في كتابه في النحو

عائق بربسبيل اذا الامر من موز ثلثة نحاش  
 صرح ان يقال ان هذه الامور الثلثة على ما صرح  
 ان يقال ان هذه الامور الثلثة دلالة على غاية  
 ما في الباب ان يكون دلالتها بواسطة هذه الامور  
 على ان معناه اي مع مفردة مثل في العدد يقع الواحد  
 حال كون ذلك كثر من جنسك اي من جنس مفردة  
 باعتبار دخول تحت جنس موضوع ليدل على الواحد  
 المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثل ما يات  
 في الوحيدة بالشرع لا يستغنى عن قول من شبه  
 وقوله ليدل لاشارة الاقابلة لمون هذه الرو  
 بالاسم المفرد والانه يجوز تشبيه الالهي بغير معين  
 مختلفين فلا يقال قران ويراد بها الطهر والميض  
 او راد بها الطهر ان حيطان على الصبح خلافا  
 لبعضهم فان قلت هذا يشتمل على الابوين والاب والام  
 والقرين بالشرع فانه شتم الاب باعتبار معينين مختلفين

121



حالة الاسم واللام وكذلك في القياسات  
مختلفة في القوة والشدة فلما جاز ان يجعل الاسم  
مسموياً باسم الادعاء لقوة التسمية بينهما  
يعلم الاسم في التسمية ليحصل مفهوم يتناولها  
بجانبه فيشبع باعتباره فيكون معنى الادبوعين  
بالاب وكذا الحال في التسمية في القوم فقلت  
فانظر مثلاً التسمية في الفراء ايضاً بلا حاجة  
لاواعاء اسمة للنظر والمقصود في موضوع نظر  
واحد منها حقيقة وليقول بالاسم ليحصل مفهوم  
يتناولها فيشبع باعتباره فقلت لا شدة في صحة الادعاء  
كن الكلام في جواز تسمية بجزء مشترك اللفظ بينهما  
وهو الذي اختلف فيه والمصر اختصار عدم خوان  
وبهذا الاعتبار صح تسمية الاعلام المشتركة حقيقة  
او ادعاء وجميعها في مثلها اذا كان علماً للكنة يقول  
بالاسم فيرى فيشبع وكنه اذا صار علماً او ادعاء بالاسم

نزل

لا يكره ان يسمي بغيره فيشبع ويصح وروده  
بعضهم وقال الاول ان يقال الاعلام كثيرة  
استعمالها وكون الحق في كل واحد منها في تسميتها  
وجمعها في الاسم كذا في الاسم في كل واحد منها  
الاختصاص في كل واحد منها في بعض تسميات لا يكره  
في تسمية التسمية قوله من جنس واما كان  
اخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التسمية في بعض  
المواد كما ينطرف اليه الغير اذ لا يمكن بين حكم  
ما ينطرف اليه الغير لان حكمها واداءه يعرف من  
تريف التسمية فقال فالمقصود هو ما في آخر  
الفقرة لازمة وتسمى مقصوداً لانه محذور  
اولاً في جوع من المكان والقسم الجنس كانت  
الفقضية عن ووا حقيقه كعضون او حكم  
بان كما مجرولاً لاصل كالوان في التسمية وهو ثلاثي  
الو الحال ان ذلك المقصود ثلاثي اي غير ما قبله



احرف فقلنا بعد من التلاوة في المريد فبها والرباعي  
 قبل الفقد واول اعتبار الاصل حقيقة او غير  
 وخفة التلاوة بخلاف ما في حيزه البارد  
 في حيزه الثقل والقل والارواح لو كان كذلك  
 بان كان الفقد عن بقاء حقيقة كحان في دحي  
 حكما بان كما مجرول الاصل او عديمه وقد امير كمن  
 في من حيث جازي مما لا اركان على اربعة احرف فقط  
 كانت الالف كالاعلى والمصطفى اوزايله كجاء بالبا  
 ان قاله مقلوبه بالبا اعتبار الاصل فيما اصله  
 حقيقة او حكما وتخفيفا فبازد عاينه احرف والكم  
 المحدود ان كانت همزة اصلية غير زائدة وللفقيد  
 عن اصلية اوزايله ثبتت الهمزة في الاشهر الاصلها كقرا  
 بفالقاف وتشديد الراء الجيد القراءة وللتك من قرا  
 او انشك وحقى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو  
 قرا وان كانت الهمزة للثاني او مقلوب عن الف الثاني

كرا

اء فان اصلها كان حيزا بياض احد حيزها بالبد  
 ولسون والثانية عن الف الثاني فقلب  
 الثانية من قبله الراء بالياء والياء بالهمزة  
 فلت واوا يقال اوان اذ الهمزة حيزا  
 من جنس الالف في ان لا يقع بين اليقين مع ائها  
 غاصبه والواو اقرب من الهمزة الى الياء فقلبها  
 ولهذا قلت الواو همزة فمثل ائت وجود وديا  
 صححت فقبله اء ان وحكي المبرد عن المازني قلبها  
 بباء نحو حريان والاعرف قلبها واوا ولا اى  
 وان لم يكن الهمزة اصلية والثالث بان يكون  
 للالحاق كقلب فان همزة اللالحاق بفطاس  
 او مقلبه عن واو او بباء اصلية فكس وورداء  
 فان اصلها كسا وورد اى فالوجه المذكور ان  
 جاز ان احدهما ثبتت الهمزة وبفاتها الالف  
 في الصورة الاولى مقلبة عن واو او بباء ملحقة



بالاصل وفي الاخرى عن امليد فثبتت  
 وادقت في الصور من لست بالمتابعة فثبتت  
 في حيز فثبتت مثلها واولا في الترتيب  
 انشأ الله من هذه العبارة لانه لا يجوز ان يقل  
 في رد الالاء بما هم في اول او ان بالاول ولكن  
 المشهور ورواها ان باليت فكان ينبغي ان يقول  
 والوجه في الالاء لم يكن عبارة انشأ الله  
 وروها في الالاء لانه لا يشارة الى الوجهين المذكورين  
 كي هو ليدرس الالاء كن قد تصفى كتب الشفا  
 كالمفصل والمفصل والكتاب كما وجدنا في اثر  
 مما حكم بانشرها في ما وقع في شرح الرضا من انه  
 قد نقل المبدل من اصرياء وهذا اعلم ان يكون  
 هذا الامر واولا واولا ويحذف في قوله انشأ الله  
 للاضافة الى الالاء لانه لا يشارة الى الوجهين المذكورين  
 الترتيب بوجوب تمام الكلام في قطعها والاضافة

بوجوب الانضال والامر ان يضاف الى محذوف  
 الثاني ان قياسها لا يحذف عن امر المتبعين  
 ورواها في حيز واولا في حيز الفياس مع جواز  
 انشأ الله من هذه العبارة لانه لا يجوز ان يقل  
 فيها ان كل واحد من الخصيص والبيان كما انشأ الله  
 بالآخر بحيث لا يكون لا يمكن الاضغاع بها  
 ما رواه بنزلة مفردة وانه ان ثبت لا يقع في حيز  
 وفي حيز والمستعلا وهاهنا في حيز  
 وان كانتا في حيز لا منهما واما كان حذف الترتيب  
 قاعدة مستمرة في ابيانه بالفعل المضارع الغيد  
 لا استمرار في حيز انشأ الله ليرى عدة بر وقع على  
 خلاف الفياس في حيزه فخصه في حيزه في ابيانه  
 بالفعل في حيزه ما دل الاسم دل على اعادة مفصول  
 اي يتعلق بها الفصلة في حيزه الاسم في حيزه مفردة  
 ان يحرف ما هو المفردة الذي هو الاسم على واحد



من واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف  
 متحدة في معنى واحد واما زيادة او نقصان  
 او اختلاف في الالوان والصفات حقيقة وعلم  
 فالأمر في الحروف مفردة اما بغير بقوله مقصود  
 او بقوله واحد او بغير التبع وقوله بغير حرف  
 مستقر حاله في دل في قوله بغير ما جمع التسمية  
 لان الواو والنون في آخر الكلمة تامة وكذا الالف  
 والتاء في غير الكلمة بهذه الزيادات لا يصف احدا  
 وقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجمع واسما الجنس  
 كقوله وتخل فانها وان لم يدل عليها وضعا فقد يدل  
 عليها استقالا واسما للجمع كقوله وقوم وقروا بعض  
 اسما العدد كثلاثة وعشرة وقوله مقصورة بحروف  
 مفردة خرجت اسما الاجناس فاذا قصد بها نفس الجنس  
 لا افراد فبقوله مقصورة واذا قصد بها الافراد  
 استقالا فبقوله في مفردة خرجت اسما للجمع في العدد

فمن

نحو كرها هو الفارق بين واحد منها  
 ركونا كرها هو اسم ليس بجمع على الاصح  
 اجمع خبر وان لا اسم في الجملة وقد علمت  
 انها خارجة عن حد الجمع والفرق بين اسم  
 الجنس يقع على الواحد اثنين وضعا بخلاف اسم  
 فان قبل الكلمة لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو خبر  
 قبل ذلك حسب الاستقالات بالوضع على انه لا يفرق في التام  
 كون الكلمة اسم ايضا وانما قال على الاصح وهو قول  
 سبويه لان الاخصر قال جميع اسما للجمع التي  
 لها احاد من تركها كالجامل وياقوت ركب جمع وقال  
 الفراء وكذا اسما الاجناس كقوله غرة واما اسم  
 جنس رجب لا واحد له من لفظه نحو ابرو غنم فليس  
 بجمع بالاتفاق ونحو فلك ما غروب والواحد قبله  
 متحد بالصوت جمع كمدق المد عليه فاه الغير  
 المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة



او التفتيح فتم ذلك اذا كان مفعولاً  
 فعل واذا كان جاعلاً مفعولاً  
 فهو ان مفعولاً مفعولاً  
 تارة يكون مفعولاً تارة يكون مفعولاً  
 الصحيح الذكر مفعولاً آخره الاخر مفعولاً  
 مفعولاً مفعولاً مفعولاً مفعولاً  
 قبلها في حالة الفب والجرو تون عوضاً  
 عن الاك او التوى على سبيل المثال مفعولاً  
 خفة الفحة ثقل الواو والضمه ليدل ذلك اللام  
 او اللام فقط او مع اللام على ان معناه ان  
 مع مفعول واحد من حيث معناه اكثر منه ولم يزل  
 من حيث كونهما ذكر في التثنية فان قلنا التثنية  
 ثبوت اصل الفعل الفعول عليه في الاكثر والواحد  
 في ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققاً او محتملاً  
 كما يقال فلا أفهم من المار اعلم واهم من الجار فان

ان آخره او آخره من غير ان يكون مفعولاً  
 مفعولاً مفعولاً مفعولاً  
 مفعولاً مفعولاً مفعولاً مفعولاً  
 ضمة الباء لما قبلها بعلبك من قبلها  
 للفتحة وحذف ائب لالقاء الساكنين وعلى  
 هذا القياس حاله النصب والجر فاحسن حذف  
 كسرة الباء كقولهم اجتمع الكسرى والباين  
 فسقطت لالقاء الساكنين وان كان آخره  
 اي آخر الاسم الذي اريد جمعه مقصوراً كالفا  
 مقصور المحذوف الالف لالتقاء الساكنين  
 وبقي بعد الحذف ما قبلها الحرف كان قبل الالف  
 عاملاً عليه فتوحاً ولا يغير ليدل الفحة  
 على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين  
 في حالة النصب والجر فان اصلهما مصطفون  
 ومصطفين قبل الباء لالتقاء الساكنين وانما



فاعلموا وحذف الالف لفظا المشاكنة والرسالة  
 في شرحها لا بد من ان يجمع بين جميع الالف المشاكنة  
 في جملة واحدة ان كان ذلك الاسم اسما اكراسيا  
 فمما من غير معنى ومبغض فيه فذكر علم اي فكونه  
 مذكرا على بعض مستماه من حيث مستماه لاهن  
 حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكونه فاعلم  
 اشرف للجمع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر  
 العلم العاقل اشرف من غيره فاعطى للاشرف  
 فان افقد فيه الفكر كالعين والاشنان كالمرأة  
 او واحد عن اعوج للفرس الفحل لجمع هذا الجمع  
 دارا وبالدكر ما يكون نكرة عن التام فمفردة  
 او مفردة لخرج عنه مثل طلبة فانه لا يجمع  
 بالواو والنون خلافا للكونين وان كان  
 فانهم اجازوا اطلاقه بسكون الدال وان كان  
 بفتحها او بغيره فخورقا ومسا لغير جليل فانها  
 بدلت

بان بالواو والنون انقلوا ان علامة التانيث هي  
 الالف فلا يجمع من الجملة بالواو والنون الا في  
 قلب واو حرة علامة التانيث والمقصود تحذير  
 وفي الفقه قبلها دلالة على ان شرطه ان يثبوت الذي  
 ان يجمع مع المذكر الصحيح ان كان صفة من تصفاته  
 غير علم كاسم الفاعل والمفعول فذكر يعقل اي له شروط  
 فالشروط الاولى كونه مذكرا يعقل لما مر والشرط الثاني  
 ان لا يكون ذلك الاسم الكائن حقة افعول فعلا  
 ان مذكرا غير مستوفى بصفة الصفة الكائن ذلك الاسم  
 باها مع المؤنث بل يكون المذكر على صفة افعول والمؤنث  
 على صفة فعلا نحو امر حمراء للفرق بينه وبين افعول  
 التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعول  
 التفضيل كامل لدلالة على الزيادة والشرط الثالث  
 ان لا يكون ذلك الاسم فعلا فاعلى اي مذكرا غير مستوفى  
 في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صفة



فاعلم ان المؤنث على صفة فعلية مثل تتكلم ان اسم الذكر  
 فانه لا ينفك عن اسم الذكر فلو تفرق اسم الذكر عن اسم المؤنث  
 وتفرق اسم المؤنث عن اسم الذكر فلا ينفك اسم المؤنث عن اسم الذكر  
 وان اسم المؤنث ينفك عن اسم الذكر فلا ينفك اسم المؤنث عن اسم الذكر  
 وعندها والشروط الرابع ان لا يكون الاسم المذكور  
 مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة مثل الوصف  
مع المؤنث مثل جرح و صور يقال جرح و صور  
 وامرأة جرح و صور فلا يجمع بالواو و النون  
 ولا بالالف و التاء فانه ما لا يختص بالذكر ولا  
بالمؤنث لانه يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا بالحرف  
بالمناسب ان يجمع جمعا مستويا فيه مثل جرح  
وصبر و الشروط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور  
مذكرا متبعا لبيان الثابت فان علامة ذكر هذه اجتماع  
صفة جمع الذكر و الثابت و لو حذف التاء من  
البس و حذف نونه اي نون الجمع بالا لا يكون مذكرا

لما في الشيء و قد شئ مخصوصا بالحرف  
جمع بشيء بها و بشيء بها و بشيء بها و بشيء بها  
جمع ار بشيء بها و بشيء بها و بشيء بها  
الذكر و الان مخصوصا بالحرف الذكر مخصوصا بالحرف  
ارج صاحب الباب بعض هذه كلام سما تحت قاعة  
كلية اخر جنتها من اشد و ذمها سنة وامثاله  
و بشيء بها على الشد و ذمها ارضين وامثاله  
فان اراد تقصيد ذلك فليد جمع البس المؤنث الجمع  
للمص المؤنث ما لحق اي جمع لحق آخر اي آخر مفده  
الف وتاء و شرطه اي شرط الجمع المص المؤنث  
ان كان مفرد هذه صفة وله اي لذلك المفرد  
مذكور فان يكون مذكور اي مذكور ذلك المفرد جمع  
بالواو و النون ليلا يلزم حرف النوع على الاص  
وان لم يكن له اي لفرد هذه مذكور بالواو و النون  
فان لا يكون اي فقط تحت جميعة ان لا يكون مذكرا



عن كماله في كماله يقرر في جمع ما تقرر  
صاحبها في كماله في كماله يقرر في جمع ما تقرر  
لزم لا يثبت في كماله في كماله يقرر في جمع ما تقرر  
جمع هذا النوع مطلقا من غير اعتبار الشرط مثل  
طلحات وزينان وجمع طلحة وزين وفتح  
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسيد لان الاشياء  
بناء مقدرة كتاب وشعر ونحوها من الاشياء  
التي ياتى بها غير حقيقي لا يطرأ فيها الجمع بالانفرد  
به هو فيها اسموع كاسموا والاشياء كذلك  
لحق هذا الثالث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر  
جمع التكسير ما تقرر في جمع تغير بناء واحده من  
حيث نفسه وامور داخلية فيه كما هو المبادر  
فلا يتقرر بجمع السلامة لتغير بناء واحده  
بل هو في الحروف الخارجية الزائدة وايضا لما

من تقرر

في كماله في كماله يقرر في جمع ما تقرر  
صاحبها في كماله في كماله يقرر في جمع ما تقرر  
لزم لا يثبت في كماله في كماله يقرر في جمع ما تقرر  
جمع هذا النوع مطلقا من غير اعتبار الشرط مثل  
طلحات وزينان وجمع طلحة وزين وفتح  
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسيد لان الاشياء  
بناء مقدرة كتاب وشعر ونحوها من الاشياء  
التي ياتى بها غير حقيقي لا يطرأ فيها الجمع بالانفرد  
به هو فيها اسموع كاسموا والاشياء كذلك  
لحق هذا الثالث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر  
جمع التكسير ما تقرر في جمع تغير بناء واحده من  
حيث نفسه وامور داخلية فيه كما هو المبادر  
فلا يتقرر بجمع السلامة لتغير بناء واحده  
بل هو في الحروف الخارجية الزائدة وايضا لما



















وان كان متبعا بالزمان كان هو ايضا كذلك كما  
 ان فعله يتعدى الى الطرفين والحال والمصدر  
 والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضل  
 كذلك يتعدى اليها بشرط معنى الحال والاستقبال  
 اي عمل اسم الفاعل حال كونه ملبسا بشرط ان يشي  
 بشرط عمله به من معنى هو زمان الحال والاستقبال  
 فالاضافه بيان بيان وانما الشرط احدها لان  
 عمله يشبه المضارع فيكون ان لا يخالفه في الزمان  
 نحو زيد ضارب غلامه عرو الان او غدا لا  
 بل الحال والاستقبال اعم من ان يكون متحققا او  
 حكايه كقول تعالى وكبرهم باسط زراعيه  
 بالوجوب فان باسطهم شأنه ان كان ماضيا  
 لكن المراد بحكايه الحال ومعناها ان يتعدى الاسم  
 الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه متحقق في ذلك الزمان  
 او بقدر ذلك الزمان كانه موجود الان وبشرط ان

ان ايضا المتعدي على صاحب اي على المضاف وهو المتبادر  
 او الوصف او الموصوف او ذو الحال لقول فيه جازم الفعل  
 من كونه مستندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه  
 وجا الضارب ابوه وجا رجل ضارب ابوه وجا زيد  
 راجعا فوسله او اعناده على الفهم الاستفهامية و  
 نحوها من لفظ الاستفهام او ماء الساقية ونحوها  
 من روافد النقي كلا وان كان الاستفهام والنقي بالفعل  
 اولى فازايدها شبهة للفعل نحو اقام زيد واقام الزيدان  
 وفاقم الزيد وفاقم الزيدان فان كان اي لزم الفاعل  
 المتعدي للماضى اي للزمان الماضى بالاستقلال او في ضمن الاستمرار  
 واريد ذكر مفعوله وجيت الاضافة او اضافة الاسم الفاعل  
 الى مفعوله معنى او اضافة معنوية لقوت شرط الاضافة  
 للقطبية مثل زيد ضارب عرو وامس خلقا للكسبي  
 فانه ذهب الى عدم وجوب اضافة لانه يعمل عنده  
 سواء كان بمعنى الماضى او الحال والاستقبال فيجوز



ان يكون منصوباً على المفعولية وعلى تقدير ان لا يكون  
 اضافة مفعولية لانها عنده من قبل اضافة الصفة لها  
 وتسمى الكسبة بقول تعاو كلهم باسطرز داعية و  
 قد مر في جواب عنده فان كان لا لا اسم الفاعل مفعولاً  
 غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فيفعل مقدراً في تصاويه  
 بفعل مقدراً لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو ودهي  
امس قدره منصوب بـ عطى المقدد فانه لما قيل  
معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل دهي اي اعطاه ودهي  
 فانه دخل اللام الموصولة على اسم الفاعل كنون الجميع كـ  
 الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيد امس كأنقول  
مررت بالضارب ابوه زيد الا ان او عند الازمنة ففعل حقيقة  
 ح عدل عن صيغة الفاعل الى صيغة الاسم كـ اهتلك اذ قال اللام  
 وما وقع اي من اسم الفاعل بغير صيغة الى صيغة اخرى كـ خرج  
 عن صيغة اسم الفاعل للمبالغة في الفصل الشق منه كـ فرب  
وفروب ومفرب بمعنى كثر الفرب وعلو كثر العلم

وغيره

وحذف بني كـ الذو مثلة ان مثل اسم الفاعل في الفعل  
 واشترط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون  
 المجموع صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما  
 اذا كانت داخلية في فقه هذا العبادة ان صيغة اسم  
 اذا كانت للمبالغة مثله ان مثل اسم الفاعل انما هي للمبالغة  
 نحو زيد فرب ابوه عمرو الان او عند او مررت زيد فرب  
عند الان او عند او امس وما في من مفعلي المبالغة  
 باب مناب ما فان من المشابهة اللفظية والثاني  
 من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكنه المجموع  
 منها معي كـ كاف او مكسر مثله ان مثل اسم الفاعل  
 اذا كان مغزلاً في الفعل وشروطه عدم تطرق خلل  
 الى صيغة المفردة من حيث ذاتها بالاقلام في التثنية  
 وجميع تقول الزبدان ضارباً او الزبدان ضاربون  
عرو الان او عند او الزبدان الضاربون او الزبدان  
 الضاربون الان او عند او امس ويجوز حذف النون

ثاني



أي توفى المشرك والمجوع مع الفعل في معمول بنفسه على  
 المفعول بخلاف ما إذا كان مضافا إليه فإنه قد فيها  
 ويجب ومع الغريب تخفيفا مفعولا للحذف في  
 يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد معرفة التحقيق  
 لطول الصلاة بها كقراءة من قرأ المصحف الصلاة بنصب الصلاة  
 على المفعولية وأما على تقدير النكر مثل قوله تعالى الزانية  
 العذاب بالنصب فحذفها ضعيف فإنه لم يفسد الفاعل لم يقع  
 من اللام والهاء إلا اعتمادا عليه **أهم المفعول ما اشتق**  
 من فعل أو حدث موضوعا على وقع عليه أي لئلا  
 ما من حيث وقوع الفعل عليه ثم ضرب مفعولا  
 لئلا ما وفتة الغريب واعتدأ راق متضمن مقام ما تعلق  
 من أي الفاعل فقول ما اشتق من فعل مثل لا يجوز  
 المشتق من المصدر وقول من وقع عليه يخرج من المصدر  
 كالم فاعل والصفة المشبهة والمفضل مطلقا سواء  
 وضع لفعل الفاعل أو لفعل المفعول في مشتق من مفعول

أيادة

بزيادة على الغريق ذلك الفعل والمفعول موضوعا  
 وقع عليه الفعل فقط وصيغة من الثلاث بالجر وعادة  
 مفعول كخروب بمعنى غرق أي غرق الثلاث بالجر وعادة  
 بفتح ما قبل الآخر لحقة القتي وكثرة المفعول كخروج بفتح  
 الر أو أمره أي شأنه وحاله في العمل أي عمل القلب  
 والاشتراط أي اشتراط العمل بأحد الزمانين والاعتداد  
 على صاحبها والهمزة أو ما كان كالم فاعل أي مثل شأنه  
 وحاله وإذا كان معروفا باللام يعمل بمعنى الماخ أيضا  
 فهو برفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعولا  
 آخر يقع على نفسه بخوذة مفعول علامة درهما الآن  
 أو خذ أو المقطع علامة درهما الآن أو خذ أو امسى  
 الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث إنها تنون وتؤنث  
 ما اشتق من فعل لازم آخر **أزعم** كالم فاعل والمفعول  
 المتعديين لمن أي لما قام به على معنى الثبوت لا بفتح  
 آخر أو نحو فاعل وإذا ذهب عما اشتق من فعل لازم لمقام به

صفة المشبهة







حاصله من الضرب الالف ثلثة التي للمعول حيث  
 الاربعة الالف الستة الى اصله من قبل قاله  
 في المعول على الفاعلية اي فاعلية للصفة  
 وانصب على التشبيه ان تشبى بالصفة بالمفعول  
 في المعول المعرفة وعلى التميز ان جعل معول الصفة  
 تميزا في المعول التكرار هذا عند المبرزين وقال الكوفي  
 ان هو على التميز في الجمع لانهم يجوزون تعقيب المجرور  
 وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجمع قال  
 ان في الرفع والاولى الفصل والجر في المعول  
 على الاضافة اي اضافة الصفة اليه ونفصلها الى  
 تفصيل هذه الاقسام في مثلثية قولنا حمر وجهه  
 تنوين الصفة ورفعه وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه  
 بالمفعول ومخذف التنوين ووجهه بالاضافة فهذا  
 التركيب ثلثة ان ثلثة امثلة في الامثلة المقصودة ذكرها  
 التنوين الالف ام بعبارة اخلافي معول الصفة دفعا

ونبها

ونبها ووجهه ان كذا لئلا من هذا التركيب فيكون امثلة  
 ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة وضع وجهه ووجهه  
 على وجه الوجه اي هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة  
 للثمة ووجهه يا دخال اللام على الصفة ورفعه وجهه  
 بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول او بوجهه بالاضافة  
 والناظر الى أسلوب بركت العاطف اشارة الى ان شروع  
 في قسم من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة  
 كانت للصفة المجردة عن اللام وهذه الصفة ان اللام  
 للثمة الوجه بالوجوه الثلثة للثمة ووجهه ايضا  
 بوجهه الوجه وان ثم الصفة الكائنة باللام في اول  
 تقسيم ثل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول  
 وجودي والثاني عددي وعكس الترتيب في تفصيلها  
 لان في ثم الصفة المجردة ان في لان قسما واحدا  
 منها مختلف فيه وبغير الالف م صيغ بخلاف  
 ان ثم اللام فان قسما منها متع كمال



اثبات منها ان من تلك الاف ممتنعان احدهما  
 الصف باللام مضافة الى معمولها المضاف الى  
 ضمير الموصوفين بواحدة او غير واحدة مثل الحرس والشمس  
 وجه علامه لعدم اقادة الاضافة في حقه  
 لان القيد في الصف المشبهة اما بحذف التوبين  
 او التوبين كس وجهه بالاضافة او بحذف غير الموصوف  
 من فعل الصف او مما اضيف اليه الفاعل او المستحق للصف  
 مثل الحرس الوجودي والحرس وجه القلام او بحذفها معا  
 ولا خفي بواحد منها وانما فيها اضافة الصف باللام  
 مضافا لمعمولها الجرم اللام مثل الحرس او وجه  
 غلام لانه اضافة الحرس الى وجوده اقادة التحقير  
 بحذف الضمير المتبادر في الصف لانه لم يجرؤوها  
 لان اضافة المعرفة الى التكرار وانه كانت لفظة مفيدة  
 للتحقيق لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود في اللفظ  
 واختلف في صورة كانت الصف فيها مجردة عن اللام

مضاف

مضاف الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل  
 من وجهه فيسوي وجميع البحر من يجفونها  
 على فح في فروع الشجر والكوفية ويجفونها بلا  
 فيه في السوء وجه الاستقبال انهم انما ازيلوا الافة  
 لقصد التحقير فيقف السال الى ابلغ الى اقص ما يمكن  
 منه ويبقى به يقتصر على اهون التحقير ان حذف  
 التوبين ولا يتعوض لا عظمها مع امكانه وهو  
 حذف الضمير الاستقبال عنه باستلزام الصف  
 والذي اجازها بلا فح النظر الى صفة من التحقير  
 في الجملة وهو حذف التوبين واليواني من الاف  
 الثانية عشر التي خرجت منها الاف م التثنية المذكورة  
 وهي خمسة عشر فسا كان فيه ضمير واحد منها ومن  
 تلك اليواني اما في الصف وهي يواني  
 الحرس الوجه بنصب المعمول والحرس الوجه مجرد عن الوجه  
 بنصبه وحس الوجه بحس والحرس وجهها وحس وجهها



وحسن وجهين وأما في المفعول مثل السجدة وجهين  
 وجه برقوقتها وجه قسما والوجه تسعة أحسن  
 لأنه الغير بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصا  
 وما كان في ضمير ان منها أحدها في الصف والآخر  
 في المفعول مثل حسن وجهه والوجه ينصب فيها  
 فهو قسما حسن الاشتغال على الغير الختاج اليه غير حسن  
 الاشتغال على ضمير زيد عما قدر الحاجة وما لا ضمير فيها  
 أو يوافق اسم الوجه وحسن الوجه والمحسن وجه  
 وحسن وجه برقوقتها فيجاء لعدم الربط بالوجه  
 لفظا ولما كان وجود الغير بظاهر في الصف مثل ظهوره  
 في المفعول احتج إلى قاعدة بظهورها وجوده وعدمه  
 فقال متردفت مفعول الصف فلا ضمير بها في الصف  
 لأن مفعولها في فعلها فلو كان فيها ضمير لم يزم تعدد  
 فهي تلك الصف كالفعل كاد الفعل لا يشترط ولا  
 يجمع تشبها فاعله الظاهر وهو كذلك تلك الصف لأن

ولا يجمع تشبها مفعولها وجوده والآي وإذا لم ترفع مفعول الصف  
 بها لن تنصب ونحو فقيرها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها  
 فتوثبت انت الصف بخاصية الموصوف فتقول  
 عند حسن وجهه وحسنه وجهها وتثنى أنت الصف  
 إذا كان الموصوف تشبها مثل الزيدان حسن وجهه وحسنه  
 وجهها ونحوها أيضا أنت الصف إذا كان الموصوف  
 جمعا مثل الزيدون حسن وجهه وحسنه وجهها والفاعل  
 والمفعول غير المتعديين أن اسم الفاعل الغير المتعدي إلى  
 المفعول واسم المفعول الغير المتعدي أيضا إلى مفعول ثان  
 لا اشتقاقه من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد فإذا  
 ضمير المفعول منه أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فيبقى  
 غير متعدي إلى مفعول مثل الصف المشبهة في ذلك إلى  
 فيما ذكر من الأقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول  
 ما لم يسم فاعله وينصبانها ويضافان إليها تقول زيد قائم  
 الارب ومغروب الارب برفع الارب ونصب وجهه وإذا كان متعديين



لا يجوز اخافها الها ولا تبصرها لا يزم الالتباس بالمفعول  
 فاذا قلنا مثلاً زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه  
 في المثال الاول مفعول الضارب وفي المثال الثاني مفعول المعطى او مفعول  
 بالفاعل وفي المثال الثاني مفعول ثان لمعطى او مفعول  
 اول اقيم مقام الفاعل ونصب شيها بالمفعول والمفعول الثاني  
 محذوف وكذلك في مثل الصفة المشبهة المنسوبة تقول زيد  
 نمتي الاب مفعول وفوقاً ومنصوباً ومجروراً الفقير ما شق  
اي كم شق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل  
 او وقع عليه والغير المقصود شمول قسمي الفقير اعني ما شق  
 بزيادة عايزة في اصل ذلك والباء في قول بزيادة اما طرف  
 لقول للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة او طرف  
 اي للموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله ما شق من فعل  
 شامل بجميع المشتقات وقول للموصوف في خرج كثر الزمان  
 والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهره ولا ابراهام  
 في تلك الاما وقول بزيادة عايزة يخرج الفقير الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة وهو اي كم الفقير حيث جفت  
 افعول المذكر وفعل للمؤنث وان كان بحسب الاصل فدخل  
 فيه خبر وشركوهما في الاصل خبر وشركوهما بالحق  
 لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرط ان  
 يبنى اي الفقير من حدث ثلاثي لارباعي مجرد ولا  
 مزيد فيه ليكن البناء اي بناء افعول وفعل منه اذا البناء  
 من الرباعي والثلاثي المزيد في مع الحافظة على تمام  
 حروف متعدي لانه هذه الصفة لانح الزيادة  
 على ثلثة احرف مع استطراد بعضها يزم الالتباس فانه  
 لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي الجرد او المزيد  
 فانه هذه الحروف في الثلثة يحتمل ان يكون تمام حروف ثلاثي  
 مجردا وبعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او يكون من  
 حروف المزيد في اصوله او من ذوا ابره او متزجا  
 منها فلا يبين ما هو المشتق منه فلا يتبين المعنى ليس  
 يكون اي من ثلاثي مجرد ليس عليه ولا عيب ظاهر



لان منها اشتق افضل لغيره اي لغير اسم التفضل كما مر وعود  
فلو اشتق التفضل ايضا منها لالتبس ان المراد ذو جرم وعود  
او زابر لجره او العود وهذا التفضل انما يكون اذا  
بين ان افضل الصفة مقدم بناؤه على افعال التفضل  
وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة  
مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر في الصفة  
والاول موافقة الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس  
فان الافضل اشتق من ثلاث مجرور ليس بكون ولا عيب  
وهو الفضل في ان قصده غير اي غير الثلاثي الجرد يات به  
ان يدل على ان لا حد زيادة فيه على غيره توصل اليه الى غير  
الثلاثي الجرد ظاهر كيكاشد ونحوه مثل هو اشده منه  
استخرج امثال الثلاثي المراد فيه ويبين امثال الكون  
وعلى مثال للعيب حيث قيدنا العيب بالظاهر كالأرد  
نحو اجهل وابله ولكن يرد انه صح على هذا التقدير اشتقاق  
احق على معنى الفضل فان تلاف في بين الجهر والبلاغة وفي

لكن

لكن حكمه يشبهه في نحو احق من ابن هنفه والجواب  
بان المراد بالحق ما يبد ومن اثر البلاغة في انظر كما على  
بما بين هنفه من تعلق خزان وعظم وجور على عطف  
وهو ذو طبع طويل فيل عن ذلك فقال لا عرف بها  
نفسه الاض وتقلد ذات ليله اخوه بفلا تده فلما اجمع  
قال يا اخي انت ان فقه شائبة من حق ابن هنفه فانه  
يقف جواز اشتقاق احق من حق لا يكون به الظاهر فيك  
وان يكون اشتقاق اجهل وابله ليس يكون ان اجهل وبلا تده  
ظاهرة على كمال الشدة وذو لا يقوله لانه لما قل وان درج  
عد احق من قبل ابده حيث قال ونبغ ان يقال من الالوان  
والعوى الظاهرة فانا الباطنة مني منها افعال التفضل  
نحو فلان ابده من فلان واهمق منه وقياسه اي قبال  
الواقع في اسم التفضل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول فانه لو اشتق  
لكل منها قياسا لمطرد الكثرة الالبس فاقصر واعيا الاكثف  
وقد جال للمفعول على غلات القيس في مواضع قبل نحو اعذر لمن



هو أشد مقدورته والوجه لمن هو أشد معلومة وعيا  
هذا القدر أشغل وأشهر وأعرف ويستعمل <sup>تفضل</sup> أكثر  
على أحد تلك الوجه هو استعمال بلاضافة أو من أو اللام  
على سبيل الانقضاء الحقيقي فلا بد من واحد منها لأن وضع  
تفضل الشيء على غيره فلا بد من ذكر البعز الذي هو المفضل عليه  
وذكره مع من والاضافة ظاهر وأما مع اللام فهو حكم المذكور  
ظاهر لأنه يشترط باللام إلى معين بتعين المفضل عليه مذكور  
قبل لفظاً أو حكماً كذا اطلب شخصاً أفضل من زيد قلت عرو أفضل  
أي الشخص الذي قلت أنه أفضل من زيد فعمل هذا لا يخلو اللام  
في فعل التفضل اللهم فوجب أن يستعمل ما مضاف نحو  
أفضل الناس أو من نحو زيد أفضل من عمرو أو مقروناً باللام  
نحو زيد الأفضل فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الأفضل  
من عمرو ولا يخلو ذكر اللام أو من لفظاً أو ماقوله وليس  
بالأكبر فهم صح وانما الغرض للكثرة فقبل من ليست تفضيلاً  
بل للتبعض أي ليست من بينهم بل أكثر حصص ولا يجوز خلوة

عن الكل ايها القوت القوي نحو زيد أفضل لأن يعلم  
المفضل عليه مثل الداء أو يجوز أن يقال في مثل ذلك  
هو المضاف اليه أي أكبر كل شيء أو أنه من مع مجروره أي  
من كل شيء فإذا أضف إلى كم التفضل فله معنى أحدها  
وهو الأكثر أن يقصد به الزيادة أي أحدها زيادة  
موصوفة المقصودة على من أضف إليه أي على ما أضف  
إلى التفضل إليه باعتبار تحققه في ضم بعضهم إلا  
يلزم تفضل الشيء على نفسه وإنما كان هذا الاستعمال  
أكثر لأن وضع فعل تفضل الشيء على غيره فالأولى ذكر  
المفعول بشرط في استعماله لهذا المعنى أن يكون موصوفه  
بعضاً منهم داخل فيهم بحسب مفهوم اللفظ وإن كان  
خارجاً عنهم بحسب الولاية لأن المقصود من استعماله هذا  
تفضل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل  
زيد أفضل الناس أي أفضل من مشاركيه في هذا النوع  
فلا يجوز لهذا المعنى قولك يوسف أحسن خلقه من غيره



ان من الاخوة يضاف اليه والثاني ان يقصد به زيادة  
 مطلقة ان فاني معنيته زيادة مقصودة مطلقة غير  
 مقيدة بانه يكون على المضاف اليه وحده ويضاف الى  
 اسم القليل الى ما اضيف اليه للتوضيح ان لتوضيح اسم القليل  
 وتخصيصها بضاف سائر الصفات نحو مصارع معرف  
 وحسن القوم مما لا تقبل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه  
 فيجوز بهذا المعنى ان تضيق الى جماعة هو داخل فيهم فقولك  
 نبيا عليه السلام افضل فرينش اسم افضل الناس من بين  
 فرينش وان تضيف من جنسك داخل فيهم كقولك يوكوف  
 اخوة فانه يوكوف لا يدخل في جملة اخوة يوكوف وان  
 تضيف الى جماعة تخوف فلا تعلم بفداده ان هو اعلم  
 مما سواه وهو مخصص بفداد لانها متساوية او مكنته  
 ويجوز في النوع الاول من نوع اسم القليل المضاف وهو  
 الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الا افراد  
 افراد اسم القليل وان كان موصوفه مثلاً او مجموعاً

وكذا التذكير وان كان موصوفه مثلاً نحو ذرية الزيدون  
 او الزيدون او الزيد او الهندان او الهندان افضل الناس  
 وهذا اللفظ مشابه لفعل من الذي ليس فيه الا افراد  
 والتذكير في كون المفضل عليه مذكور معه او المطابقة  
 او مطابقة اسم القليل افراد او تشبيه وجمعا وتذكرا  
 وثانياً ليس هو اي اسم القليل مذكور نحو الزيدان  
 افضل الناس الزيدون افضلهم وهند ففصلنا  
 والهندان فضلياً هم والهند افضلان يات من التشابه  
 بما في اللفظ واللام في كونه معوقه واما النوع الثاني  
 من نوع اسم القليل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة  
 مطلقة والقسم العرفي باللام منه فلا بد فيها من  
 المطابقة او مطابقة اسم القليل لموصوفه افراد وتشبيه  
 وجمعا وتذكرا وثانياً للزوم مطابقة الصفة  
 لموصوفها مع عدم قيام مانع وهو امر اجه  
 من التفضيل لفظاً او معنى لعدم ذكر القليل عليه



بعدها و اسم تفضل الذي استعمل من مفرد مذكر لا غير  
 لا لا غير المفرد المذكور كراحتهم لم يحسن اداء التثنية  
 والجمع والثاني الخصيصة بالآخر با هو في حكم الوسيط  
 باعتبار امر واحد بين التفضيل كقولها الفارقة بينه  
 وبين باب اخر فكانا تام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في  
 مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما مظهر  
 المظهر لانه يعمل في المضر بلا شرط لان العمل في المضر ضعيف  
 لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما  
 خص بالفاعل لانه لا ينبغي المفعول به لو كان مظهر  
 او مفعول ان وجد بعده ما يوهي ذلك فافعل ذلك العمل  
 الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من فضل من سبلاه هو  
 اعلم من كل احد يعلم من فضل واما الظرف والحال والتميز  
 فعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال بكيفية واحدة  
 من الفعل نحو زيد افضل منك اليوم والتميز بغيره  
 ما يخلو عن الفعل ايضا نحو طل زيدا وانما لم يعمل الرفع

ولا يجوز الا بغير من ولا بغير الله ان يعلم

اسم التفضيل

لانه هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل  
 لانه لم يعمل بفعله في الزيادة لعمله ولانه لم كان  
 فيها هو الاصل فيه وهو استعماله بين لا يش ولا يجمع ولا يثني  
 بعد من مشابهة عن اسم الفاعل فلا يعمل لمثابهة ايضا  
 الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببا في اللفظ  
 كقولهم زيد افضل بان يقع فعالة او خبر عنه او حالا  
 وهو في المعنى صفة سببية مشتركة بين ذلك الشيء الذي  
 انما عليه وبين غيره مفضل ذلك السبب باعتبار الاول  
 انما باعتبار تقييده بذلك الدال امر او لا على نفسه اي نفسه  
 السبب باعتبار غيره اي باعتبار تقييده بغيره ذلك الاول  
 فيكون باعتبار الاول مفضلا وباعتبار الثاني مفضلا عليه  
 مفضلا بغيره كانه او حاله امر او صفة لصدد محذوف  
 التفضيل مفضلا من ما رايت رجلا احسن في عينه الكل  
 منه زيد فخلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ  
 والكل مشترك بين زيد وبين غيره مفضل باعتبار عين الرجل

كقولهم  
 زيد افضل



مفضل عليه باعتبار عين زيد وانا اشترط ان يكون الفعل  
ثابتا في وفي الفعل ليس له صاحب يعتمد عليه  
ويعمل له مظهر فعلق بذلك صاحب حتى يتبين  
كالصفة المشبهة لا تخطأ رتبة غير رتبة الفاعل  
فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقا المفعول  
او لم يكن مثل زيد ضارب عمر او انا اشترط ان يكون ذلك  
المشتبه كما مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه  
اتحادها بالذات ليجز عنه مثل قولك ما رايت رجلا  
احسن من كل عين من زيد فانها مختلفة بالذات  
بخلاف الكل المخصوص مطلقا المقيد تارة به تارة  
بذلك فانه واحد بالذات مختلف باعتبار اولاد  
عليما هو الاصل في اسم القليل وهو التقاير بحسب  
المفضل والمفضل عليه ليس من المعنى القليل بالنسبة  
كما ينبغي فابדתه وانا اشترط ان يكون اسم القليل  
متفيا اذ عند كونه متفيا يكون في الفعل ويعمل وانا

فان

فلما انه عند كونه متفيا يكون بمعنى الفعل لانه ان احسن  
في هذا المثال بمعنى حسنة وكذا كل فعل في مود لا يخرج  
فعل وهذه العبارة تحمل معنيين احدهما ان يكون احسن  
مثلا بعد التقى بمعنى حسنة لانه اذا استوفى الشق على اسم القليل  
توجه النفي الى غيره الذي هو الزيادة فيقيد انه ليس حسنة  
كل عين رجل فايد اعطى كل عين زيد فبقى اصل من كل  
عين رجل مقيسا الى كل عين زيد اما ان يكون يساويه  
او بانه يكون دونه والمساواة ثاباها مقام المدح  
ورجع المعنى الى انه حسنة في عين كل احد الكلدون حسنة  
في عين زيد فلكونه احسن مع النفي مع حسنة وثانها  
ان يجعل حسنة في سلب القس اليه مجردا عن الزيادة  
عنه لان نفي الزيادة لا يلازم المدح فبقى اصل حسنة  
وتوجه النفي الى احسن رجل مقيسا الى احسن زيد اما  
بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه  
دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى امارايت رجلا



حتى في عينه الكل مثل حسنه في عين ذبه فانتقل الزيادة  
 والزيادة بالمراتب الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد  
 ان يقصد بتفويضها في الزيادة ايضا لانه في الزيادة  
 على ما سواه مع زيادة في وجهه يقصد به عرفا في  
 المسامحة ولو في ضمن الزيادة فانتقل الزيادة ايضا فيحصل  
 من جهة ذلك ان كل كل بين رجل ودون حسن كل  
 زيه وذلك كان الملاح فاقه قلت لو كان ذوال الزيادة  
 القضيية بالنفي يقتضيه جواز عمل المفضل في المظهر  
 ينبغي ان يكون عمله في ما رأت رجلا افضل بوجه من زيه جازا  
 كما جاز في المثال المذكور قلنا في بين المثالين فان  
 المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات  
 والاصل في المفضل ان يكون المفضل والمفضل عليه  
 فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المفضل  
 التفضل فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة  
 ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رأت رجلا افضل بوجه

فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا  
 ضعف في معناه التفضل فله قوة ان يعود حكمه  
 بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر  
 مع انهم لو رفعوا الحصة بالزيادة والكل بالابتداء  
 فسلوا بين احسن ومعهولة ام بين ما عمل في احسن  
 حيث انه لم يفيض في مع الفعيلة وذلك العمل  
 قوله منه في عين زيه باجتناب وهو الكل اذ كل ما  
 ليس معهولة هذه الميضية فهو اجتناب له من هذه  
 الميضية ولا يجوز تحليله بيده ويبيح لانه من هذه  
 الميضية فلا يخرج من هذه الميضية ما عرض له  
 مع الابتداء العامل في المبتداء وان ازال العامل  
 في الحقيقة مع الابتداء لانه التفضل بخلاف  
 ما اذا عمل في الكل بانفعالية فانه لم يبق اجتناب  
 ح فانه من معهولة من حيث انه المفضل ولو قدم  
 قوله منه في عين زيه على الكل لم يلزم التفضل بين احسن



ومع ذلك من حيث انكم التفضل ولكن في معناه تفصيل  
 ديك وكذا الوقي بهنر العباد ما ديت رجلا  
 من الكحل في عينه هو الكحل من عين زيد لا يخلو عن كذا  
 وتنفيد انفسا مع انها ليسا من قبل العباد الشرف  
 الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها  
 ولا فرق مسئلة الكحل وبين شرائطها وما برعها على  
 وجب مطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصا اراد  
 بين ما ان الغير غيرها غير محض فيما ذكر بل يكثر منها  
 بعبارة اخرى من غير ترتيب غير ترتيبه وتقبل هذا القريب  
 الى ما انشده بسجوده واستشهد به في اثنان هذه المسئلة  
 ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولما ان تقول  
 ما ديت رجلا احده في عينه الكحل من عين زيد باقفا  
 من عين زيد مقام منه في زيد وهو اخر منه بقدر  
 ضميره وكلمة في ولور في لفظا لعين من العين الكف  
 من زيد كان اخر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل  
 تقدير فاللفظ عما كان عليه قبل هذا الغير لان اصل الكحل

عين زيد واللفظ عما حذ والمضاق فانه لو كان كذلك  
 لا يكون من قبل تفضل الشئ عما قبله اذ بعد الكحل  
 فان قدمت على اسم تفضل ذكر العين النكاه الكحل  
 فيها مفضل لا عليه قلت ما ديت كعين زيد احده  
 فيها الكحل كان اصل ما ديت عين احده فيها الكحل  
 منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى  
 عن ذكره ثانيا وتقديره ما ديت عينك مماثلة لعينه  
 في اصل الكحل احده فيها الكحل من عين زيد ونقول  
 معناه ما ديت عينك عين زيد في كونها احده الكحل  
 منه في غيرها وبلزم من هذا على ابلغ وجان الكحل في عين  
 زيد حسنا ليس عين غيره وانما جازت هذه الصور  
 وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعنا فعل بالابتداء لانها  
 فرع الاولى والان من التفضيلة مع مجرورها مفقودة  
 فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ادرك منصوب عما انصفه  
 مصدر محذوف والقلت ما ديت كعين زيد الى آخره

من حيث جازت هذه الصور



قولاً يماثل قولاً الشام وانما تركت صدر البيت ليكولاً  
 مندياً يما هو مبدأ المماثلة وتركته موصوفاً  
 في المثال وان كان المثال الكامل في ذكره  
 هو في مقابلة قوله وادياً وهو مذكور لأنه كان  
 في مقام بيان الاختصاص في المثال المذكور أولاً  
 ونام البيت مع ما يليه مررت على واد السباع  
ولا اراى كواد السباع حين يظلم وادياً اقل به  
 انوه تأية واخوف الازما وفي الاسار يكا  
 اصله لا اراى وادياً اقل به ركب منهم في واد السباع  
 فقدم واد السباع واستغنى عن ذكره ثانياً الركب  
 اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكي الانس  
 والثانية من ابي او ابي كالتجذ من جبي وحتى هو  
 المكث والثاني وسادياً من السرى وهو الشبر  
 في الليل فقول اراى امام روية البصر ومن روية البصر  
 فعل الاول وادياً مفعول وكواد السباع حال منه

قدم عليه

قدم عليه وعلى الثاني وادياً مفعول الاول وكواد السباع  
 مفعول الثاني وعلى التقديرين يبين بظلم طرق تشبيه  
 المستفاد من الكاف والواو في ولا اراى اما انما  
 او حاله واقل مفعول وادياً الجار في به مطلق باقل  
 والجور عابداً الى وادياً وركب في اقل بجملة انوه  
 صفة له ومائة تخير عن نسبة اقل الى ديك او مفعول  
 على المصددين الى انبان ثابتة واخوف عطف اقل  
 وهو بمعنى المفعول اسند لا خيراً وادياً والمفعول وادياً  
 اقل به ركب منهم بواد السباع واخوف مفعول ما  
 غما وفي مصددين وسادياً اس ركباً سادياً مفعول  
 وفي المتن مغريراً وادياً اقل واخوف في كل وقت  
 الا وقت وقاية سادياً تقول مررت على واد  
 منتهى السباع للكثرها فيها والحال اني لا اراى  
 مثل واد السباع حين احاط بالظلام وادياً ليكن  
 لوقوف الركب به اقل من توقفهم بواد السباع ويكون



ذلك الودى اخوق من وادى السباع في كل وقت من  
 الاوقات الا وقت دق الدنطار كيا ساريا اسيرا  
 باليل فيمن الآفات والمخافات ولو عزت بالعبادة  
 الاولى لقلت ولا ارى واديا اقل به ركبنا انوه  
 منهم بوادى السباع ولو عزت بالعبادة الشافيه  
 لقلت ولا ارى واديا اقل به ركب انوه من وادى  
 السباع ولما فهم المص الكلمه الى انهم اشد عروج  
 علم من دليل الاختصاص كل واحد منها ولو يكتف  
 بذلك القدر من مدد مباحث الكم يتعرفه فلما  
 وصلت القوية لما مباحث الفعل سلك الطريقه وشرها  
**الفعل ما دل** اس كلمه دلت على معنى كائن في نفسه  
 اس في نفس ما دل به الكلمه واما ان يكون الغ  
 في نفس الكلمه ولا تلتها عليه من غير حاجه لاسم كلمه  
 اخرى اليها الاستقلال بالمفهومية ويمكن ارجاع ضمير  
 في نفس المعنى واما ان يكون المعنى في نفسه استقلالاً بالمعنى  
 فراجع كونه المعنى في نفسه كونه في نفس الكلمه الى امر واحد

بحث الفعل

وهو استقلال بالمفهومية لكنه المطابق لما ذكر في وجوبه  
 جاء الغير الى ما ذكر لا يخفى اعلم ان الفعل مشتق عن  
 معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها  
 الزمان وثالثها النسبة الى علمها ولا شك ان النسبة  
 فيها معنى في نفسه هو الال للاحاطة طرفها فلا يستقل  
 بالمفهومية فالمراد به في نفسه ليس تلك النسبة  
 ولما وصف ذلك المعنى بالاقراءه بالزمانين ان يكون  
 المراد به الحدث في المراد بالمعنى ليس معناه المطابق بل  
 اعلم ان لا يخفى الا في ضمن التضمن فيخرج هذا القيد  
 الحرفي لانه ليس مستقلاً بالمفهومية مقفرة وضعها  
 باحد الازمة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه  
 فهو مقفرة بعد صفه للمعنى يخرج به الاسم عن حد الاسم  
 وبقولنا وضعها يخرج اسما الاقوالا ان جميعها مقفولة  
 عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه افعال النخلة  
 عن الزمان نحو وعي كاد لا قرأه معنى بحسب الوضع ويصدق



على المضادع انه افرافه باحد الازمنة الثلاثة لوجود  
 الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل موضع بواحد  
 وانه عرض الاشتراك مع تعدد الوضع ومنه قوله  
 ان دخول الفعل دخول قد لانها انما تستقبل  
 الماضي الى الحال او للقبيل الفعل او لتحقيقه و  
 شيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول السين  
 وسوق كدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني  
 على الاستقبال البعيد ودخول الجوزم لانها وضعت  
 اما لشيء الفعل كالموت او لطلبه كلام الامر والامر  
 عنده كلامها او تعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط  
 ولكن من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل وحقوق  
 ثالثا ثبت عطف على دخول قد وانما ضي بطوق  
 ثانيا ثبت لانها تدل على ثابته الفاعل فلا تلحق الابل  
 فاعل والصفة استغيت عنها بما يلحقها من حركة  
 الدلالة على ثابته او ثابته فاعلها فلا يجرم اخضا للفعل

سكنة

ساكنة حال ثابته ثابت احراز عن الحركة لا  
 ختصامها بالاسم والحقوق نحو تاء فعلت اذ ادخل نحو  
 تاء فعلت الضما بالمتصلة البارزة الحركة الرفع  
 فدخل فيه تاء فعلت ايضا وذلك لانه ضمير الفاعل  
 لا يلحق الا باله فاعل والفاعل انما يكون للفعل  
 وفروعه وخط فروعه عند بنه احد نوعي الغير خرد  
 عن لزوم تساوي الفروع والاصل وخط البارز  
 بالمتن لان السنك اخف واخضر فهو بالقيم البق  
 واجد الماضي ما دل على فعل دل بحسب الوضع  
 فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك  
 الذي انت فيه قبلة ذاتية يكون بين اجزاء الزمان  
 فانه تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض اقسامها  
 لا بحسب الزمان فلا يترجم ان يكون للزمان زمان فقول  
 ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك  
 بخبر ما عداه والمراد بالموصل للفعل فلا يتقصص



مثل اسمه والمراد باللال ما هو بحسب اللفظ  
 فلا يتقضى منه بل يضرب وجمعه يان ضربت  
 ضربت مبنى على الفتح خبر مبتداء محذوف أي هو مفعول  
 لما في مبنى على الفتح لفظا نحو ضرب أو ضربا نحو  
 رمى أما البناء على الحركة دونه السكون الذي هو الأصل  
 في المبنى فلشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم  
 نحو ضرب يضرب في موضع ضارب وشرطا وجزاء  
 تقول إن ضربتني فربك في موضع أن تضربني فربك  
 وأما الفتح فكونه أخف الحركات مع غير الضمير المرفوع  
 المتحرك فإنه مبنى على السكون معه خوفا من أن يضربا  
 كراهة اجتماع أربع حركات فيها هو كالجملة الواحدة  
 لشدة انشغال الفاعل بفعل وإنما قيد الضمير المرفوع  
 أحراز عن خوفاً فإنه أيضا مبنى على الفتح وإنما  
 قيد الضمير المرفوع بالمتحرك أحراز عن مثل ضربا فإنه  
 أيضا مبنى على الفتح ومع غير الواو فإنه يفهم معها الجائزها

لفظا

لفظا كضربوا أو تقدير كرموا المضارع ما شبهه  
 أي فعل شبه الاسم بأحد حروف ثابت أي حال كونه  
 مبنيا بأحد حروف ثابتين في أوائله يعني الحروف التي  
 جمعها كلمة ثابت وهذه المشابهة إنما تكون  
 لو قوعه أي وقوع ذلك الفعل مشتركا بين زمان  
 الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا  
 بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بآية عطف  
 على وقوعه أي تلك المشابهة إنما تكون لو قوع الفعل  
 مشتركا ولو تخصيصه من زمان الحال والاستقبال  
 يعني الاستقبال بالثبوت فإنه للاستقبال القريب  
 أو سوف فإنه للاستقبال البعيد كما كان  
 الاسم مختص بأحد معانيه بواحدة القرائن وإنما  
 عرق المضارع لمشابهة الاسم لأنه يتم مضافا  
 إليه ما ومع المضارع في اللفظ المشابهة  
 مشتقة من الضمير كالأشبهين أو تضاعف من واحد



فيها اخوان وضاغاف الهمة من تلك الروافد اربعة  
 للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا مثل اعراب والفتحة  
 له اي للمتكلم المفرد اذ كان مع غيره واحدا كان ذلك  
 الغير او اكثر مثل نضرب وكانها ما اخوذا من انا  
 ونحن والتاء للثاني مطلقا واحدا كان او ثني  
 او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا والمؤنث الواحد  
 والمؤنث غيبة اي حال كونه المؤنث والمؤنث غائبا  
 او ذي نية والياء للغائب غيرها اي غير القسيتين  
 وهما واحد المؤنث وضماء فعوليه غيرها بالرفع  
 البديلة من الغائب لانه واذ لم يعرب بالاضافة موقفا  
 لكنه خرجت بها عن النكارات الخمسة فهو في قوة النكارة  
 الموصوفة او بالتب حاد وهو الاول الموقوف  
 وحروف المضارعة مضمومة في الرباعي فيها كاهة ما  
 على اربعة ارفاصية كيدرج اولها كيزج ومفوعة  
 فيما سواه اي فيما سواها كما في ما جده على اربعة ارف

مثل تدريج ويستخرج ومحوها ولا يورب من بعض  
 غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان  
 هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع  
 صحيح ان يتعلق به قوله اذا لم ينصب به نون توكيد  
 ثقيلة كانت او مخففة ولا نون جمع المؤنث لانه  
 اذا انفصل به احدهما يكون مبتكرا لانه انما يكيد نشدة  
 الاقطا صار يتزلة جزا الكلمة فلو دخل الاعراب  
 قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها  
 لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث  
 في المضارع يفتقر الى يكون ما قبلها ساكنة المشابهة لها  
 نون جمع المؤنث في الماضي فلا يقبل الاعراب واعرابه  
 دفع ونصب وبشارت الاسم فيها وجزم تختص به  
 كاي بالاسم فالصحيح منه وهو عند الحاجة ما لا يكون  
 حرفه الاخر حرف علة الجزم عن ضمير بارز مرفوع  
 متصل به للتشبيه مذكرا كان او مؤنثا مثل يفر بان



وتنزيان ويجع المذكور مثل يفر يون وتقر يون والموت  
 مثل يفر يوت وتقر يوت والمخاطب الموت مثل يفر يوت  
 اربع صنع يضرب في الواحد الغائب المذكور  
 في موضعين في الواحد الغائب الموت والواحد المذكور  
 المخاطب افر في الواحد المنظم ونضرب في التك  
 مع الفجر بالضم في حال الرفع والفتحة في حال النصب  
 لفظا ان حال كون الضمة والفتحة لفظين قوله  
 لفظا متعلق بالضم والفتحة كبيرها والسكون  
 في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع  
 المنصوب به ذلك الى الضمير البارز المرفوع في حال الجزم  
 والنصب فانه انصب تابع للجزم كما ان النصب في الاسماء  
 تابع للجزم مثل يفر باه وتنزيان ويقر يون وتقر يون  
 وتقر يوت ولم يفر باه ولم يقر يوت الى اخرها والمضارع  
 المنصوب الاخر بالواو والياء بالضم تقديره في حال الرفع  
 لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعوه ويرى

والفتحة

والفتحة لفظا في حالة النصب تحذف الفتحة نحو  
 لم يدعوه ولم يقرى والمذكور يحدق الواو  
 والياء في حال الجزم لانه الجازم لما لم يجد حركه  
 اسقط الحرف الثاني لها نحو لم يفر ولم يقر  
 والمضارع المنصوب الاخر بالالف بالضم والفتحة  
 تقديره لانه الالف لا تقبل الحركة تقول يقرى ولم يقرى  
 والمذكور يحدق الالف في حال الجزم تقول لم يقرى  
 ويرتفع المضارع اذا جرد عن الناصب والجازم  
 نحو يقرى زيد سواء كان العامل فيه هذا الخبر كما  
 هو المتبادر من عبادته وذلك مذهب الكوفيون  
 وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الهم كافي زيد  
 يقرى ارضا رب او مرتت برجل يقرى ورايت  
 رجلا يقرى وانما ارتفع بوقوعه موقع الهم لانه  
 اذا يكونا كاسم فاعطى اسما عرب الهم واقووه وهو الرفع  
 وذلك مذهب البصريين وارجو ان يرفع في موضع

الاضافة

الفتحة



لا يقع فيها موقع الاسم كذا في الصلاة نحو الذي يغرب  
وفي نحو يقوم وسوف يقوم وفي نحو كاذب  
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب نحو الذي  
يغرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك  
تقول الذي ضارب هو ضارب خربت مقدم  
عليه وكذا قايما الزيدان وكيفت وقوعه موقعه  
وان كان الاعراب مع تقدير اسم غير الاعراب مع  
تقديره فعلا وعنه نحو يقوم ان يقوم مع الرفع  
الاسم لا يقوم وحده والسين صار كاحدا في الكلمة  
وسوف في حكم السين وعن نحو كاذب يقوم به ان  
الاصل فيها الاسم وانما عدل عن الاصل كما جرى في باب  
افعال المقاربة وينصب اسم المضارع بانه ملفوظة  
ولم قال الفاء اصله لا ابدل الالف نونا وقل النون اصله  
لان فقم كشيء ان شيء وقل سيو يد انه في راسه  
واذن قبل اصله اذاه فحفف وقبل اصله اذا فخرقة فز

لكن

عوضا عن الضاق اليه وكي وبيان مقدرة بعد حتى  
نحو سوت حتى ادخلها او بعد لام كي نحو سوت لا دخلها  
وبعد لام نحو دوهي لام الجان الزائدة في مكان  
المنفي نحو ما كاه الله بعذبهم لان هذه الثلاثة جوار  
فيمنع دخولها على الفعل لا يجعله مصدرا فيقدر  
ان المصدرية وبعد الفاء نحو ذرتي فاكركم وبعد الواو  
نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لا تأكل السمك  
او تبطني حقي فاقا الواو والفاء عاطفتان واقفان  
بعد الانشاء وقد امتنع عطف الجزاء على الانشاء  
فجعل مفردا يكون من عطف المفرد على المفرد المفرد من ذلك  
الانشاء فيكون المعنى في ذرتي فاكركم ليكن زيادة  
منك فاكركم مني يالك وفي لا تأكل السمك وتشرب اللبن  
لا يبين منك ياكل السمك وتشرب اللبن معهما فان  
التي نصب بها الفعل المضارع مثل اريدان بحسب  
مثال النصب بالفتح ومثل ان تصوموا خير لكم مثال النصب



النون وكلية ان التي تقع بعد الف اذا لم يكن بمعنى الظن  
 هي ان الحفظة من ان النقلة لان الحفظة للتحقيق  
 في العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع  
 فلا ينسب اليه وليست ان الواقعة بعد العلم هذه ان  
 الناصبة نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان  
 التي تقع بعد الظن فيها الوجه الا ان الظن باعتبار دلالة  
 على غلبة الوقوع يلازم ان الحفظة الدالة على التحقيق  
 وباعتبار عدم اليقين يلازم ان المصدرية فيصح وقوع  
 كل ما بعده فيجرى في ان التي بعده الوجه اولي مثل  
 لي ابرم ومفاتها اي معنى لم ينفى المستقبل  
 مؤكدا لا مؤبدا ولا يلزم ان يكون في قوله تعالى  
 لي ابرح الارض حتى ياذن لي الي تنافض لان  
 يقتضي التايد وحيث ياذن الاتساع واذن التي تنب  
 بها المضادع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها  
 لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد

على

على ما قبلها لا ينسب لانها الضعيف لا تقيد وان قيل  
 فيما اعتمد على ما قبلها فصا كانه متيقنا حكما  
 وكان عطف على لم يعتمد اي ينسب المضادع اليها اذا  
 لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل  
 المذكود بعدها مستقبلا للكونها جوابا وجزاء  
 وهما لا يمكنه الا في الاستقبال فانه فقد احد  
 الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكفو لك  
 بخذك اذن اهلك كاذبا وكلاهما كقولك  
 بخذك انا اذن اظنك كاذبا وجب اليه فهو مثل قوله  
 لم قال سلمت اذن تدخل الجنة مثل مثال لا يحتمل  
 الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله اذالم  
 يعتمد ظرف لانفعا المحو ومعهما كالثالث اليه  
 وقوله اذن تدخل الجنة في المبتداء فيمثل اذ  
 هذا المثال على طريقة تيسر اخواتها الا انه لما كان  
 انشفا المضادع بها مشروطا بشرطه انشاها في المبتداء



واذا وقت اذا بعد الاول والقاء فالوجه  
جائز ان النبي بنا على ضعف الاعتماد بالعطف  
لاستقلال المعطوف لان جمل والرفع باعتبار الاعتماد  
بالعطف وان ضعفه وكى الى ينسب بها المضارع  
مثل من كى ادخل الجنة ومفناها النسبية الى سببه  
ما قبلها لما بعدها كسببه الاسلام لا دخول الجنة  
في المثال المذكور ومن الى ينسب بها المضارع بعد هذا  
نحو بتقدير اذ كان الى المضارع مستقبلا بالنظر  
الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان الكلام مضيا  
او حالا او مستقبلا بمعنى كى الى حال كونه بمعنى  
الى السببية او الى الانتهاء الفاعلية مثل اسلمت خذ  
خل الجنة مثال له بمعنى كى لاستقبال المضارع بالنظر  
لما قبلها او بالنظر الى زمان المنكح ايضا كونه سر  
حتى ادخل البلد مثال له بمعنى كى او الاو لاستقبال المضارع  
بالنظر لما قبلها اما بالنظر الى زمان المنكح فيحمل بكوهاميا  
او حالا او مستقبلا واسير حتى يقبل السر مثال له بمعنى الى

والاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل  
حتى الى الين زمانا الى الحال تحقيقا الى طريق التحقيق  
بانه يكون هو زمانا الى الحال بعينه ويجوز مثالها وحكاية  
الى طريق الحكاية تقول كنت سررت امس حتى ادخل البلد  
فادخل في هذا الموضع حكاية الى الال لافقية كانه كنت  
في زمانا الاخر هبئت هذه العبارة وتحكيها في زمانا الكلام  
يما كان هبئت وكان ما بعد حتى في هذه العبارة مرفوعا  
فابقته عاما كما عليه وحكمة فقول ما الحكاية ايضا كنهان الدخول  
بكونه مرفوعا اذا لم يكن تقيدا لانها علم الاستقبال كانت الى  
حتى عند هذه الاداة حرف ابتداء لا جارة ولا عطف  
ومع كونها حرف ابتداء ان مبتدأ بها كلام متشاقف  
لانها تفسد بعدها مبتدأ بكون الفعل خبرا لكونه حتى داخله  
يلازم كانه هو بعضه فيرفع الى ما بعد حتى لعدم التماثل  
والجزم ونحو السببية ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها  
بحصل الاتصاف المعنوي وان في الاتصاف اللفظي مثل مرفوعا



حتى لا يرجو أنه الآن مثال لما اريد الى حال تحقيقه فانه  
قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثم امره بوجوب  
هذين الامرين ان يكونا في عند رادة الحال في ابتداء  
وجوب سببه ما قبلها لما بعدها امتنع نظر الى الام  
الاول الرفع امر رفع ما بعد حتى في قوله كان سيرا  
حتى اخذها في وقت حصوله كان الناقصة في هذا  
باتي بجعل كان فيه ناقصة لانها لم تكن  
حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها في الناقصة  
بلاخر ففقدت الفتح وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في  
قوله اسرت حتى تدخلها لانها كقوله ما بعدها  
خبر مستأنف مقطوع بوقوعه وما قبلها  
سبب لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجوب وقوعه  
فلزم حكم بوقوع السبب مع الشك في وقوعه  
وهو محال وجاز الرفع في وقت حصوله كان الناقصة  
مخوفا كان سيرا حتى ادخلها فانه معناه ثبت سيرا فانما

الآن ولا فساد فيه وجاز انهم صار حتى بدخلها بالرفع لان  
السير الذي هو السبب في هذا المقام محقق والشك  
انما هو في نفي القائل فيجوز ان يكون السبب محقق  
الحصول فقولوا انهم عطف بتقدير جاز على جاز في النامة  
لا على كان سيرا حتى ادخلها لعدم صلاحه تقييد بقوله  
في النامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ عكلا وجاز  
في كان سيرا حتى ادخلها في النامة ارجاؤ الرفع في هذا  
لزم في وقت حصوله كان النامة فعلى هذا قولهم  
صار عطف على كان سيرا ولا فساد ولا مكي  
التي تنصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت  
لادخل الجنة وانما يفقد ان بعدها لانها جازية  
ولام المحو التي تنصب بها المضارع هي لام تأكيد  
للتنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليقربهم  
او معنى نحو لم يكن يفعل وهي ايضا جازية ولهذا  
يفقد بعدها ان فان قيل ازا صار الفعل بفتح المصدر



بانه المقدق فكيف يصح الحمل قبل على حدق المضار من  
 الاكل ما كان مفعلة الله ليعذبهم اي من الخبز ان ما كان  
 الله زانعيهم او عيانا ومن الصدور بكم الفاعل اي ما كان  
 الله مقدمهم والفاء التي تنصب المضار مع بعدها تنقد  
 فقد وان بعدها لا تنصب المضار مع مشروط بشرطين  
 احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لانه  
 العدول من الرفع الى النصب للتبصر على السببية حيث  
 يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يعضد السببية لا  
 يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي  
 قبل الفاء احدا لشيء السنة ليعب تقديم الانشاء  
 او ما في معناه من النفي المستدعي جوابا عما عن نوح كونه  
 ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر  
 مخوز دن فاكرمك اي ليكر منك ذبارة فاكرم من  
 او نهى نحو لا تشتم في اخر بك اي لا يكر منك تشتم فف  
 منه ويندج فيها الدعاء اللهم اغفر لي فاغفر ولا توفد



فاهلك

فاهلك او استغفها من نحو هل عندكم ماء فاشربوها اي  
 هل لكم منكم ماء فترب فيه او نفي نحو ما ثابنا فخذتنا  
 ان ليس منك اشارة فتدبث مني ويندج في غير النقص  
 نحو قولك انزل علي ملك فيكون معه فغير الاستغفار  
 نفي فعل فندج في النفي او نفي نحو ليت لي مالا فانقصه  
 اي ليت لي ثبوت مالا فانفاق منه وبطل فيه ما وقع  
 على صفة الرجز نحو ليت لي بلغ الاكثا سبب السوء فاطلع  
 بالنصب على ردة حفص او عرض نحو لا تنزل فقيت خيرا  
 ان الا يكون منك نزول فاصابة برفع جملة هذه الموافقة  
 مع السببية مقصود والفاء تدل عليها وما بعدها  
 في تاويل المصدوم معطوفة على مقصودا ومفهوم ما قبل الفاء  
 واما نحو سائر كمنزل بن تيم والحق بلحمار فاكثر كما  
 بدون تقديم احدا لشيء السنة فمخول على فردة الشعر  
 والواو التي تنصب بعدها المضار مع تنقدير ان بعدها  
 مشروط بشرطين احدهما لجمعها اي مصاحبة ما قبلها



لما بعد فها والاف لولا والجميع دائما وفيها ان يكون ما قبلها  
ان قيل الولا هو مثل ذلك ان ما ياتى الواقع الفاعل كونه احد  
الاشياء الست المذكورة وامثلة لها امثلة لها بغيرها بال  
الفاعل لولا كما تقول مثلا ذنبا وكرمه ان ينجى الزيادة  
والاكرام والاعمال السعدية والبدنية منك اكل السعد  
مع تشرب البدن وبنها هذا القياس واولا التي تنصب المضارع  
بعدها بتقدير ان يشترط معي لا اله الا ان يشترط  
انه يكون معي لا اولا الداخلة على ان المفردة بعدها  
لا ان ان ايضا داخل في مفهومها والايضام مع تقدير  
بعدها كما ان نحو لا الزمك او تعطى صغ وغيره بتقديرها  
بالي بناء على مصدر مجزوء ربا والى معنى الى نحو لا الزمك  
الى اعطائك صغ والعاطفة المذكورة في الواقع العاطفة مطلقا  
شأن كانت صادرة في العاطفة المذكورة اولا كما وان كانت  
منها فنم اشترط ما ذكره من الشرط لصحة تقديرها بعدها  
ينصب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه كما مر

١٨  
نحو انجي نركب زيدا ونستم وقتنم او نستم  
فتم ليس من الحروف العاطفة المذكورة وتقدر ان  
بعدها لولا والفاعل بشرطها بالشرط المذكورة  
فيها فتقول في العاطفة اذا كان مفعولا فهو مفعول  
على اولا المعدود التامة بتقدير ان اعني قوله وحتى  
اذا كانت قبلا او على اخرها وهو او بشرط معي لا  
انه اولا ان وقبل هو مجزوء ومعطوف على اخره في قوله  
وبانه مقدوم بعد ص وظاهر ان هذا وان كان  
ايضا للفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على تقدير الاول  
ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر  
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خفت به يلزم  
تخصيصه وليس في الواقع مخصوصا به كما سبق من بيان  
في ثم انما ويرد عليه انه كان المنكسر ذكرها  
منه مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا  
ويجوز انظرها وان مع لام كي نحو جئت لانه لم يمت



ومنه ما ملق بها من اللام الزائدة فتحو اوردت لانه تنقو  
 ومنه الحروف العاطفة فتحو عني خيامك وان ذهب  
 لان هذه الثلاثة تدخل على اسم مخرج نحو مخرجك ملاك ام  
 او ابعني قريب زيد وعقبه ووردت لغريك فجازا به نظر  
 معها ما يقبل الفعل المخرج وهو ان المصدرية واما  
 لام الجود فلما لم يدخل على الاسم المخرج لم يظهر بعدها  
 ان وكذا حتى لانه الاغلب فيها ان يستعمل بنفسه كقولهم  
 بهذا المعنى لا تدخل على اسم مخرج وحمل عليها التي يعنى الان  
 المعنى الاول اغيب في التي يليها المضارع واما الواو  
 والقاء واو ولا نه لا اقتضت نصب ما بعدها للنصب  
 على مع السببية والجمعية والاشتهار ما كقولهم انصب  
 فلم يظهر الناصب بعدها ويجوز ان لا يدخل  
على المضارع المنفوق بها في مودة دخول اللام يعني  
 عليها ان لا يكثر اه اللامين المتواليين لام كي ولام  
 لا نحو قولهم لا يلبس اهل الكفا واعلم ان الناصبة

نحو

تنقو غير ما وضع المذكورة كبر اسم غير من لفظها نحو  
 قولهم تسع بالمعنى كبر من ان نراه او مع على  
 الشدة وكقولهم الا بهن اللدني اعتر الوعد الحرب  
 في الرواية النصب ولكن ليس بعباس كما في تلك الموضع  
 ولذلك لم يذكرها وتخرج من المضارع ولم يولد لام  
 الام ولا المنقلة في مع الزمان ازعما اذا عمل  
في مع النفي وهذه الكتاب تخرج فعلا واحدا وكلم المجازات  
 التي تخرج من المضارع بكلم المجازات الكلما الشوط والجر  
ان يغيرها من الكس ويغيرها من الحروف ولهذا  
 اختار لفظ الكس والخروج من هاء فعلا كقولهم الكلما المجاز  
 ان ومهما وازما وحشا فاد وحيت تخرج من المضارع  
 مع ما واما بدونها فلا واين ومنه وهما تخرج من  
المضارع مطلقا كقولهم ما ولا وما ومنه ان  
 وان واما تخرج من المضارع مع كيف واذا فشا له  
 يعني في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيف فلا معنى عموم الاحوال



فاذا قل كيف تقرأ اقرأ كأن معناه على أن حاله وكيف  
 تقرأ أنت أنا أيضا اقرأ عليها ومن المتعذر كقول  
 قراءة قرأت في جميع الاحوال والكيفية وامامه اذا قل  
 كلما الشرح اننا نخرج من نصها معنى ان التي هي مفعولة  
 للامام وادام مفعولة للامام المقطوع به بان مفعولة  
 عطف على قولهم اي ونخرج المضادع ياه المقدنة ونحو  
 بيان ان شاء الله تعالى فلم القلب المضادع ماضيا ونفقه ان  
 نفى المضادع ولا يبعد لجعل الخبر انما اما هو اقرب اليه  
 ماضيا ولما مثلها ان مثل له في هذا القلب ونحوها  
 لما بالاسم انما استغراقا زمانة الماضية موقفا لانفا  
 لما وقت الكلام بلما تقول ندم فلا ولم ينفعه الندم  
 ان يعقب ندم ولا يبرم كتم استغراقا نفى الندم لما وقت  
 الكلامها واذا قلت ندم زيه ولما ينفع الندم فادبتم ان  
 ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي وحذف  
 ايضا لما يجوز حذف الفعل المنفي لانه دل على ما يدل نحو

شاذ

١٨٢  
 شاذ وقت الذي يتوكل انما ادخلها ونحوها كيف بعد ما  
 وة الشرح عليها فلا تقول ان لما نغرب ومن لما نرب  
 كما تقول انما نرب من انما نرب وما كان ذلك لكونها  
 قاضية فورية بين الغامل ومفعوله ونحوها ايضا بكما راها  
 غالباً في المتوقفة اي المتوقفة بفعل مرتبة متوقفة تقول  
 لما يتوقع / كوب الامير لما يرب ويستعمل في المتوقفة  
 ايضا نحو ندم فلان ولما ينفعه الندم ولما الام  
 هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء  
 نحو ليعرف لنا الله وهي مكسورة وفتحها وقد سكن  
 بعد الواو والمفاء ونحوها ثبات طائفة فليصله  
 ونحو ليقض ولا انتهى هي لا المطلوب بها الزك ان  
 نرك الفعل وهي تدخل على جميع انواع المضادع الى اللقاء  
 والمفعول محال او غائب او متكلم او كل المحاذات  
 المذكورة من قبل تدخل على الفعلين ليسية <sup>الفعل الاول</sup> <sub>الفعل الاول</sub>  
 ومسية <sup>الفعل الثاني</sup> <sub>الفعل الثاني</sub> ان تجعل الاول كبير والثاني



وفي شرح المص وكم الجازاة ما نفضل على شئ من الاول  
 سبب الثاني ولا شك ان كل الجازات لا تجعل شئ  
 سبباً لشيء و المراد بجعلها الشئ سبباً ان المنظم  
 اعز سببه شئ بل ملزوم به شئ وجعل كل الجازات  
 الـ عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سبباً حقيقياً  
 للثاني لا خارجياً ولا ذهناً بل بفرض المتكافئتها  
 تنسب اليها في صورته السببية للزوم  
 واللازم كقولك ان نشئ اكرمك فاشئ سبباً  
 حقيقياً للاكرام والاكرام سبباً حقيقياً للاحكام  
 ولا خارجاً لكن المنظم اعز تلك النسب بينهما اكرام  
 الاخلاق يعني انه منها يكاني بعينه الشئ الذي هو  
 الالهية عند الناس سبباً للاكرام عنده و شئنا ان  
 هذان الفعلان اوها شرطاً لانه شرط لتحقيق  
 الثاني وثانيهما جزء من حيث انه يبنى الاول  
 ابتداءً على الفعل فان كان ان شرط والجزء  
 مضارع عن نحو ان تزدن ازدك او الاول فقط

مضارعاً

مضارعاً نحو ان تزدن فقد زدتك فالجزء واجب  
 في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما تنضمها  
 مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعاً والوجه الثاني  
 فبعد الوجهين الجازم لعلقه بالجزء وهو اداة الشرط والرفع  
 لفعل الغلق ليدل على المانع والفعل بغير المحل  
 نحو ان ان زيداً او آية او اية و اذا كان الجزاء ماضياً  
 بغير فعل فاضاً تفصيل للماض نحو ان خرجت فخرجت او معنى  
 نحو ان خرجت لم يخرج ويحتمل ان يكون تفصيلاً لفعل  
 بغيره بقدره وكان ملفوظاً كقولك ان يشرق فقد  
 سرت ان لم يبق او مضروباً مقدراً كقولك ان كان  
 فيصه قد مر قبل فصدقت ان فقد صدقت لم يخرج الفاء  
 في الجزاء لتحقيق تأخر في الشرط في تعليق معناه لا استقبال  
 في سقوطه فيمن الرابطة كقولك ان اكرمت اكرمك وان  
 اكرمت اكرمتك وانما قال بغير قد ليجز عنه المانع لتحقيق  
 الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تأثير فيه كقولك ان اكرمتك اليوم



فقد اكرمك امس لوجوب دخول القافية وان كان  
 الاصل مضافا مضافا او مضافا بلا اثر اذا كان  
 مضافا بل فانه مندوج فيما سبق لكونه مضافا وبلا  
 حيث يجب القافية لعدم تأثير اداة الشرط فيه  
 قالوا لا اثنا بالقاف وتركها لان اداة الشرط تؤثر  
 في تغير معناه كما تؤثر في الماخ فيثوني بالقاف وان  
 وتغير المعنى حيث خلت المعنى الاستقبال في كماله  
 التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قولنا ان  
 منك الف يغلبو القين ومن عاد فستم ادمه والا  
 ان وان لم يكن الجاء ماضيا او مضار عامدا كودير فالقاف  
 لازمة في لان الجاء حاقا ماضيا بعد لفظا كما تقول ان  
 اليوم فقد اكرمك امس تقدير اكرمك ان اكرمك اليوم  
 فاكرمك امس بقدر فقد اكرمك وعكس كالا تقدير  
 لان اثر الجاء في الشرط لا في الفاء وهي الفاء  
 واما جملة اسمة او ام او امودعا او استقرها مضافا مضافي

بما اول اول الى غير ذلك كالتن والفرس وفي جميع هذه المواضع  
 لان اثر الجاء في الشرط في الجاء في مضافا الى الفاء ويجوز اذا  
 التي للفتحة مع الجملة الاسمية التي وقعت جارا  
 موضع الفاء لان معناه قريب من معنى الفاء لانها  
 تنبئ عن حدوث امر بعد امر فقها معنى الفاء التقية  
 ولكن الفاء اكثر واما الشرط اسمة الجملة الجارية لا  
 خصا صرا لان اداة الشرطية مخصصة بالفعل فاحتمل  
 هذه بالاسمية فرق بينهما كقولنا ان نصبر شيئا بقا قد  
 ايدهم زاهم يفتطون افرهم يفتطون وان التي تجرم  
 بها المصارف حال كونها مقدرة انما كانت مضمة بعد  
 الامر نحو زدي اكرمك ان ترزدي اكرمك والهي  
 نحو لا تفعل الشريك في الك ان لم تفعله يكن في الك  
 والاستقرها مضموع هل عندكم ماء اشربه لان المعنى  
 ان يكون عندكم ما اشربه والتي تحولت الى ما لا يتفق  
 لان المعنى ان يكون لي مال اتفقده والعرض نحو الا تزلجب



خير ان تتركه غير اذا كان المضارع الواقع بعد  
 هذه الاشياء الجنة مالا لان يكون مسببا لما تقدم وقد  
 السببية اي مسببة ما تقدم له في تقديره مع مضارع  
 يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعدها الاشياء  
 مجزوما به وانا اخبر تقديره بما بعدها هذه الاشياء  
 لانها تدل على الطلب والطلب غايته يتعلق بطرفة  
 بترتب عليه فائدة يكون ذلك المطبوع بها وهي  
 فاز كان في المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقد  
 سببية الفعل بتلك الاشياء لها قودان مع ذلك الفعل  
 ويجعل المضارع الواقع بعدها ازا فيخرج من كاخو اسم تدل  
 الجنة فانه المطلوب باسم هو الكلام وهو المطلق فانه  
 دخول الجنة فهو مسببها وقد داء تلك السببية فانه  
 مع الفعل الماخو من اسم وجعل تدل الجنة ازا في الفعل  
 اسم تدل الجنة ازا في اسم تدل الجنة ونحوه لا تكون تدل  
 ان ان لا تكون تدل الجنة ازا في اسم تدل الجنة لا تثبت

ولهذا

ولهذا امتنع لا تكون تدل النار عند لم يور خلافا للكفا  
 فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتنع عند لم يور خلافا للتقدير  
 على ما عرفت ان لا تكون تدل النار وهو ظاهر النفس  
 واما عدم امتناعه عند الكفا فلا ينفو معناه في الوقف  
 ان تكون تدل النار فالوقف في هذه المواضع فربما شرط  
 الثبوت والوقوف فربما فوه هذا اذا قصدت السببية  
 واما اذ لم يقصد لم يخرج الجرم فطوقا به بغيره ارفع اما  
 بالصفة ان كان مالا في الوصفية فتكون في الوقف  
 من ذلك وتباير من فمير فاء من قولهم او لياؤذا  
 او بالي لكونه كقوله فاذ دمع في طغيانهم يعمهون  
 انهم من او بالامتياز وكقوله ان تدخل رايدهم  
 او سائر او لها فكل خفا امر يجرى بقدر الامر  
 هكذا في بعض النسخ وفي بعضها ما ان كان المراد  
 من غير الامر فانهم يطلقون امثلة الماخو وامثلة المضارع  
 ويريدون من غيرهما وفي بعض النسخ النزوع وانا قال في الامر



لان الامر كما يشترط في هذا النوع من الافعال تشترط الفاعل المصدر  
 ايضا فادراك المفعول المقصود وهو في الاصطلاح مفعول  
 والامور ليست فخصوا بالامر بالصيغة كما ذكره المصنف شرح  
صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر عابيا كان كانا  
 محاصبا او متكل معلوما او مجهولا من القائل اخر  
 عن الجرح لا مطلقا فانه يطلب الفعل من المفعول الامر القائل  
المخاطب امر از عن المتكلم والغائب بجذ ف حق  
المضارعة امر از عن مثل قوله تفاجدك فلتخرجه  
فمن فراء عما يصف المخاطب وعن مثل صه ودويد  
وحكم اخر ان اخر الامر في الحقيقة عند بعض الوقوف  
والبناء على التكثير لا استقام ما يفتح اعرابه وهو  
المضارع لان مشتابه الاسم المقتضية للاعراب انها  
سببه المعجزة حكم الجزم وم اي مثل حكم المضارع الجزم  
في التكثير فان يصح وقطوع نونه الاعراب ورق العلل  
لانه لا تشابه ما فيه اللام من الجزم مقتضى الحكم

تقولا

تقولا ضربا ضربا اخر بواو خشن واخر وادم كما  
 تقولا لم يضرب لم يضرب بالهمزة او لم يضرب لم يضرب  
 يرم ووجه الكو فيه ان الما من عرب مجزوم بلام مقدرة  
 فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حرفه  
 متحرك امكن اخره وجعل ما يبعي امر تقولا في تعدد  
 وفي تضارب ضارب ولم يذكر المجرى هذا القسم لظهور  
 وان كان بعده حرف المضارعة في ساكن وليس الضارب  
 برباعي والمراد بالرباعي هم ههنا ما يكون ما فيه اربعة  
 ارف من الزيد فيه وهو باب الافعال لا غير ذلك  
 همزة وصل عا ما يبعي بعد حرف المضارعة لوصول  
 بها الى النطق بالسكن حال كون تلك الهمزة مضمومة  
 ناه بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للدلالة بالمضارع  
 المعلوم المتكلم بما يقدر الفتح وتحرز عن الخروج عن كسر  
 الهمزة على تقدير الكسر فانه اذا قبله اقل اقل  
 بفتح التاء التبر لو امد المتكلم الجرح وبالمضارع الجرح



من الرباعي اذا قبل اقبل بكسر التاء ومكسورة فيهما كرسوة  
اي سوي ساكن بعده ضمة سوا كان بعده كسرة  
او فتحة فانه لو ضم في مثل ضرب لا لبس بالمتكلم اليه  
من الاغراب ولو فتح لا لبس بالامر منه ولو ضم في  
اعلم لا لبس بالمضارع اليه ولو فتح لا لبس بالماضي  
المعلوم من الرباعي نحو اقبل مثال لما يكون بعده في  
ضمة واخر مثال لما يكون بعده كسرة واعلم ان  
لما يكون بعده فتحة وان كان ديا عبثا مفتوحة  
ار خالصة مضتوعة لانها همة اصل ردت لانها  
موجب حذفها وهو اجتناء الميزين في المتكلم الواحد  
وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسبق فاعله  
اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وافاقه الفاعل  
البادي ملا بسنة او على حذف متعلق ارفاع فعله  
الواقع عليه ولا يبعد ان يرد بالوصف الفعل الذي لم يذكر  
فاعله ويكون اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف

واقف المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد هنا اكتفا  
بذكره فيما سبق فانه كان الفعل الذي لم يذكر فاعله  
واقف المفعول مقامه ما ضيا غيرت ضيغة دفعا  
للبيان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودرج  
واعلم اخبر هذا النوع من التغير لان معناه غريب  
فاخر وزن غريب لم يوجد في الوزن الخرج في  
لا الكسرة ووزن فعل بالمرء من الكسرة لا  
الضمة وان كان غريبا يدل على غرابته الغنى بفعل  
المرء من الكسرة انقل فلا خروفا في اخلاقه  
حصول المقصود باخفاضه ويضم الثاني مع همة الواصل  
نحو انطلق واقعدوا استخراج ليل لا ينسب اليه بل لا  
من ذلك الباب ويضم الثاني مع التاء مثل تعلم  
تجوهر وندرج ليل لا ينسب بصفة مضارع علمت  
ومباهلت ودرجت نحو في اللبس هذا علمه بقوله  
ويضم الثالث والثاني ومعتل العين انما يكون



عنده فقط معتلا لا يرد عليه مثل طور و بروي من الليف  
فانه لا يقبل عنده لئلا يفيض الاجتماع اعلا من فيروكه  
و بطور قبل الاصوب ان يقال مفضل العين المتقلبة  
عنده الفال لا يرد عليه مثل عود و صيد و ناخص  
مفضل العين بالذكر لزيادة غموض و اختلاف في الية للقتال  
منه كما ذكر و بتعبه ذكر مفضل العين في الية للمفعول  
وان لم يكن في ما ذكرنا الا فصح فيه فيل و بيع اصلها  
قول و بيع نقل الكس من العين لما قبلها بعد حذف ذ  
فصا اقول و بيع فابله و اقول يا لسكونها و بكسها  
ما قبلها فيل و بيع وجاء الاكس و هو فيصح في قول  
وفي شرح الرخم حقيقة ان هذا الاسم ان تحو بكسر فالنقل  
نحو النضة فتبيل الساكنة بعدها نحو الو و قبلها انهي  
تأهه حركة ما قبلها هذا مراد النحاة و التوا بالاسماء  
في هذا الموضع و قال بعضهم الاسماء هي هنا كالاسماء في حال الوقف  
اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفتحا لها و هذا لئلا

عند التوقين و قد بعضهم الاسماء ان تأتي بقية طالع  
بعدها ياء ساكنة و هذا ايضا غير مشهور عند بعض النحاة  
من الاسماء الايدان بان الامل القم في الواو بهذه الحروف  
و جاء الواو ايضا على منقح فقل قول و بوع بالكان  
بد نقل و جعل الواو ياء لسكونها و انضمام ما قبلها  
ومثله ارس و مثل ياب الما في الجملة من الفعل العين من التثنية  
باب الما في الجملة من مفضل العين من الافعال و الا  
نحو اختير و انقيد في مجي اللقا الثلث اذ تير و قد فيها  
مثل فيل و بيع بد تفاوت دون استخ و اقيم اذ ليس  
مثل فيل و بيع لسكون ما قبل ح و العلة فيها في الامل  
اذ اصلها استخ و اقوم بالواو و الباء المكسورة و القبا  
فيها اذ اسكن ما قبلها ان ينقل حركتها اليه و تغلب العين  
ياء اذ كانت و اوقال استخ و اقيم لغة واحدة  
وان كان بالفعل الذي اريد حذف فاعله و اقامه  
مقامه مضارع اضم اوله و هو في المضارعة نحو



يضرب ويكرم ويلتزم ويخرج ويتخرج وفتح ما قبل  
آخر طقة الفتحة وتقل المضارع بالزيادة ومقتل بين  
البنى للمفعول بقلب العين فيه القاياء كانت او واولا  
نحو يقال ويباع ويختار ويتقار وبيع ثوبا ويقام  
لنحر كها حقيقة او حكما وفتح ما قبلها المقعد و  
غير المقعد فالمقعد من الفعل ما يتوقف فهم على ما يتعلق  
او غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهم عليه فان  
كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن  
نسبته الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والامانة  
يقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقيام به ونسبته اليه  
ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فاه التعلق <sup>بالفعل</sup>  
لا غير الفاعل فالخاص ان فهم الفعل ان كان موقوفا على  
غير الفاعل فهو المقعد كضرب فان فهمه موقوف على  
تعلق المفعول بالعين تعلقه لا بعد تعلقه بخلاف  
الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان

فهم

فهم الفعل وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وغير المقعد  
بخلافه ان بخلاف المقعد يعني لا يتوقف فهمه على امر غير  
الفاعل كعقد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من <sup>الزمان</sup>  
والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الفعل  
عن هذه المتعلقا جازم وغير المقعد يميز متعديا اما بالهتزة  
التي هي هت زيدا او بتضعيف العين نحو فرخت زيدا او  
بالالف المفاعلة نحو ما شئت او بالسين كاستغفرت  
انخرجه او بحر في البحر نحو ذهبت به والمقعد  
يكون الاول متعديا الى مفعول واحد كغرت زيدا  
وهذا في الكلام كثر والى اثنين ثانيا غير الاول كاعطى  
والى اثنين ثانيا عين الاول فيما صدق عليه نحو علم  
والى مفاعيل ثلثة كاعلم وادرس بمعنى اعلم وادرسها اعلان  
في هذا التقسيم ما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين  
للمفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول <sup>الاخر</sup>  
يقال له المفعول الاول واما الالف الاخر وهو انباء

المتعلق



ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست أصلا في العبدية  
 الاثنية مفاعيل بن قديرها اليها انما هي بواحدة انما لها  
 عام في الاعلام وهذه الافعال المتقدمة الى اثنية مفاعيل  
 مفعولها الاول كفعول باب اعطيت في جواز الافعال  
 كقولك اعطيت زيدا والاستقاء عند كقولك اعطيت زيدا مطلقا  
 والثاني والثالث من مفعولها كفعول اعطيت زيدا في جواز  
 ذكر احدها عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا فاعمال الفاعل  
 وتشتاق في الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بانك  
 الظن والافلاك من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي  
 شك الطرفين وهي تفت وحسبت وفت وهذه  
 للظن ودعت وهي تلو تارة للظن وتارة للعلم وتارة  
 ورايت ووجدت وهذه الالف للعلم تدخل في هذه  
 على الجملة الاسمية لئلا ما هي ان تلك الجملة من حيث الاعداد  
 بها ناشئة عنه من الظن والعلم اذا قلت اعطيت زيدا فانا  
 ففعلك اعطيت انما ناشئ هذه الجملة عنه حين تفت  
 بها واخبر بها من قيلم ذبنا هو العلم وازا قلت ذبنا

اعمال القلوب

فتا

فتا ففعلك لتبين ان مثا الاخبار منه الجملة  
 هو الظن وكذلك بوا في الافعال فتصير في هذا  
 الجزئين من جملة الجملة الاسمية والمسته والمسته على  
 انهما مفعولها ومن خصايمها هي جميع خصمته وهي  
 ما تختص بالشئ ولا يوجد في غير اى ومن خصايمها  
 القلوب انه اذا ذكر احدها ذكر الآخر فلا يقيم  
 على احد مفعولها وتلك مع كونها في الاصل  
 وخر او حذف البتداء والجزء قليل ان القلوب معا بتركة  
 اسم واحد لان مضمونها معا هو المفعول به في الحقيقة فلو  
 حذف احدها كان حذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة  
 ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة عاقله اما الحذف  
 الاول فكما قوله تعالى ولا تحسبن الذين يخلون بآياتهم  
 الله من فصله هو خير الهم عاقره ولا يحسبن بالياء  
 المتعقولة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هؤلاء  
 بخلاف هو خير الهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول



واما حذف الثاني فلما قول الشاعر لا تخلفا عاينك  
 انا طالما قد وثق بنا الاعداء ان لا تخلفا جادين  
 في ذوق جازعين الذر هو المفعول الثاني بخلاف باب  
 اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احداهما مطلقا  
 فلا يعطى الا بغير من يرد ذكر المعطى له ويعطى القوة من  
 غير ذكر المعطى وقد حذفنا معا كفوا فلا يعطى ويكسب  
 يستفاد من مثله فائدة يدور المفعول بين بخلاف مفعول  
 باب علمت فانك لا تحذفها نسبيا فكذا تقول  
 علمت وظنت لعدم لقائده اذ هو المعلوم ان لا يخلو  
 من عدم وظن واقامه قيام الغيبة فلا يخلو منها نحو  
 يخلو الى بخل مسبوقة صادقة ومنها ان من خصا بغير  
 جواز الفاء ان يعال عليها اذ في وسط بين مفعولها نحو  
 زيد ظنت قائم او نازحت عنهما نحو زيد قائم ظنت ولما  
 يجوز الفاء على التقديرين لا استقلال الجزئية الماحية  
 لان يكونا مبتداء وخبر او مفعولين لهما كلاما تاما  
 بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم على تقدير الفاء

وجعلها

وجعلها مبتداء وخبر مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر  
 وقد نقل الالفاء عند التقديم ايضا نحو ظنت زيد قائم لكن  
 الجمهور على ان لا يجوز وهذه الالفاء على تقدير الفاء لا يجوز  
 ففي زيد قائم ظنت زيد قائم في ظل وفي قوله بيوذ الالفاء  
 اشارة لما يوزا اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر  
 وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها  
 انها متساوية والالفاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالفاء  
 فيها اذ توسطت بين الفعل ومفعوله نحو خرب احب زيد  
 وبين مفعول ان نحو ان زيد احب بين كوفي ومحبوها  
 نحو سوف احب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه  
 نحو بان زيد واحب عمر ولا شك ان الفاء في هذه الصور  
 واجب فلها هذه جوازها اليه عن جواز الاعمال ايضا بقوله  
 اذ توسطت يعني بين مفعولها او تاخرت يعني عنها وانما  
 خص هذه الالفاء بالتركيب مع ان مطلقه ايضا من خصا بغيرها  
 شيوعا وكثرة وقوعه ومنها ان من خصا بغيرها



تعلق وتعلقها وجوب ابطال عملها لفقادها <sup>وقوعها</sup>  
قبل معنى الاستفهام بدلا واسطة كما يحى مثلا او بوجهها  
اذا كان قبل المضاف لما فيه معنى الاستفهام نحو علمت غلام  
ماتت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل اللام للام  
الابتداء الداخلة على معموليها نحو علمت ان زيد غلام <sup>كلام</sup>  
مثلا للتعلق بالاستفهام وترد مثال اخويه بالتفاسد  
النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت لزيد منطلق  
وانا تعلق قبل هذه التثنية لان هذه التثنية تقع في محل  
وضوح واقفت بعد صورة الجمل وهذه الاقوال في غيرها  
ينصب بها فوجب التوقف باعتبار احد <sup>لفظ</sup> والآخر في  
حيث اللفظ روعى الاستفهام والنفي واللام لا بد من  
المعنى وسميت هذه الافعال والتعلق ما خوفي من قول  
امرأة معلقة منقودة الزوج يكون كالتعلق للمص  
الزوج لفقدانه ولا بد زينة تجوزها وجوده فلا يفقد  
على الزوج في الفعل المعلق من العمل لفظا عاملا مع تقديره

معنى علمت قيام زيد كما كان كذا لكونه انصافا للزينة  
ومن ثم جاز عطف الجملة المنقولة حرا على الجملة الفعلية  
نحو علمت لزيد في ثم وبكرا فاعدا والفريقين الالقاء  
والتعلق من وجهين احدهما ان الالف جازية لا واجب  
والتعلق واجب والثاني ان الالف ابطال العمل للفظ  
والمعنى والتعلق بطلان العمل للفظ لا للمعنى ومنها  
ان ومن خص بها فاعدا القلوب ان يجوز ان يكون عملها  
ان فاعدا القلوب ومفعولها ضمير متصل في  
واحد وانما قلت متعبد لانه اذا كان احدهما متعبد  
جوز اجزاءها بفعل دون ان نحو ابيك ظلمت مثل علمت  
منطلق وعلمت متعلق ولا يجوز ذلك في سائر الالقاء  
فلا يقال ضربته وشتمته بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي  
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مفعولا او المفعول به متبعا او  
اصل مفعولا متبعا بالمتاخر في انحاء مع كونه متبعا للفظ  
فعمد مع انحاءها مع في نواحيها لفظا بقدر الامكان



فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفعل والمفعول  
 فيه ليسا بتغايرين بقدر ذلك لا مكانا لا اتفاقا هما من حيث كون كل  
 واحد منهما غير متصل بخلاف ضربت نفسي فان النفس فيها متماز  
 لما في المنكلم صاد كانه غيره لقلية مغايرة المعاني للنفوس والافعال  
 فصار الفعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما في  
 القلوب فان المفعول فيها ليس هو الاول في الحقيقة بل  
 الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانها ليست في الحقيقة فاعلا  
 وما ابرئ مجرى افعال القلوب فقد نسي وعدتها لانها  
 نفس واحدة في ذلك عليه محل النقص لا القيص وكذا في  
 راي البحرية والحلي على راي البقيلة يجوز فيها ما جاز في  
 في علمها ومفعولها غير من شيء واحد لقدر راي للربا  
 ذرية من عن يمين تارة واما في كقولنا ان راي العوا  
 وبعضها راي بعض افعال الغلو بما عدا حب وكره ونكر  
 معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي ما العلم والظن  
 بحيث يمكن ان يتوهم انه هذه المعاني ايضا متعدا لمفعول

والناظر

وانما قيل بان ذلك ليلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعث لان لكل  
 واحد معنى اخر في نعت جاب عن مرت ذاخل وجبت  
 بمعنى مرت زاحيت بمعنى كلف ينفذ به ان بذلك  
 المعنى الآخر لا مفعول واحد لا اثنين فقلت بمعنى انهم  
 من النعمة بمعنى التهمة فقلت زيدا بمعنى التهمة اي اخذته  
 مكانا له وهو الوهم نوع من العلم ومنه قولنا وما هو  
 على الغيب بظن انهم وعلمت بمعنى عرفت نفوسهم  
 زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفسه من غير حكم عليه  
 ورايت بمعنى ابرئت ومعنى ابرئت قريب من معنى علمت  
 بالحياسة ومنه قولنا في نظرنا نرى ووجدت بمعنى  
 بقول وجدنا ايضا لان احسنها علمها بالحياسة ولما كان  
 مراده ان لها معاني قريبة من معنى العلم والظن لم يتعد العلم  
 صار مشقوقة الشق العلب ولو وجدت جردة ووجدت موجدة  
 ووجدت وجدا اي استغنى ونضبت وخرت لانها ليست  
 بمعنى العلم والظن **الانما** اني سميت نافعة لانها لا تنضم قولاها



كالانفعال الناقصة ما وضع اي فعلا وضع  
 لتقريب الفاعل على مقعد ولا شك ان العلة فيها وضع  
 له هذه الافعال هو تقريب الفاعل على مقعد ولا شك  
 ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقريب الذي هو العلة  
 في الموضوع لان ذلك التقريب يبين الفاعل والصفة  
 فكل من طرفها خارج عنها فخرج من تلك الافعال التامة  
 لانها موضوع لصفة وتقر الفاعل على كل من الحقيقة  
 والتقريب علة فيها وضع لا التقريب وحده وانما جعلنا  
 علة في الموضوع في الافعال الناقصة التامة لانها  
 على معارضة على ذلك التقريب كالزمن في الكل والانتقال الدوم  
 والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع لثبات ذلك التقريب  
 فيقال صاملا موضوع لتقريب الفاعل على مقعد ولا يقال  
 في الدنيا الماخ وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل شيء ينام  
 الموضوع بالنسبة لناما هو الموضوع والصفة خارجة عنه  
 الافعال التامة منها ولا شك ان يجعل اللام في قولنا التقريب الفاعل  
 للفرض لاصل الموضوع ولا شك انه الفرض من وضع الافعال الناقصة

هو التقريب المذكور لا اللفظ بخلاف الافعال التامة فانه  
 التقريب من وضعها بمجرى الالف في التقريب في كنهه فخرجت  
 من مدتها فظهر بما ذكرنا ان هذا المد لا يحتاج الى فيه  
 زائد لاجزاء الافعال التامة اصلا وهي الافعال الناقصة  
 كان وصار واجب واضح وامسى وظل ويات واصل  
 وعاد وعدا وراح وما زال وما تفك وما قنى بالهم  
 وقبل باليا وما يرح وما دام وليس ولم يذ كر سبويه  
 منها سور كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان  
 نحو هذه من الفعل ما لا يستغنى عن الجز والظاهر  
 انها غير محمولة وقد يفسر كثر من الافعال التامة  
 معنى الناقصة كما تقول ختم نصفه من عشرة  
 اى تيمع عشرة تامة وكل زيد عالما اى صار زيد عالما  
 كاملا وقد جاء جأب في قولهم ما جأت حاجتك  
 يا فقه ضيرها <sup>فقط جاء</sup> استمر بجزها اما بان يكونا تامة  
 ومان بعين كانت وفيها ضير لما تقدم من العوان ونحوها



أي لم يكن هذه على قدر ما يحتاج إليه واستغنى ما  
 والغير فيما جأت يعود إليها وإنما أنت باعتبار  
 خبرها في قولك من كانت أمك ومعناه أي  
 حاجته صارت حاجتك وجاء أيضا قصدنا قصد  
 في قولهم ادعف شوقنا حتى فعدت أي صارت  
 الشغوة كأنها حزمة أي رمح فبر قال لا ندبني  
 لا يتجاوز جاء وقعدت عن الموضع الذي استقلها  
 العرب في خلاف للفرء ندخل هذه الأفعال ما كان  
 نحو هي على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر  
 لأعطاء الخبر أي لأجل إعطائها الخبر حكم معناها  
 أي معنى هذه الأفعال هي أثره المتركب عليه مثلا  
 صار زيد غنيا فغنى صار الانتقال وحكم معناه أي  
 أثره المتركب عليه كونه الخبر متقلدا اليه أفلا دخل  
 على الجملة الاسمية أغنى زيد غنى وأقار معناه الذي  
 هو الانتقال أعطى الخبر الذي هو غنى أثره ذلك الانتقال

وهو كونه

وهو كونه الفناء متقلدا اليه فرفع أي هذه الأفعال  
 للبناء الأول لكونه فاعلا وتنصب الخبر الثاني  
 لشبهه بالفعل وتوقف الفعل عليه مثل كان زيد  
 فأنما فكأن يكونا فاقصد كأنه لثبوت خبرها  
 لاسمها بثبوت ما نصبا أن كأنما في الذم الماض دائما  
 من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع الحق نحو كان زيد  
 فاضلا أو منقطعاً نحو كان زيد غنيا ففقرا  
 وبمعنى صار عطف على قوله الثبوت خبرها أي كان  
 يكونا قصده كأنه يعني صار فهو من قبل عطف  
 أحد الفعلين الآخر لإعلاء ما هو فمهم كقولك أنت  
 بنها فقروا المعطى كأنها قطا المرات فذكرت  
 فراخا بيوضها أي صارت فراخا بيوضها فافان  
 بيوضها لزيد فراخا بيوضها فافان وبيوضها  
 فيها صيرت كذا هذا أيضا عطف على قوله ثبوت



الى ان يكون نافذة يكون فيها غير ان اشكالها والجملة الواقعة  
 بعد هاء مفتحة للضم كقولك ان اذا مت كانه الناس متفان  
 شامت واخر مشر بالذي كنت اصنع ويكون تامه عطفا  
 على قول يكون نافذة ان كان يكون تامه يتم بالرفوع من غير حاجة  
 الى المنفوخ بفتح تفت ووقع كقولهم كانت الكائنة والقدر  
 كائن وكقولهم تها كمن فيكون ويكون زائدة وهي في وجودها  
 وعدمها لا يختل بالاصل كقولهم تها كيف نكلم من كان في المهد  
 صبيا اي كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا وكان زائدة  
 للتحسين واللفظ في المضي وانما ذكره في القوم كونهما  
 غير نافذة استغناء عن استعجاله وصار للانفعال اما  
 من صفة لا صفة نحو صاد زيد عالما او صامه حقيقة  
 لا حقيقة نحو صاد الطين خرقا ويكون تامه بفتح الفعل  
 من مكان الامكان او من زمان الزمان ويتعدى بالي  
 نحو صاد زيد بالبلد كذا او من غير المجرى ويطلق بصا  
 مثل اذ وصح واستخاو وتحو لو اذ قد قال الله تعالى فادنا

وتقدم

وقال الله

وقال الله ان العذوة يستعمل مودة وقال قال  
 من نفعني ثوبه ابو سيارا واصلح وامسر واضمح لاقر ان  
 مضمون الجملة باو وانها المدا لول عليه بموادها لا بضمها  
 مثل اصح زيد قائما وامسر زيد مسرورا واصلح زيد خريبا  
 في المثال الاول يدل على ان مضمون الجملة وهو قيام زيد  
 بوقف الصبا وهذا القياس المثالان الاخران ويكون  
 بمعنى صار نحو اصح وامسر او اصح زيد اعني اى صار  
 والبرهان انه ضا في الصبا او الما او الضم على هذه الصفة  
 ويكون تامه بفتح الدخول في هذه الاوقات بفتح اصح زيد  
 اذ دخل في الصباح وظل و بان لاقر ان مضمون الجملة  
 بوقتها فاقلت ظل زيد سائر افعناه ثبت انك  
 في جميع نهاده فاقلت بان زيد سائر افعنا ثبت  
 في جميع ليله وبفتح صار نحو ظل زيد نيا وباء وفرا  
 ارها وفيه يجرى هذا الفعل تامين ايضا نحو  
 ظلت مكانه كذا وبفت ميتا طيبا لكن لما كان مجررا تامين



في غاية القلة جعل في حكم القدم ولذلك ايجزها تامين <sup>وفصلها</sup>  
من الاقوال الثلاثة السابقة <sup>واض</sup> وعاد وعدا وراح وهذه  
الاقوال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صادر وتامة  
في مثل قولك افر وعاد وتيد من سواه <sup>ل</sup> دمع وعدا اذا  
منشئ وقت الفداوة <sup>واض</sup> اذا مشئ في وقت الرواح <sup>ما بعد</sup>  
الزوال <sup>الليالي</sup> وكفط المص ذكر هذه الاقوال الاربعة من  
البر في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الالجاب وكان الوجود  
في ذلك انهما من المحقا ولذا لم يذكرهما في فصل قول صاحب اللسان  
والحق بها <sup>واض</sup> وعاد وعدا وراح في قسمها من البري <sup>اشارة</sup> لانهم  
بها لانها من المحقا وماذا من ذال يزال لان ذال يزول  
فانها قامة وما يرح بعناء من يرح اي ذال ومنه الباجه  
لليلة <sup>الاضية</sup> وما في ايض بعناء وما انفك <sup>انفصل</sup>  
لا ستر اخبرها <sup>اي</sup> خبر تلك الاقوال لفاعلا <sup>فعل</sup> قبل ستر <sup>فعل</sup>  
تبرها <sup>اي</sup> ان <sup>البر</sup> بق <sup>عاجدة</sup> مع <sup>الرفوع</sup> في ان خبرها <sup>عاجدة</sup>  
من المنطوق <sup>مذخلة</sup> ان قبل فاعلا خبرها <sup>اي</sup> من وقت <sup>ان</sup> قبل <sup>ان</sup> قبل

فوق

ففي ما زال زيد اميرا <sup>استمر</sup> ادامته من دما قبله  
وصلا حبه <sup>للاما</sup> وادامته <sup>لها</sup> <sup>اي</sup> الاستمرار <sup>فلا</sup> النفي  
ماخوذ من معاني هذه الاقوال فاذا قلنا وان  
النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي <sup>استمر</sup>  
الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية <sup>معلوم</sup>  
ويلزمها <sup>اي</sup> هذه الاقوال الاربعة اذا اريد بها <sup>استمر</sup>  
ثبوت النفي بدخول ادواته عليها <sup>فلا</sup> وهو  
او تقديرا كقولها نفستو تذكروا <sup>اي</sup> لا نفستو  
فانه لو لم يدخل عليها ادواته <sup>اي</sup> لم يلزم نفي النفي  
الاستمرار <sup>اي</sup> المقصود منها وما دام لتوقيت  
امراي <sup>اي</sup> لعينه <sup>اي</sup> بدة ثبوت خبرها لفاعلا <sup>اي</sup> بان  
جعلت الدة طرق دما <sup>اي</sup> وذلك لان لفظ ما مصدريه  
فهي تجعل ما بعدها في تاويل المصدر وتقدر <sup>اي</sup> النما  
قبل المصدر كبر واذا قد <sup>اي</sup> دما قبله فلا بد هنا  
من حصول الكلام بفيد قايمة تامة <sup>اي</sup> هذا <sup>اي</sup> بقول



ومن ثم ان ومن اجل انه توقف امره بكون  
خيرها لفاعلهما احتاج الى وجود كلام مستقل  
بالافادة لانه مع اسم وخبره طرفي والطرف  
فصل غير مستقل بالافادة مثل اجلس ايام ربي  
ان اجلسه روي ايام جلوسه زيد فادام لم يشفع ايام  
ياجلس ولم يحصل الجمع كلام لا تفيد فائدة تامة  
بخلق الافعال المصدرة عن التفي فانها مع اسمها  
وخبرها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام  
وذاها وليس لتفي مضمون بل حال اي فائدة ما الى  
مثل زيد قائما الان وهذا هو مذهب الجمهور وقيل  
هي تفي مضمونة مطلقا ولذلك تفيد نادرة بزما  
الحال كما تفيد زيد قائما الان وتادة بزما المانع  
ليس خلق الله تعالى ونادة بزما المستقبل فلو  
الابوم بانه لم يسمروا عنهم وهذا مذهب سيبويه  
ويجوز تقديم اخبارها ان اخبار الافعال النافعة

كلها على اسمائها اي ليس فيها الا تقديم المصنوع  
المرفوع فيما عمل فعل فانه اريد بجواز التقديم تفي  
المرفوعة عن جاني وجوده وعدمه فتفي ان يقد  
بمثل قولنا ما لم يعرف ما يقتضي تقديمها عليها نحو  
كان مالك او تاخرها عن ما صار عدوى صديق  
وان اريد به تفي المرفوعة عن جانب العدم فقط  
بشيء ان يقد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم  
ويجوز ان يكون واجبا كالنكاح المذكور وهي  
اي الافعال النافعة في تقديمها اي تقديم اخبارها  
عليها اي على تلك الافعال النافعة وافعة على  
ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها  
وهو من كان الى راح وهو واحد عشر فعلا للكون  
افعالا وجوز تقديم المصنوع المرفوع في الافعال  
لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها  
وهو ان هذا القسم ما في اول كلمة ما نافية كانت



او مصدريه اما اذا كانت نافيه فلا متناع  
تقديم ما في خبر التي عليه لانه يقتضي المتصدر  
واما اذا كانت مصدريه فلا متناع تقديم معمول  
المصدر على فعل المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا  
ثابتا لا يبرهن كشافا بان يكون هذا الخلاف وافقا  
ظاهرا من مبادي الامر بان الجملة كما يقتضيه باب  
المفاعل لتقديمه فكانه لا يخالفه منهم وذلك  
الخلاف في غير ما ادا لم لان ادا ان التي لما دخلت  
على ادا ان الفعل الذي مضاه التي ادا ان الثبوت  
فصا بمنزلة كان فلا يبرهن تقديم ما في خبر التي  
على الغيب وقسم مختلف فيه طرقيه الخلاف مع الجملة  
في بعض مع بعض فانما لا فاعل ههنا من الفاعل  
المقتضى لشاركا من في اصل الفعل من نحو هو ان  
انف الخلف فيه كلمة ليس بالبرء والكوفية وان  
الشرج والرجائي على انه لا يجوز مراعاة للتي اذ ينع

قوله

تقديم معمول التي عليه والبرنيون وسيبويه وسيرافي  
والفارابي على انه يجوز بناء على انه فعل وجوه تقديم  
معمول الفعل عليه وبين الطائفتين في حكم تقديم القسم  
معارضة ومجادلة وبهذا اذ دفع ما قيل كان من الجملة  
على المصنفين بما في اول ما التا في من القسم  
لوقوع الخلاف فيها من ابريكس **افعال**  
**المقاربه** ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر  
اي للدلالة على قرب حصول للفاعل رجاء منقوب  
على المصدرية بقدر يرضى في اي دنو رجاء  
بان يكون ذلك الدنو بحسب الحكم وطبيعة حصول  
الخبر لا يلزمه فعل في قولك عني ان يخرج يدل على  
قرب حصول الخوف بزيادة نيتك ترجوا ذلك وتطو  
لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته  
للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اختيار  
الشك بذلك الدنو لا اشرف الخبر على حصوله للفاعل



فكاد قولك كاد زيادة يخرج بدل عا قرب حمول الخرج  
لزيد بخمك بقرب حمولا او وضع لدنو الخ  
وقرب حمولا للفاعل اخذ فيه اي دنوا فيه  
وشروع في الجز بان يكون ذلك الدنو بضم الكلم  
بشروع الفاعل في الجز بالنسبة لما يقع اليه فظن  
في قولك طفق زيد يخرج بدل عا قرب حمولا الخ  
لزيد بضم الكلم بشروع عه فيما يفض اليه فالاول  
اي ما وضع لدنو الجز جاعسي قال بسوية عسي  
طمع او شفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه  
نحو عسي ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف  
وهو غير متصرف حيث لا ياتي منه مفرد وعجز  
وامر ونهى لا يخر ذلك من الاقضية وانما يمتري  
في قضية انشاء الطمع والرجاء للعلم والاشياء  
في الاغلب من معاني المروق لا يمتري فيها تقول  
على احد استناب اليه اي ان يخرج وهو ان يكون بعد فعل

مضارع

مضارع مصدر بيان الاستقبال تقوية بعن الرجي الذي  
هو توقع وجود الفعل في المستقبل فزيد اسم على ان يخرج  
في محل النصب الجزية اعني عن زيد الخرج بقدر المضاق  
اما في جانب الاسم نحو عسي حال زيدا الخرج واما جاز  
الجزية عن زيد ذو الجز لوجوب صدق الجزية على الاسم  
وعا هذا في قصة وقبل المضارع مع ان مشبه بالمفعول  
وليس يخرج لعدم صدق على الاسم وتقدير المضارع  
تكلف وذلك لان المعنى الاصل في رب زيد ان يخرج  
ان الخرج ثم نقل الى انشاء الطمع والمضارع مع وان  
لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول  
الذي كان في صورة الجز فانتصب شبه المفعول عسي  
على هذا تامة وقيل الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا  
ما قبل بدلا الاشياء لان فيهما لا يتم ففعل لا وفي  
ايها انشاء ثم تفسر وقع عمل ذلك الشيء في النفس  
وقال الرفع الذي ادرك ان هذا هو زيد وتقوم على الاستعمال



الآخر على ان يخرج زيد بان يذكر المرفوع فقط وهو مكان  
 منصوب في استعمال الاول فاستغنى عن الجزاء لاشتمال الاسم  
 عن المنسوبة والمنسوبة اليه كما استغنى في علم ان زيد قائم  
 عن المنقول الآخر في مقامها فهي في هذا الاستعمال تافهة  
 وان اقتصرت المرفوع على غير قصد في مقام المرفوع  
 والمنسوبة على قريب من زيد فهي تافهة وهي هنا احتمال  
 وهو ان يكون زيد مرفوعاً بان اسم في مخرج ضمير يعود  
 لزيد والي مخرج في محل الضمير مخرج آخر وهو ان يجعل  
 ذلك من باب التنازع بين مخرج في مخرج في زيد في العمل الاول  
 كان زيد اسم في مخرج في المفعول عليه وان عمل الثاني  
 كان اسم في مستكن في مخرج زيد في مخرج في زيد في مخرج  
 على هذين الاحتمالين تافهة ايضاً وقد خذق ان  
 عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول تشبيهاً لما يكاد  
 فلما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك في زيد يخرج  
 لا يذكر فيه ان كقولهم في المرفوع في مخرج في مخرج في مخرج

فخرج قريب كان الاصل ان يكون وذاً من مخرج في مخرج في مخرج  
 الثاني لعدم مشابهة قولك في مخرج في مخرج في مخرج  
 كاد زيد يخرج والثاني ان ما وضع له نوناً في مخرج في مخرج  
 كاد تقول كاد زيد يخرج في مخرج في مخرج في مخرج  
 على المفعول للفعل في الحال ففعل له اسم مخصوص محض  
 هو الاصل ووجه فعل مضارع ليدل على قرب حصوله  
 من الحال باعتبار واحد معنيته في ان لا يلائم الاستقبال الثاني  
 وقد تدخل ان على كاد في مخرج في مخرج في مخرج  
 في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج في مخرج  
 فلما كاد كل واحد منهما مشابهاً للآخر اعطى لكل واحد  
 منهما حكم الآخر فادخل الثاني على كاد في مخرج في مخرج  
 ان كسراً للاختلاف في اعادة اداة التي تفي معنى ما على  
 القول الاصح ما ضا كان او مستقبلاً وقبل نفي  
 ان تفي كاد يكون لاثبات مطلقاً ما ضا كاد او مستقبلاً  
 اما في الثاني كقولك ما كادوا يفعلون في المراتب الفعل



لان في يد يمين فنجوها واما في المضادة فخطت اسماء  
 قول ذي الرمة لم يكدر سهمي من حب ميتة يبرح  
 فانه نزل عازوا الى الرسة ونسب خطتهم وتغير قول لم يكدر  
 بقولهم اجد فله لا كان في كاد للاشياء لما خطا فيه ولما  
 غير الخطم واجبا الاول بانه قولها وما كادوا يصنعون  
 على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقتها وقولها  
 فنجوها فربما نزل عازوا الى الذبح بعد انتفائه وانتفاء  
 قرب منه ولا تافق بين انتفاء الشيء في وقت وشيئ في وقت  
 آخر وعن النافذ فخطت بعض الفصحى مخطئي ذي الرمة وذلك  
 في تسليط خطه دون من عنبته ان كان قدم ذو الرمة الكوفة  
 واعترض عليه ابا شمر رمة فغيره قال عنبته حدثت عنبته الى  
 بذلك فقال خطا ابا شمر رمة في انكاره عليه واخطا ذو الرمة  
 حين غيرته انا هو كقولها لم يكدر بها وانما هو لم يراها  
 وقبل يكون ان النفي الداخلي كاد وما تشقظه في الماء للآسيا  
 وفي المستقبل لا نقا ان كسائر الالف في فادة النفي تفي بمفعول

نظا

٢٠٢  
 تمثك بقول تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه تسليط  
 والمجواب عن في الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غر  
 الهجر الجاني لم يكدر سهمي من حب ميتة يبرح حيا زاد  
 بالنفي الداخلي يكاد انتفاء قرب سهمي عن الرية ان  
 الزوال فانفي الداخلي يكاد كالتنفي الداخلي كسائر الالف  
 وهذا مسلم لان لا يثبت مداه مجرد ذلك ما لم يثبت دعوى الاول  
 وقد عرفت القدر في تنكيرها على الثالث وهو ما وضع  
 لدفع الجواب عن ثبوت الفعل وثبوته واخذوا في الخبر طفق  
 بفتح اخذ في الفعل يقال طفق بطفق كعالم بفتح طفق وطفوقا  
 وقد طفق بطفق كعرب بفرح وكرب بفتح الراء بفتح قرب  
 يقال كرب اشتد اذنت للغروب وجعل بفتح طفق واخذ  
 بفتح زرع وهو ان هذا الالف في الادب في الاستعارة كاد  
 فكونه في هذا المقام يعرف ان تفعو طفق ذبه واخذوا كرب  
 بفعل وجعل يفعو وفي الله تعالى وطفقا بضم طاء واو خاء  
 بفتح اسرططفا بفتح طفق وهو اي او شدة مثل عس وكاد في الاستعارة



فعادة تستعمل انما على ما وجه نحو او شك زيدان  
 بجنى واوشك ان يجي زيدون وانه تستعمل انما كاد  
 بدوران نحو او شك زيد بجنى فعل العجب وانه لا تشاء  
 العجب وفي بعض نسخ افعل العجب في كثر انسخ فعل العجب  
 بصيغة التثنية فاذا الفعل بالظن الا اذا تعريف العجب  
 بالظن المأثرة او اده ونشئة بالظن المأثرة صيغة واما العجب  
 فالتعريف للمفهوم في فم التثنية والجمع ايضا فهو ماضى  
 ان فعل وضع لان الكلام في الاقوال فلا يتحقق الحد بئس الله  
 دونه وواها لكن يتحقق نحو اقول الله من شاعروا كل  
 عشرة فانه فعل وفيه لا تشاء العجب ليس يخص الالوان بقا هذه  
 الاقوال ليست موضوعة للعجب استعمل لذلك بعد الوضع او  
 المراد ما وضع لا تشاء العجب فحسب لا يستعمل في موما ذكر من  
 مواد النقص فكثيرا ما يستعمل في الاول ان لفعل العجب وما وضع  
 لا تشاء العجب صيغة واحدة صيغة الفعل لا تسمى تركيب  
 ما افعله واخرها صيغة تسمى تركيب افعله بشرط ان يكونا

فيكون

في هذين التركيبين وهما ان فعلا العجب في متصرفين  
 فلا ينبغي ان لا مضاد ومجره وثانيتها وفي بعض نسخ  
 وهما ان افعل العجب في متصرفين مثل ما استعمل في ماضى  
 ولا ينبغي ان فعلا العجب لا يما بيني مثلا افعل التفضيل  
 لشاها من حيث ان كلامها للبالغه والتاكيد  
 وكذا لا ينبغي الا للفاعل كالفعل التفضيل وقد شذ ما استعمل  
 الطعام وما امتقت الكذب ويتوصل والفعل الممتنع  
 بناء صيغة العجب من دبعى او ثانيا في مزيد لما فيكون  
 او عيب بئس ما استعمل استخراجا واشدد باخراجا  
 ان يفصل بئسها من فعل لا يتبع بناؤه هاهنا وجعل  
 الممتنع مفعولا او مجرورا بالياء ولا يتصرف فيها ان في صيغة  
 العجب بتقديم التقديم جاز في ما عدا صيغة العجب بتقديم  
 المفعول والجار والمجرور على الفعل ولا تخرج ان تخرج جاز في ما عدا  
 هاتين صيغتي الفعل منها وانما قبلنا التقديم والناظر بما قبلنا  
 لكونه عدم الفرق لهما من نحو صيغة العجب في المقام يقتضيه



في الأحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيد أصلاً ولا  
 يزيد أصلاً لأنها بعد الفعل لا تجب جرهما جر الأفعال  
 فلا يتغيران كما لا يتغير الأفعال قبل عدم التفرق بالتقدم  
 بسند عدم التفرق بالثبوت وبالعكس لأن تقدم الشيء  
 بسند ثبوت غيره وكذا ثبوت غيره بسند تقدم غيره فلا يكفي  
 بأحدهما الكف وأجيب بأنه ذكر الثبوت إنما هو للثبوت  
 لا للتأسيس على أنه كل واحد منهما وأن يفصل الآخر لا يؤيد  
 لكنه يفصل عنه بالتصديق كما قد اعتبر لقصده ولا يتصرف  
 فيهما بابقاء فصل بين العاقل والمفعول نحو ما في الأدب  
 وأكرم اليوم زيد لا جرأتهما مجرى الأفعال كما سبق وأجاز  
 الماذن الفصل بالعرف بما سمع من العرب قولهم ما نزل  
 أن يصدق وإجازة الأكره وهو الفصل كما كان ما كان حديثاً  
 ومعناه أنه كان في الماضي من واقع دائم إلا أنه بفضل  
 الكلام كالأدائي قبله وما ابتداءه منبوء بما أن يكون المقصود  
 المفعول ابتداءه أو بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدأه

مغناطیسا

ومعناه ظنكرة بمعنى شيء لانه النكارة فتاسب الغيب  
لانه يكون فيما خفي سيرة عند سيوبه وما بعد هذا ان ما  
بعد ما ينجز من باب شواهد ذات باب موصولة الى موصولة  
عند الاقش والجزء محذوف الى الذي احسن زيد ان  
جعل ذا احسن شيء عظيم وقال الغراء ما استفهامية ما  
بعدها خبرها قال ان دم الروح وهو قول مرث  
المعنى لانه كان جبريل سبب حسنه في سقمه عنه وقد  
يستفاد من الاستفهام معنى العجب نحو وما ادركك  
ما يوم الدين واما افعل يزيد فافعل صورة امر ومعناه  
الماضي من افعل بمعنى ما وذا فاعل كالحم الى ما وذا للمروية  
ان مجرور فاعل لهذا الفعل عند سيوبه والباء اداة  
لازمة الا اذا كان المنجب متل ان مع صلة يا نحو حس  
ان تقول اربان تقول بما هو القياس فلا ضم عند سيوبه  
في افعل لان الفاعل واحد ليس الا واما ان مجروره مفعول  
عند الاخف لا احسن بمعنى مراد من عما ان يكون هذه الفعل للمروية



والباللغدية ان جعل الادم متعديا فالعين خبرا  
او بالنازلة عما ان يكون متعديا بنفسه ويكون  
هو احد للعدية كاذن في الفعل خبره  
فاعلم انما هو ان يزداد او يزداد ارا جعله سائما  
صقده وقال الفراء ونحو الزمخشري ان امرأكم  
يا ن يجعل زيد احسن او انما يجعل كذلك بابصفة  
فكانه قبله بغيره بالحق شئت فانه فيه من جملتها  
يمكن ان يكون في الشخص **افعال المدح والذم** بالانفعا  
المشهور عند النحاة هذا اللقب ما وضعه ان فعل  
وضع لانشاء مدح او ذم فليكن مثل مدحته وذمته  
منها ان لا يوضع لانشاء فترها نعم وبشر وهما الامل  
فعلا عما فعل بك العين وقد اورد في لغة غير في فعل  
فاؤه مفتوحا وعينه مقلبا اربع لغات احدها فعل  
بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل بكسر  
العين فتح الفاء والثالثة اكاه مع كسر الفاء والرابعة

اللفظ

كسر الفاء اتباعا للعين والاكراه في هذين الفعلين عند  
نعم انما اقصدها بالمدح والذم كسوالفها وكان  
العين قال سيبويه وكان عاقبة امر اتفقوا على  
بشيء نعم وشروطها ان شرط نعم وبشر ان يكونا  
مفعولا باللام للمها الذم وهو لو امد فمعتن  
ابتداء ويكونا مقيتا بذكر المفعول بعده ويكونا  
في الكلام تفعل بعد الاجمالي يكونا اوقع في نفس  
نحو نعم ارجل زيد او يكون مضافا للمفرد بها  
او باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيد  
او بواسطة نحو نعم غلام الرجل او نعم وجه فرس  
غلام الرجل وهما جزا او يكون مفعلا مبنيا كنكرة  
منصوبة مفردة او مضافا لانكرا او مفعلا مضافا  
لفظة نحو نعم رجلا زيدا او نعم صارب رجل زيد  
او معا لوداك او مبنيا بيا بمعنى شئ منصوب محل  
على ان يزد من فعلها هي نعم شيا هو وقال الفراء ويؤا



هو مفعول بمعنى الذي فاعله وهو يكون الصلة  
 يا جمع ما في فاعله هي محذوفة لأن هي مخصوصة  
 بالمدح أي نعم الذي فعله هي أي الصدوق وقول  
 والكفا ما مفعول تام بمعنى شيء فاعله هي نعم  
 الشيء هي فاعله الفاعل لكونه بمعنى ذلك اللام وهي  
 مخصوصة وبعد ذلك أي الفاعل المخصوص بالمدح  
 أو اللزم وبقدية بحسب الغالب لأنه قد تقدم المحقق  
 فقال زيد نعم الرجل مره في الفتح وهو المخصوص  
 مبتدأ وما قبله أن الجملة الواقعة قبله غالب خبر  
 ولم يخرج هذه الجملة الواقعة خبراً لأنها مبتدأة لبقاء  
 لام تعريف المريد مقامه أو خبر مبتدأ محذوف  
 هو هو مثل نعم الرجل زيد خبره في هذا المثال أما  
 مبتدأ ونعم الرجل مقدم عليه خبره وأما خبره  
 محذوف عما تقديره سؤال فإنه لما قيل نعم الرجل  
 سئل من هو فقل زيد أي هو زيد فعلى الوجه الأول نعم  
 الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني هي

وشره أي شره المخصوص بمعنى شرط صحة وقوم مخصوصاً  
 مطابقة الفاعل أي مطابق الفاعل ومطابقة الفاعل  
 أي في الصفات أو ثوابه ولا وفي الأرواد وتنبه  
 وجمع والتذكير والثابت لكونه عبادة عن الفاعل أي  
 نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجل زيد ونعم الرجل زيد  
 ونبت المنة والمنة ويست التثنية الهذان ويجوز أن  
 يقال نعم المراد هذان يستلانها لكانا غير متفرقين  
 أشبهما الحرف في فاعله المخصوص بالمدح وهو المخصوص  
 مثل القوم الذين كذبوا أجوبه عن أسئلتهم وقوم المخصوص  
 أي الذين كذبوا بوجعهم أفراد الفاعل وهو مثل القوم  
 ونسبهم ما لا يطابق الفاعل المخصوص متأول بتقدير  
 مثل الذين كذبوا أو يجعل الذين مفعول للقوم وخوف  
 المخصوص أي يشبه مثل القوم الذين مثلهم وقد حذف  
 المخصوص إذا علم بالقرينة مثل قول نعم العبد العبد  
 بقرينة أن ذلك لا ينفك وقوله نعم الماهدون أي نعم



مثلية في افادة الهم والشرايط والامكام ومنها ان من  
 اقسام المدح والتمجيد حب في حبنا او هو اي حبنا مركب من  
 حب الشرايط اي صاد محبوبا ومن ذا ان وقع له اي  
 فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير حبنا او فاعله او ذاعما  
 هو عليه فلا يتغير ولا يجمع ولا يثبت اذا كان المخصوص متغيرا  
 او محموبا او متغيرا في اجزائها كمالا مثال التي لا تتغير فقا  
 حب الزيدان وحب الزيدون وحب اهند وبعده  
 اي بعد حب المخصوص واعرابه كما عرابه محموبا  
 كما عراب محموبا في اليوم من المذكورين ويجوز ان يقع  
 قبل المخصوص اي محموبا او بعده اي بعد محموبا  
 غير او حال عما وقف محموبا في الافراد والنسبة وجمع التاني  
 نحو حب اذ جلا زيد وحب اذ يد رجلا وحب اذ كبا زيد  
 وحب اذ يد راكبا وحب اذ جليل او راكبن الزيدان او حبنا  
 الزيدان رجلين او راكبن وحبنا امرأه هند وحبنا هند  
 والعام في التبر او التام في حبنا المفعلية وذو ما هو



لا نزيد

لان زيدا المخصوص والمحمول لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب  
 من تمامه فراكب حال من فاعل المخصوص الحرف مادل على  
 معنى في غيره ان كلمة دل على معنى حاصل في غير ما تنقل نسبة  
 اليه الى لا يكون مستقلا بالمظهرية بحيث يصلح لان يعل  
 عليه او يبدل في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي  
 ومن اجل ان يبدل على معنى في غيره احتاج في جزئية الكلام دكنا  
 كان او غيره الى اسم يتفصل معناه بانسب اليه نحو من العبرة  
 او فعل كذلك نحو قد ضرب روق الجواوذه للافضاء  
 بفعل اي ايفاض فان معنى الافضا الموصول والمعدى بابا  
 صار معناه الايفاض او معناه اي معنى الفعل وهو كل  
 استطراد معنى الفعل كالم افاض والمفعول والمفعول المشبهة  
 والصدور والظرف والجار والمجرور وغير ذلك مما يبدل  
 في مكانه كما مر كجاء مثل مردت يزيد وانما ماد يزيدا وكان  
 فينا ومن الامم لفعول وف فاعلم الارض با وجبت اي  
 برصها ونبت هذه الحروف والافاض ايضا لانها



نصف الفعل او معناه الاما يبدو ورو في الجازم انما خرجت  
 الافعال المماثلة اولانا انما فيها يلبس الجوهري في الجوف  
 الجرمي ولما وصي في ذكر هذه الجوف على سبيل الحكمة لانها  
 ليس لها اسم خاص يفرقها عن غيرها والباء واللام ذكرها بالياء  
 ها وكذا ذكر الواء والتاء الكاف بانهما حيث وجد  
 بخلاف ما بقي منها ورب وواو التي بقدر بقدرها  
 وفي عتق من ورو في اسماح وواو الف ونا ورو في  
 وعاء الكاف ومنذ ومنذ وخذ وعا وحا شافا عتق  
 لا يكون الا حرفا والهاء التي فيها تكون حرفا وكما وثلاثة البواقي  
 تكونه فعلا ورو في في الابتداء والابتداء الغاية والمراد  
 بالفاية المستقلة المطلق لا يربط على الكل اذا لمعنى لا يبداء  
 النهاية وفيل كذا ما يطلق في الغاية ويريدون بها  
 والمقصود في ادبها الفعل لانها غرض الفاعل ومقصود  
 وهذا الابتداء اقامه بالكان نحو سرت من البصرة او من النعمان  
 نحو من من يوم الحف وعلامة من الابتداء من ايراد الالف

فانها

فابتدئها في مقابلتها نحو سرت من البصرة لا الكوفة  
 ونحو عود بالمد من الشب في الرجم لان معنى الجوهري  
 النجى اليه والتبين بانه عطف على الابتداء ان يخرج من  
 للين ايضا ان لاظهار المقصود من مخرجهم وعلافة صحت  
 وضع الموصوف في موضع مثل فاضل الجوهري الاو في  
 فانك اذا قلت فاضل الجوهري الذي هو الوثن استقام المعنى  
 والتعريف ان وقد يخرج من للتعريف وعلامة موضع مكانه  
 نحو خذت من الدراهم بعض الدراهم وزائدة عطف  
 على قول الابتداء فانها مرفوعة بالجزية وزيادتها لا يكون  
 الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاني من احد وهل  
 جاء من احد خلافا للكوفيين والاحصاء لانهم يجوزون  
 زيادتها في الموجب ايضا كاستدلين بقولهم وقد كان  
 من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان مطر  
 وشبهه مما ينوع منه زيادة من في الكلام الموجب متاولة  
 بكونها للتعريف او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر



او هو واردي على الكتابة كان قاطرا فان كان من مطر  
 فاجاب بانه فلكاه مطرا واللائها اي لائها القايه  
 فمر بهذا المعنى مقابلة لمن سواء في المكان نحو من المطر  
 او الذما نحو ما في الصيام الى الليل او غيرها نحو قوله  
 قل ذلك الخاطب منهن اليه باعتبار الشوق والسرور  
 بمعنى مع قبلا كقولهم لا تأكلوا من اموالهم التي هم  
 مع اموالهم وحتى كذلك اي مثل ما في كونه لائها القايه  
 ويعني مع كثر او لا يكلف في كونها يجمع مع بينها  
 كما ان في كونها لائها القايه بمللتها الواقع فيها  
 بالقله والكثرة ونحو اي حية بالظاهر اي بالكم النظا  
 فلا يقال حياء كما يقال اليه لانها لو دخلت على المهر  
 لاليس الغير المحرور بالمتزوج وجوز وقوعها خلافا  
 للبره فانه يجوز دخوله على المهر مستدلا بما وقع في  
 بعض اشغال العرب على سبل النذر والبره يمكنه بشدة  
 فلا يجوز منه قياسا وفي النظرية النظر في مدخلها

لش حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة  
 في الصدق ويعني مع قبلا كقولهم لا تأكلوا من اموالهم  
 في جذوع النخل اي على جذوع النخل والياء للالقاء  
 اي لافادة لصدق امر الى مجرود الياء هذه كائري  
 في مرتب يزيد فان الياء تفيد لصدق مروي كزيد  
 اي بكان يقرب منه زيد والاستغناء عن الاستغناء  
 الفاعل في صدود الفعل عنه تجروده نحو قوله يا ابي  
 والمصاحبة نحو اشترت الفرس بسمه اي مع  
 بسمه فعناء مصاحبة السرج واشترته مع الفرس  
 في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج حال اشترائه الفرس  
 ما مضى فالاحصاء ينسب للمصاحبة من غير علي  
 والمقابل اي لافادة وقوع مجروده في مقابل بين لغز  
 نحو بيت هذا ابيك والغديته اي جعل الفعل اللازم  
 مقديا بقتله انما يدخل الياء على فاعله في زمعه  
 ذهب صدود لائها عنه ومعنى ذهب بزيد صيرته هيبا



والعديد من هذا المعنى متخذه بالباء واما القديس يعقوب  
 ايضا معنى الفعل المفعول به واسطة حرف الجر وفي  
 كلاهما كمالا لا اختصار لها حرف دون حرف والحق في  
 نحو جئت بالشيء في السجدة ورائدة في البحر في الاستفهام  
 لا مطلقا نحو هو زيد بقاء فلا يقال ازيد بقاء  
 وان في بعض نحو زيد براك وبما نحو ما زيد براك  
 فمن زاد في البحر في هذه الحور قياسا وفي غيره في البحر  
 الواقع في الاستفهام وان في سماء السجدة في البحر  
 بحسبك وكفى بالله شهيدا والحق بيده ان يشهد الله  
 شهيدا والحق بيده او كان خيرا او كان لا في الاستفهام والحق نحو  
 حسيك زيد واللام للاختصاص بملكته نحو المالك زيد  
 وبلا ملكة نحو الجبل للفرس والغليل للبيان على  
 ذهنا نحو ضربت الشارب او خادما نحو ضربت الخاقك  
 ويعني عن القول نحو قلت لزيد ان له يفعل شرا في  
 عنه ورائدة نحو قوله في لكم ان ردكم ويعني الواو في

البحر

للعجب نحو لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في الامور العظام  
 فلا يقال لله لغد طار الذبابة وتب للقبيل بالانشاء  
 القليل ولهذا وجب لها صمد الكلام كما ان كذا وجب  
 لها صمد الكلام لكونها الانشاء التكميلية فحقه بكرة  
 لعدم انما بها المعرف وموصوفة بالحق والقبيل الذي  
 يقوم دلالة له لا فدا ووصف شيء ما اخصه واصل  
 ماله بوصف واشترط لكونها موصوفة انا هو على الاذهب  
 الاصح وهذا مذهب ابن عياش ومن وافقه وقيل للعجب  
 ذلك المحاد عند المعجب الوجوب وهذا الذي ذكر من  
 القليل اصلها ثم تستعمل بمعنى التكميل كالحقيقة وفي القليل  
 كالمجاز المحتاج الى التورية وفعلها ان فعل رب يعني  
 الذي تعلق به رب فعل ما قرأنا القليل الحق  
 ولا يصور ذلك الا في نحو رب رجل كرم لقيمة  
 او رب رجل كرم لم يقدح في محذوف ان ذلك المانع  
 غالبا ان في ما بالاشارة لوجود القوابل نحو رب رجل كرم



وقد جعل الله فيهم لآمرجه لم يتركه منصوباً  
 التبر والفرع وان كان المبر مشياً او مجموعاً مذكراً  
 وان كان المبر مؤنثاً خور به رجل او رجلين او رجالاً  
 او امرأة او امرأتين او نساً خلافاً للكوفيين في مطابقته  
 في الافراد والنسبة والجمع والتذكير والثاني فانهم يقولون  
 فيها رجلين ورجل او رجلين او رجلين او رجلين  
 وبنين نساء وتنفخها اربابها الكاذبة المتوهم  
 العمل قد فعل معطوف على الجمل نحو ما يقولون الذين كفروا  
 وقد يكون ما ذاك قد فعل الامر ونحو خور بها من يفسد  
 صيقل اربابهم بمرء وطرف بخلافه وواوها ان واو  
 رب حكما قد فعل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس  
 انبساطا العاقر والالعيس وهذه الواو للعطف عند  
 التبرية بحجارة فان لم يكن في الواو الكلام فكونها للعطف  
 ظاهر وانه كانت في الواو فقدره معطوف عليه وعند الكوفيين  
 انهما في عطف ثم صارت في مقام رب جارية بنفسها  
 بمعنى رب فلا يفقد ورنه لمعطوف عليه لان ذلك انفس

بلغة واو

وواو القسم الخافيه عند حذف الفعل او فعل القسم  
 فلا يقال قسم بالله وذلك لكثرة الاستعانة بالقسم  
 اكثر استعانة اصلها انما هي لغو السؤال يعني لا يستعمل  
 الواو في السؤال فلا يقال والله اني كاذب بل الله اني كاذب  
 للواو عند درجة الياء تخفيفه بالظام يعني الواو تخفيفه باللام  
 الظاهر سواء كان الامر الظاهر كالم لا وغيره فلا يقال وكذا الفعل  
 مثلاً بل يقال والله او ورب الكعبة وذلك لانها  
 حطرت عن رتبة الامر وهو الياء تخفيفه باللام  
 الظاهر لامه والهاء مثل ما ان مثل الواو في التزامها  
 بحذف الفعل وكونها لغو السؤال تخفيفه باللام  
 الظاهر حطرت رتبها عن رتبة اصلها الذي هو الواو تخفيفه  
 ببعض الظاهر وخص من ماصلة في باب القسم هو كالم الله  
 والبادئة منها ان من الواو والهاء في القسم ان في حذرك  
 من حذف الفعل وكونها لغو السؤال والواو في الظاهر  
 او كالم خاصة فمن كما كونه عند حذف الفعل تكون عند ذكره



نحو بالذات واقتسم وكان كذا في غير السهو ان تكون للشئ  
 ايضا نحو بالذات لا فعل وبالا جلس وكان دخل على المظهر  
 فدخل المظهر نحو بالذات لا فعل وبك لا فعل وفي الدخول  
 على المظهر لا يتخصص بالذات خاصة نحو بالذات لا فعل  
 فانها مختصة ببعض هذه الامور كما عرف فاعلم ان جميع  
 حيث ما ذكر من الامور المختصة بالاختصاص فلا بد ان لا يصح  
 ان يقال ان يوجد مع الاختصاص وبدونه كما كان في  
 وتبلغ ان يجاب القسم الذي يغير الـ باللام وان  
 وورق القى ما ولا فلام في الموجهة كمنه نحو والذات  
 قائم او فعليه والذات لا فعل كذا فان فيهما في الـ  
 نحو والذات زيد القائم وما ولا في النفي كمنه كاه فعل  
 نحو والذات ما زيد بفهم ولا يقوم زيد وقد يحذف من النفي  
 لوجود القرب كقولنا الله لا تقفوا تتركوا يوسف  
 ان لا تقفوا واما قسم الـ فلا ينفى الـ باق مع الطلب  
 نحو بالذات اني وبالذات اني زيد وقد يحذف جوابه ان القسم

الزاوية

اذا امر خا في فوسط القسم بين الجزاءين الى انه على  
 جواب القسم او تقدمه ان القسم ما يدل عليه انما جاز  
 نحو زيد والذات قائم وزيد قائم والذات كمنه من الجواب  
 في هاتين العودتين لوجود ما يدل عليه بالذات المأكونة وان  
 كانت جواب القسم المعنى لكانت بحسب الظن لا بالذات  
 على الجواب الجواب وان لا يجيب علامة جواب القسم  
 ومن الجاوزه اي الجاوزه شيء وتقدمه من شيء اخر وذلك  
 اما في اوله عاين الثاني ووصوله الى الثالث نحو رمت لهم  
 من القوس الصدا او بالوصف لوجوده نحو اخذت من القوس  
 او بالذات والذات رمت من القوس والذات رمت من القوس  
 للامتناع شيء كمنه نحو زيد على سطح ويده بها وقد يكونان  
 الـ على وجهين بعينه ذلك بدخول من علمها نحو من من  
 الـ من جانبين ومن عليه من قوته والكاف للتشبيه نحو  
 زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمنه انما القدر كمنه  
 شيء على بعض الوجوه وقد يكونان اي الكاف اسما



بمعنى المشي نحو يمشي عن كذا البراءة والشهر أي من سنة  
 مثل البراءة الذائب للطائفة وتختص بالكان بالظاهر  
 أي بالأم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كاستفاعة  
 بشي ونحوه وقد بدخل في السنة على المرفوع نحو  
 ما أن كانت خلافا للبرق فانه اجاز ذلك مطلقا  
 نظر لما جاء في بعض النسخ ومذومند للذما  
 الماخ والخاضعها لا ابتداء في الذما الماخ في معنى  
 اذا اريد بها الذما الماخ فالمراد ان مبتداء في الفعل  
 الثبوت والنفى هو ذلك الذما الماخ الذي اريد بها  
 لا جمع كذا اذ قلنا سارت من البلد منذ سنة كذا  
 ومداريت فلان منذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة  
 ماضية لا مكوبة فيها فان معناه ان مبتداء مسافرتي او  
 عدم راتي كان هذه السنة وامتداد الى الآن والظرف  
 عطف على الابتداء اي رها للظرف المختص بغير اعتبار  
 معنى الابتداء والذما الماخ الذي اعبر به حاضرا

منه

مضي بعضه يعني اذا اريد بها الذما الذي اعبر حاضرا  
 ان المراد بجمع الذما الفعل هو ذلك الذما الماخ  
 نحو ما اريد منذ شهرنا ومذومنا اي جميع ذمنا  
 انتفاء رايته هو هذا الشهر واليوم الحاضر عندها  
 لانها لم يقصبا بعد ولم يمتد زمان الفعل لاما  
 ورايها فليصح اعتبارها مبداء الذما الفعل  
 فالشأن المذكور ان كلاهما للظرفية وليكن ان  
 يجعل الاول مثالا للابتداء كابتداء بغير الظاهر  
 لكن بتقدير مضاف اي ما رايته منذ دخول شهرنا  
 وما شاء وعد او خلا للامتنان اي الله شأنا بعدها  
 ما قبلها فاذا جرت بهما ما بعدها فكون روي جارا  
 وبهذا الاعتبار تكون هي نحو جاتي القوم مضاي  
 وعدا ريد وخلا يد واذ انبت بها انكسوا فاعل  
 الوفا الشبهة بالفعل ووجه شبهها اما لفظا فلا تقاسمها  
 كالفعل الثلاثي والرابع والخامس ولينها على الفتح مثلا

مباحث المرافقة المشبهة



واما معنى فلان معانيها معان الالف كما مثل الكون وشبهت  
 واستدركت وتنب وتزجيت وكافة المناكف بعونها  
 بالاف في الشبهة على ما يقع في القل كونها كنه لكونها  
 عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة  
 يستحسنون انوار الكلوب مع شيوخ استكمال من صنف في القل  
 والكثرة في الاخر على انها اذا اوجفت مع فروعها الحاصل  
 تخفيف ثوباتها ولفان لعل يبلغ مبلغ جمع الكثرة  
 وهي ان وان وكان ولكن وليت وعلل آخرها لكونها  
 للشيء بخلاف الادب التي بقية لها ان لهنه روف  
 صدور الكلام وجوابا لعل منه اول الامانة ان في معاني  
 الكلام اذ كل ما يبدل على وضعه كالكلام ملوكا والشيء على  
 الشبه والاستدراك والتجيز في سور في المقتضى  
 فهي بعكسها ان يمكن في ما عاين من المصاق بان يقف  
 عدم الصداقة لانها في اسمها في ثواب المفرد فلا يلا  
 من الفلق لشيء آخر من كلامه وحوار لو وقع في الصد

المبتدئ

اشبهت بان المكسورة في سورة الكسوة وان حملنا العكس  
 كما انقصا عدم الصداقة لا لعدم اقتضاء الصداقة لان  
 الاشتراك في ذلك وتلحقها ان هذه الاو وما الكاف  
 قلنا ان نعرف هذه الحروف من العمل كان ما الكاف على ان  
 ان على افعي اللغز انما يدق ثم وقد فعل على الاصح كما وقع  
 في بعض اشعارهم وقد فعل هذه الاو في حين تلحقها ما  
 على الافعال ما الكاف اخرها من العمل فلا يلزم ان يكون  
 مدخولها ما الى العمل فاة المكسورة لا تفر مع الجمل ولا  
 تخرجها من كونها جمل فاذ انما ان زيد اقام اقدت ما اقدت  
 بقوله زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المقتضى مع  
 جملها ارمع اسمها بجزءها اسمها جمل باعبار ما كانت عليه  
 قبل دخولها على ما في حكم المفرد ومن ثم ان من اجل الفرق المذكور  
 وبالكسرة موضع الجمل ان في موضع يقف على الجمل ووجوب  
 في موضع المفرد ان في موضع يقف على المفرد فكسرة ان ابتداء  
 ان في ابتداء الكلام لكونه موضع الجمل نحو ان زيد قائم



وكسوت ايضا بعد القول وما يشق منه لامفعول القول  
لا يكون الاجل نحو قال زيد اقام وكثر ايضا بعد الايام  
لان صل المفعول لا يكون الاجل نحو بان الدار ان اباه  
قام ونحت ان حال كونها مع جملتها فاعل نحو بطني ان زيد  
قام لم يوجب كون الفاعل المفرد او حال كونها مع جملتها  
وامفعول نحو كرهت ان زيد اشاء لو يوجب كونه المفعول  
او حال كونها مع جملتها مبتداء نحو عندك فاضل لوجب  
كونه مبتداء مفرد او حال كونها مع جملتها منصبا اليها نحو  
اجبني اشترها ذلك عالم لوجب كونه المفعول او قالو  
لو لا انك بفتح الهمزة بعد لا لامتناعه لانه ان ما بعد  
لو لا لامتناعه مبتداء وكونه المبتداء مفردا واجب نحو لو لا انك  
منطلق انطلق وكذلك بعد لا التخيضية لانها مع جملتها  
بعدها مفعول للفعل الواجب دخولها لا التخيضية عليه نحو  
لو لا ان معادلك ذمت ان لو لا ذمت ان معادلك ولو لا انك  
خبرتني صدرك وكذلك قالو لو لا انك بفتح الهمزة لانه

ان ما بعد لو قال لفعول محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا  
نحو لو انك قائم الى لو وفي قيامك فان ما في موضع  
التقدير ان تقدير المفرد وتقدر بالجل جاز الا ان الفتح  
والكسوة ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وزنها مفردا  
والكسوة تقدير جعلها مع اسمها جمل مثل من يكره فان كرهه  
مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكره فان كرهه  
وجب الكسوة وانما وقع في موضع الجمل وان كان المراد من يكره  
جرا فان كرهه او كره ان يكرهه وجب الفتح لانها وقعت  
في موضع نحو لانها اما مبتداء او جزاء مبتداء ومثله لان  
اذ ان عبد القفا واللاه ازم ما وقع بعد اذ المفاجئ  
فيجوز فيها الكسوة لانها مع اسمها وزنها جمل واقعة في المفاجئ  
والفتح على انها مع اسمها مبتداء محذوف الجزاء ان لم يرد  
للقفا واللاه ازم فاية وقام اليك وتنادى زيد كليل  
سببا اذ ان عبد القفا واللاه ازم قوله ادر على صفة  
بمع انظر وزيد امفعول الثاني وسيد امفعول الثالث



وكا قير مع مزة ومع كون عبد القفا والهازم انه  
 ليح خدم قفاؤه ولها مزة اي تحتها ان يا كل لفظ قفا  
 ولها مزة والله مناه عظم ان ثانيا في اللحن تحتها  
 جمعها باضافة ما قوف الواسعة وبادادها مع حوالها تقيلا  
 وشبهه بالسطق على اذا اند عبد القفا والهازم ان عبد القفا  
 ومثل شيه وما ووجه لك في كثر من النسخة من عبد القفا  
 اول ما قول المزمع الذي ان جعلت ما موصولة او موصوفة  
 كان حامل العن المصدرة في نال مع المصدرة المندولة ما ليس  
 من مضمون المفعول وان جعلت ما مصدرة كان حامل العن الاول  
 اقوال نيرة الفخ لان اول الاقوال هو المع المصدرة الذي  
 هو مع اة المفعول مع جعلها لا ما هو من مضمون المفعول  
 ولذلك ان واجل ان المسورة لا تغير معنى الجملة كان كما  
 المفعول في محل الرفع لانها في حكم العدم از قايستها التاكيد  
 فقط جاز العطف على ان المسورة من جهة ان في محل الرفع  
 سواء كانت المسورة مكسوة لفظا او على بالرفع فيكون

المفعول

المفعول في حكم المسورة كما وقعت بعد العلم ان زيدا  
 قائم وعمر وعلت ان زيدا قائم وعمر وان في هذا المثال  
 وان كانت مفعول لفظا فمن مسكودة كل حيث يكون مع ما  
 علت في رتبة بل الجمل فصيح ان يرفع المعطوف على ما لا يحل  
 دون ان المفعول في رتبة الجمل العطف على محل الرفع في رتبة  
 لما يرت مع الجمل لا يصح فرض عدمها وبشرط في العطف على  
 المكسوة بالرفع مفعول الجمل ان في رتبة المعطوف واللفظا مثل ان  
 زيدا قائم وعمر او تقدير امثل ان زيدا وعمر قائم ان زيدا قائم  
 وعمر قائم لانه لو لم يرفع قبله اللفظا ولا تقدير الزم اجتماع  
 عاملين على المراتب واحد مثل ان زيدا وعمر وذا هياق فانه  
 ان ذاهبا من كل من المعطوف والمعطوف في حيث انه في رتبة  
 ان يكون العامل في رتبة ان ومن حيث انه في المعطوف على ان يكون العامل  
 في رتبة الابداء فيلزم اجتماع عاملين على ان والابتداء على رتبة  
 وهو بطل خلافه للوقوف في رتبة الابداء في رتبة صحة هذا العطف  
 مع الخلق فان عند لا تفعل الا في الامم الجزم فوم بالابتداء كما



قبل دخول عبده فلا يترك اجناسه مما ملئ من اعراب واحد  
ولا اثر لكونه ان لكونه الا ان منيا في جواز العطف على  
اسم ان قبل مضي الجرم هو فلا يجوز عندك انك وريد  
ذاهبا كما انه لا يجوز ان زيد او عمر وذاهبا في الحذور  
المذكور ومشارك بينهما خلافا للبرد واللسان فانها يجوز ان  
في انك وزيد ذاهبا العطف على محل اسم بلا مضي الجرم  
فانما لم يظهر على ان في اسم يواظب بناء فكانها لم تفعل فلا يترك  
المحذور والمذكور ولكن في جواز العطف على محل اسم كذلك ان مثل  
ان لانه لا يفرق مع الجملة عما كانت عليه قبل دخوله في معنى الكسوة  
وهو لا ينافي المعنى الا ان كان لا ينافي في التاكيد فجوز اعتبار محل اسم  
ومعطفه على غير ما روي في مثل ان المكسوة كانت قد لم يخرج زيد ولكن  
عمر واخا به وبكر لا يجوز في سائر الروايات الشبهة بالفعل العطف على محل  
اسم بالعدم بقاء المعنى الا ما فيها فلا يفرق محل اسمها وبها لذلك  
ان لا يعمل ان ان المكسوة لا يفرق مع الجملة والمفتوحة بغيره دخلت اللام  
التي هي التاكيد مع الجملة مع المكسوة التي هي ايضا لذلك التاكيد

ان دون

ان دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجزئ معها ما هو  
لتاكيد مع الجملة على الجزر متعلق بدخول ان دخلت اللام مع  
المكسوة على الجملة ان على خبرها نحو فان زيد القام او دخلت  
على الاسم ان على اسمها ان افضل بين اسمين الاسم وبينها ان بين  
ان نحو في الله اسم او دخلت على ما وقع بينهما ان بين اسمها وزها  
نحو ان زيد الطعامك اكل وانما خص دخول اللام بغيره  
الصورة لانه في اعدادها يترك نوالا في التاكيد والابتداء  
اعني ان المكسوة واللام والكره هو ذلك واخا به تقدم  
ان دون اللام ترتيبا للنفاد على ما ليس بهامل ودخول اللام  
في لكن على اسمها وزها او على بينهما ضعيف فانها وان لم يفر  
مع الجملة لانه لا يوافق اللام مثل ان في معنى الذي هو التاكيد  
وقد جاء مع ضعفه قوله ان لم ولكن في مرجعها العميد  
وتخفيف ان المكسوة في ثقل التشديد وكثرة الاستعمال قبلها  
بعد التحقيق الامم ومع مجوز الفاعل ان ابطالها  
لفوت بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاز وكونها



على فائدة ارفق كما يحجز انما لها على ما هو الاصل ولم يذكر  
 حكايا الكلام على كذا التقدير بل لازم لها اما في الغا فلفظ  
 بين الحقيقة والتأني في مثل ان زيد قائم وان زيد قائم واما في  
 الاعمال فلفظ التبا ولا يميز من الاسم لا ينظر في امره بل يقطع الكلمة  
 اعلمها بتقديرها ولو لم تكن فيها وهذا قد افهمه من حيث هو  
 فانهم في لو اعند الامم لا يميز بين الامم لفظه الفرق بالعلم ويجوز دخولها  
 ان دخول الحقيقة على فعل من افعال المبتدأ ان من الافعال التي  
 هي من دواخل المبتدأ والجزء لا يميز من كان وطنه وانما هو الاصل  
 دخولها على ما اذا قلنا ذلك اكثر طائفة بقوله دخولها على ما  
 يقتضيه المبتدأ والجزء على الامم كما كان كقولهم وان كانت الكثرة  
 وان تطلق على الكاذبين خلافا للكوفيين في التقييم ان تعميم الاثر  
 وعدم تقييده بدواخل المبتدأ والجزء الا في الاصل لا دخولها على الفعل  
 متفق عليه فالكوفية في قوله البصريين في تجويز دخولها على  
 يزدواخلها من كونه بقوله ان عروبالا يدركه ان قلت لسداد ودين  
 عليك عقوبة العقود ورواها عند البصريين ويخفف المقسود

كاللكن

كاللكن قد قل عند التحقيق في سبيل المصوب في غير شئ  
 مقدور وانما تقدر بان مشابهة المقنونة بالفعل  
 الحزم من مشابهة المكسوة كما سبق والاصل المكسوة بعد  
 تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى ان كلاما لغيرهم  
 واما المقنونة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم  
 منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك لغير جابر  
 فقدروا خبر ان من تكرر اسم المقنونة بعد تخفيفها  
 والجملة المقنونة لغير ان خبرها فيكون عاملا في المبتدأ  
 والجزء كما في الاصل في المبتدأ ان عامله بخلاف المكسوة  
 فانها قد يكون عاملا وقد لا يكون والعلم في الظاهر وان  
 كان اقوى من العمل في المقنونة لكن دوام العمل في المقنونة  
 يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يبرز  
 ترجيح الاضعف على الاقوى فانه دخل المقنونة على الجملة  
 الصالحة لان مدلولها مقنونة لغير ان مطلقا كان  
 انما او فعلية ودخولها على المبتدأ والجزء او غير ذلك



ونسب لتمامها ان افعال المقفولة في غير ان في غير ان ذلك  
 قد حل بعض اهل اللغة انما الهمزة المفعلة السبعة نحو قولهم  
 اظن انك قائم وامرنا بذهب وهذه وايشة في غير  
 معروفة وامرنا المفردة في المفعول فقط لا انما قلو  
 انك في يوم اخر سالت فراقك لم ايسل وانت صدق  
 ويزن بها ان المقفولة المحققة كونهما مفردة مع الفعل  
 ان الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف مثل ان ليس للانش الا ماضي  
 وان من ان يكون قد اقرب اليه نحو علم ان يكون في كل من  
 او كوفي كقول الشاعر دود وليم فعل المراء بنفوس ان في  
 فان كلها قد دار او قد نحو علم ان قد ينفو وازوم هذه الامثلة  
 للفرق بين ان المحققة وبين ان المصدرة انما يلى  
 كالعوض من النون المحذوفة او من النون المحذوفة او لا  
 يروى ان لا يرفع الهمزة وليس في رفع النون الا يكون كالعوض  
 من النون المحذوفة في لا يخلص الفرق بين المحققة وبين  
 والمصدرة فان يجمع مع كل منهما ان لفادق بينهما اما حيث

لاننا نغنيبه الاستقبال في المحققة والاخرى المصدرة واما  
 من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل المتصرف منصوبا في المصدرة  
 والاخرى المحققة وكانا التثنية انما لا نشأه وحيث في غير  
 على الصحيح جلا في اخواتها لان الاصل عدم الهمزة في المذهب  
 الجليل انما يركب من الكاف واذا المكسورة واصل كان زيد  
 ان زيد الكاسر قدم الكاف ليعلم ان انشئت من اول الامر  
 ونفت الهمزة لان المكافاة الاصل جازية وان في غير علم  
 الجازية والجازية انما ندخل على المفردة في الصورة ونفت الهمزة  
 وان كانا المعنى على المكسورة وتحققا كانا فيكون العمل على الاستق  
 الا فصح في وجهها من التثنية لفظة ففتح الازكفة ان  
 ونحو مشوق اللون كان ثديا حقا وان علمها قلت كان ثديا  
 لكنه على الاستق البع الا فصح في عرفه واذا لم تعملها لفظا  
 فيها من انشء مقدده مع كذا ان المحققة ويجوز ان يبق  
 غير مقدده بعد الضم لعدم الامور اليه كما من ان المحققة  
 ولكن وهي عند البعض مفردة ولا المكسورة في مركبة من لا وان



المصدر بالكاف الزائدة واصل لا كانه قد كسر الهمزة  
 الى الكاف وحذف الهمزة فكلمة لا بقيد ان ما بعدها ليس  
 كما قبلها بل مخالفاً لها فبقيا وانما كانا وكلاهما اذا تحقق مفعول  
 ما بعدها لا كسر دال او مع الهمزة دال وفتح نون بنون  
 مما لا كلام المتقدم فاذا افتد جازاً زيد فكانت نون ان نون  
 ايضا جازاً لانها من الالف وفتح ذلك هو الهمزة بفتحة  
 لكن غير الالف يتوسط الهمزة بين كلامين متغايرين نفيًا  
 وانما معنى الالف تغاير المعنوي واللفظي وهو المعنوي وانما  
 اخبر عليه اللفظ قد يكون الالف مخو جازاً زيد لكن نون  
 لم يفتح وقد لا يكون مخو زيد مخو لكن نون وانما تبس وتخفق  
 ان لكن فتلقوا العول وجرها من الالف وانما تبس الطائفة  
 لفظاً ومعنى فارببت جملتها بخلاف ان دون المتففين فانه  
 ليسها ما ابرئنا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكان انشاده  
 لما بجام بنو نصر الاصفهاني نحو زاعما لها لكي فيا ساعا انما  
 المحقق وقال الشاعر لا زفر ولا زفر ولا شاهد ويجوز معها

وهو

منه

مشهدة ونحقيق الهمزة وهو اما العطف لجملة ما قبلها  
 واما العطف لجملة ما بعده وجعلت الهمزة في الالف اظهر  
 ليت للتميز ان لا تشاء فليدخل في المكان نحو ليت  
 زيد اقام دعي السجود ليت السجود يعوق واما  
 الفاء ليت زيد اقام ليت السجود ليت بناء على ان ليت  
 للتميز فكانه قبل ان ياتي زيد اقام اقامتاه كابتداء على صفة  
 القيام قايماً ان منصوباً على المفعول به يعني ليت واما  
 الكشاف نصب الهمزة التي تنصب بركان ونسك في حال ان  
 باليت ايام اجمع دوا جعاً فالفاء بقوله معناه انما ايام  
 الصبر دوا جعاً والالف يقول ليت ايام اجمع كانت دوا جعاً  
 والمحقق على ان دوا جعاً منصوب على انه حال من غير منسك  
 في جملتها المحذوف ان ليت ايام اجمع لتكافؤ حال كونها  
 دوا جعاً ولعل للرجوع الى لا تشاء ولا يدخل على السجود  
 ومعناه توفيق امر مريض او مخوف كقولهم اقم العلم  
 فليكن ولعل الساعه قريب الغالب هو الاول وشبه غيرها



أي بكلمة الفعل كما جاء في اللفظة العقلية واشتد السرا في  
 في ذلك وداع دعايا من يجيب المنور فلم يستجبه عند ذلك  
 مجيب فقلت أدع اذن وادفع الصوت دعونا لنقل  
 إلى المقوار منك قريب واجيب بانه يحتمل ان يكون على  
 سبيل المكافاة كذا في المصافي ترصد بعني انه وقع في  
 في موضع آخر في لسان حكاه على ما كان عليه او كما قاله  
 ذلك الرجل بابي المغوار الباء فيجب ان يحكم في الاصل الثالث  
 بايتا ولفعل ما المصباح ذكر من التاويل ان هذا البيت  
 يحتمل ان لا يكون من قبل هذه اللفظة الشاذة والاولا  
 التاويل بعد ما ذكر من وجود الجوابها وحكم بشذوذ  
 الحروف في العاطفة العطف في اللفظة الامارة. ولكان هذه الحروف  
غير المعطوف على المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو  
والفاء ونحوه واو واما بكون الهمزة وام وبن ولكن ولا  
 وعد بعضهم ان الهمزة منها وعند اكثر من ان ما بعدها  
 ثانيا لا قبلها كاذب بعف آخر الى ان بن الى بعدها

نحو جاني ذبيد عمرو وما جاني ذبيد عمرو وليست منها  
 لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل غلط بدونها  
 في قبح وما معها فصح مطرد في كلامهم لانها موضوعة  
 لتدارك مثل هذا الغلط قال اربعة الاول للجمع اعم من  
 ان يكون مطلقا او مع ترتيب و مراد النخاة بالجمع عنها  
 ان لا يكون لاحداث شيئا او الاشياء كما كانت او  
 واما وليست بالمراد باجتماع المعطوف والمعطوف عليه  
 في الفعل في ذما او مكان فصح كجاني ذبيد عمرو  
 او قمر واو ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا يحددها اي ذبيد عمرو  
 دون الآخر فالواو للجمع مطلق لا ترتيب فيها قوله  
 لا ترتيب فيها ثانيا لا لاطرافها اى لا ترتيب فيها بين المعطوف  
 والمعطوف عليه يعني انه لا يفسر هذا الترتيب  
 منها وجودا او عدما والفاء للترتيب اى للجمع مع  
 الترتيب بغير ماله و ثم مثلها اي مثل الفاء مطلق  
 الترتيب معروفة بماله و حتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب

اي الحروف العاطفة



المهلة من المهلة في حصة اقل منها في ثم فهي متوسط بين  
 الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المقيدة للمهلة و  
 معطوفها ان المعطوف كمن محب اقتضاه وضعها  
 جزء قوي او ضعيف من حيث انه اقوى او ضعيف  
 من متبوعه ان متبوع معطوفها يقيد ان المعطف  
 بها قوة في المعطوف او ضعفه ان لم يدل عليها  
 حصة يميز الجزء بالقوة او الطوف عن الكل فصاد  
 كانه جزء فصلح الا جعل غاية وانتهاء للفعل  
 المتعلق بالكل وذا انتهى الفعل اليه عما شمله  
 جمع اجزاء الكل نحو ما التاس من الاثني وقدم الحاء  
 حصة المشاة والفرق بين ثم وحصة بعد اشراكها في  
 الترتيب مع المهلة عن وجهين احدهما اشراط  
 كونه المعطوف كمن جزء من متبوعه والاشراط  
 ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعبرة في ثم انما هي  
 الخارج وفي حصة بحسب الذهب فان المناسب الذهب

ان يتعلق المون او لا بفرا لا ينشأ ويتعلق بعد المون  
 الفلق بهم بلا ينشأ وان كان بحسب الجواب في انشاء  
 سائر التاسير وهكذا المناسب الذهب يقدم قدوم  
 دكان الحاء على ارجائهم وان كان في بعض الاوقاف  
 على ملكك ومع هذا يصح ان يقال قدم الحاء  
 حصة المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى  
 او الاضعف كما يقيد عموم الفعل في جميع اجزاء  
 الشئ كذلك الانتهاء بالملء في الجزء الاخر  
 يقيد ذلك العموم نحو تحت الباردة حصة الصا  
 فانه يقيد عمومهم لجمع الجزاء اليل ولذلك استعمل  
 حصة الجارة في المعين جميعا الا انه لا ينافي في  
 العاطفة ما يلا في الجزاء الاخر فان اصل حصة  
 ان يكون جارة واذا كانت محمولة عليها لمحمولة عند مع الجارة صح  
 يستعملها في معيها جميعا بغیر الاصل فربما  
 على الفوعة وانما استعملوها في اظهر معيها وهو

لكثرة استعمالها فيكون العاطفة



كون مدخولها جزئاً لانه اتحاد الازاء في نطق  
 الحكماء في حق في العقل واكثر في الوجود من  
 اتحاد المتماثلين هكذا في بعض الشروح  
 ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها  
 بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة  
 الى ان يقال في بناءه انه ان يكون حقيقة او  
 يشتمل على الجواهر ايضا كما وقع في بعض الجواهر  
 واما واما واما واما واما واما واما واما  
 لاحد الامور ان للدلالة على احد الامور او الامور حال كون  
 ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان وفي  
 مثل ولا نطعم من انما او كقول كل من الامور لارها  
 مستغلة لاحد الامور عما هو الاصل فيها والعموم  
 مستفاد من وقوع الاحد اليهم في سياق النفي لامي  
 كلمة واما المتصلة لازمة الهمزة الاستفهام ان  
 مستغلة بدونها يلزم ان يذكر بعدها بلافاصلة

احد السنويين والسنوي الآخر في الهمزة اي همزة  
 الاستفهام بعد ثبوت احدتها من احد السنويين  
 عند التكلم بطلب القين من المخاطب ومن ثم ان  
 ومن اجل ان ام المتصلة يلزمها احد السنويين والآخر  
 الهمزة بعد ثبوت احدتها بطلب القين لم يخرج  
 تركيب اريدت ذيدا ام عروا فان السنويين فيه  
 زيد وعرو واحد وان ولى ام لكن الآخر لم يلزم الهمزة  
 هذا ما اختاره المصنف المقول من سبويه ان هذا  
 جائز في فصيح وازيد اريدت ام عروا اقص  
 ويكون تركيب اريدت ذيدا ام عروا احسن فصحا  
 وان لم يكن اقص وافصح وفي الزينة الشريفة الشريفة  
 انه وجد في بعض النسخ الكافية المقرونة على المصنف عليه  
 خط عكس ايلها احد السنويين والآخر الهمزة  
 على الاصح ومما في ضعف اريدت ذيدا ام عروا لا يخفى  
 ان الحكم بضعفه لثبوت امر مرتبة الاقضية لا الفصيحة



غير مناسب لان مكانا حسنا فبحال لا يعد ضعيفا  
والجاء فكلام المعبر هنا لا يخلو عن اضطراب وخلق  
ما نقل عن سيوفه وايضا من ثم ان من اجل ما ذكر بعينه  
كان جوابها ان جوابا لمصلحة بالعين ان يبين  
الامر من لانه السؤال عند دونه نعم ولا لانها لا  
يقيد ان العين تخلص او واما مع الهمة كما اذا  
قلت اجاك زيد او عمرو واجاك اما زيد واما عمرو  
فانه يصح جوابها بلا ونعم لان المقصود بالسؤال  
ان احدهما على العين جاءك الاول وقد يتجانب في كلاهما  
لأضال الخطأ في اعتقاد المتكلم لوجود واحد منهما في المكان  
بشر في الموضوعين امر واحد لكنه لما كان مشتد على الطرفين  
لصحة وقوع امر المنفعة فرفع عليه باعتبار كل واحد منهما  
حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع الى شرط آخر لا  
يخلو عن سباجة ولو اقم على قوله من ثم انه يخرج في قول  
الكلام وعطف قوله كان جوابها بالعين على قوله لا يخرج ويعلق

كلاما

كلاما بشرط طريق اللف وان شئت كان لغيره كالخفي  
واما المنفعة تخرج في الاضرب عن الاول ومثل الهمة  
للتشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها  
لا يلام شأنا ان ان القاطعة اليه اذها لا يلام وهي جارية  
خبرية فلما علمت انها ليست ببيان عرضت عن هذه الاضرب ثم  
شككت بانها شأنا وشئ آخر فاستقرت عنهما بقولك  
ام شأنا ان يبرهن شأنا واما استفهام كما تقول ان يبرهنك  
ام عمرو ان يبرهن عروحين تقصد الاضرب عن الاستفهام الاول  
بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة  
مع اما ان يبرهن مستوفلا الامعها بغير ان عطف شئ على آخر واما  
يلزم ان يصدر المعطوف عليه او لا باما ثم عطف عليه  
المعطوف باما نحو جاني اما زيد واما عمرو واما من الاول  
الامر ان الكلام متين على التشكك جازية مع او يعني اذا  
عطف على شئ آخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه  
باما نحو جاني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب جاني زيد او عمرو



وذهب بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة  
 والادوية قبل المعطوف عليه وايضا تدخل على الواو  
 العاطفة فلو كانت هي ايضا للمعطف يلزم ان يراد  
 عاطفتين معا ويكون احدها نفوا والجواب عن الاول  
 ان اما التسايق في المعطوف عليه ليست للمعطف بل  
 لتبنيده على التثنية في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني  
 انه الواو الداخل على اما الثانية لمعطفها على اما الاول  
 واما الثانية لمعطف ما بعدها على ما بعد اما الاول فكل  
 منها فائدة اخرى فلا نفوا ولا وبل ولكن هذه التثنية  
 لاحدها معنى انما نسبت الحكم الى احد من الامر بالمعطوف  
 فالحكم هو للمعطوف عليه على القين فكلمة لا تنفي الحكم الثاني  
 للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم هو للمعطوف عليه  
 لا للمعطوف نحو جاني زيد لا عروني في المعطوف لا عرو  
 وكلمة بل بعد الاشارة لعرف الحكم عن المعطوف عليه لا للمعطوف  
 نحو جاني زيد بل عرواني جاني عروني في المعطوف لا للمعطوف

على عكس المعطوف عليه في حكم السكون عند مكانه لم يحكم عليه  
 نحو لا ياتي ولا بعده والفتحة الذوق منه لم يكن بطريق  
 الفصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي  
 نحو ما جاني زيد بل عروني فغيره خلاف فذهب بعضهم  
 ان كلمة بل صرف حكم النفي من المعطوف عليه لا المعطوف  
 ان بل ما جاني عروني والمعطوف عليه في حكم السكون عند  
 وبعضهم انما انما نسبت الحكم للنفي من المعطوف عليه للمعطوف  
 والمعطوف عليه في حكم السكون عند عن الاول والحكم  
 منفي عنه فعلى ما جاني زيد بل عروني وروى ما  
 في حكم السكون عند الواو منفي عنه ولكن لازمة للنفي  
 ان يراد مستقلا بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد  
 فقيضه لا يكون لا يجي ما تنفي عن الاول فيكون لازمة  
 نفي الحكم والا ثبات نحو ما قام زيد لكن عرواني قائم  
 وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهو نظيرة بل في مجيها  
 بعد النفي فبعد النفي لا ثبات ما بعدها ولا ثبات  
 نفي ما بعدها نحو جاني زيد لكن عروني بل عروني ما جاني زيد



• بحث در وفات سید

لكن عرو قد جاء وعلى كل تقدير غير مستعمل بدون التوضيح  
 التبيين الا وما وهما بصددهما الجمل كلها حتى لا يقع الخطب  
 عن شيء مما يلقى المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التبيين  
 الا زيد قائم واما زيد قائم وهما زيد قائم وقد دخل هاء  
 من المفردان على اسم الاشارة حتى لا يقع الخطب على الالة  
 التي لا يقعن معانيها الا بها نحو هذا وهما تان وهذا وهما  
 وهؤلاء حروف النداء يا اعمها تستعمل الا انها تستعمل  
 القريب والبعيد وايا وهما للبعد واي بفتح الهمزة و  
 سكون اليا والهمزة للقريب وكأنه اراد بالقريب ما عدا  
 البعيد فدخل فيه المتوسط ايظ فان القريب يتفهم منصف  
 باصل القرب من غير زيادة ولا كناية والاقرب منصف بزيادة  
 القريب والهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر امرئيه  
 فالقريب يعني المقابل للاقرب وهو المتوسط بين كل القرب  
 حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون اليا  
 واجل وجروا ن بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومنها  
 معاني تلك الحروف تبيين وجنسيتها باخرو والايجاب فمفردة

محند ووالدین

Dis

مناسبة ما الى حقيقة الموضوع استقها ما كان او غير  
فهو في جواب اقام زيد بغيره قام زيد وفي جوابه  
يقم زيد بمعنى لزيد و زيد وفي جواب المقيم زيد  
بمعنى قام زيد فوقع في جواب الست بربكم انت  
ولينا ولو قيل في موضع بل عننا نعم لكان كذا فان  
مفناه ح لست ربنا وقيل يجوز استقنا نعم هنا  
لجعلها نقد يقال لاثبات الست فاما في  
وقد اشتر هذا في الفرق فلو قال احديا زيد الست  
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم  
مقام بل تقرير الاثبات بعد التوقي وبلي مختصة  
باجاب التقي بغيره بقض التقي المقدم وتجعله اجابا  
سواء كان ذلك التقي مجردا عن الاستقها مخويا في  
جواب من قال زيدا في مقام زيدا ومفرونا به  
فما من لقض التقي الذي بعد ذلك الاستقها كقول  
الست بربكم قالوا بل انت ربنا وقد جاء على الشذوذ



تصديق الاحبار كما نقول في جواب اقام زيد على  
 قام زيد وما شابه بعد ان لا يستفهم لاشك في  
 غلبه استعمالها مسبوقه بالاستفهام وذكر بعض  
 انها يجئ لتصديق الجزاء ايضا وذكر ابن مالك ان  
 معنى نعم وهذا مخالف بما ذكره المصنفين بلزومها القسم  
 ان لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا  
 يقال قسمت الله والله ولا يكون القسم به  
 الا ارب والله لم يرد نقول الله والله وان  
 وان لم يرد واجل ومير بالكر والفتح وان تصديق  
 للتخبر وفي بعض نسخ تصديق للخ كقولك اجل  
 او جيل وان للخ قد انك زيدا او لم ياتك اي  
 قد اني او لم يات وجا ان تصديق ايضا نحو  
 قول ابن البرقي قال لعن الله ناقه حملت بك  
 ان وراكبها ان لعن الله نكاح الناقه وراكبها وقد  
 بعد الاستفهام ايضا في قولك انك لم تسمع من  
 لخب



للخب شفاء من جوى جرش ان الشفاء ان نعم  
 الشفاء وشفاء فيجئها في حذر الموضع خلاف  
 ما ذكره المصنف كونها متصله بقا للخ حروف  
الزيادة وانما سميت هذه الحروف زائدة لانها  
 قد تقع زائدة لانها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها  
 زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يتخلل لانها لا فائدة  
 لها اصل فان لها فوائد في كلام العرب اما معوية  
 واما لفظها فالمعوية تكبر المعنى كما في من لا يتفهم  
 والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي  
 تزيين اللفظ وكونه بزيادة فافصح او كونه الكلمة  
 او الكلام يسبها مرها لا استقامة وزنا شعر  
 او كسر سجع او غير ذلك ولا يجوز خلوه من الفاشين  
 معا ولا اعدت عيش ولا يجوز ذلك في كلام  
 الفصحى لا سيما في كلام الباري سبحانه وان  
 مخففين وما ولا ومن والباء واللام فان

مباح حروف الزيادة



بكسر الهزة وكسر النون تراد مع ما التاخية  
كثيرا التاكيد التخيخوما ان رابت ذيدا اي ما رابت  
زيد او قلت اي زيادة ان مع ماء المصدرية نحو  
انظر في ما ان جسد الغاضبة امدت جلوسه وقت  
ذياتها مع لا ايقان ان قام زيدت وان يقع الهزة  
وكسر النون تراد مع لا كثيرا نحو فلما انما جالبه  
وتراد بين واوا الف المقدم عليه نحو والله ان لو  
قام زيدت وقت ذياتها مع الكافي نحو كان قلبه  
تعطوا الى تاخر اسم على تقدير دابة قلبه بالجر وما  
تراد مع اذا نحو اذا ما خرج اخرج بمعنى اذا خرج  
ومع متى نحو متى اذهب اذهب ومع ان نحو  
اياما تدعون الا ان الحسن ومع ابن نحو انما جالك  
ومع ان نحو اما نرتي من ايش احدا حال كونه تلك  
المذكور مع ما شرط اي ادوا ان الشرط ومع  
بعضه وفي الجر في ارحم من كالتهم وما خطيتهم اغفوا

٢٢٨  
ومع ان وزيد صديق كما ان عمر اخي وقت زيادة  
ما مع المضاف نحو غنيت من غير ما جرم وايا البعدين  
ففت وقيل ما فيها كراهية والجر وبعدها بدل  
منها ولا الكلمة لا تراد مع الواو العاطفة بعد التخي  
لفظا نحو ما جاني زيد ولا عمر او معي نحو في الفقه  
عليهم ولا الضالين وتراد بعداه المصدرية نحو في  
ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك ان تسجد وقت  
زيادة لا قيل اقسام نحو لا اقسام بيوم القية ولا قسم  
بهذا البلد والسرف في زيادتها اليه على جلا الفضة  
بحسب يستفهم القسم في ذلك في صورة تفي  
القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوفي في  
لاهور سر وما شعر في بيور حود والحد الهلاك  
جمع ما اثر ان هالك من حاد ان هلك ومن والبا  
واللام تقدم ذكرها مشلا على ذكر مواضع زيادتها  
ولا حاجة الى ذكرها حرفا القسري في نفس الامر



من المفرد نحو جاني زيدان ابو عبد الله والجملة كما  
تقول قطع رزقك ارمات واة وهي ان تحضة  
بما في معنى القول ان يفعل مقدر في معنى القول تقدر المظروف  
في الطرف غير منفك عنه فلا تقع بعد مرجح القول  
ولا بعد ما ليس في معنى القول في لا تفسر الاكثر  
الامفعول مقدر اللفظ غير مرجح القول مؤثوم معناه  
نحو قوله تعالى نادينا ان يا ابراهيم فقول يا  
ابراهيم تقبل المفعول نادينا المقدر ان نادينا بلفظ  
هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ايات  
ان كتبت اليه شيئا هو ايات قان مرفوع الى ان ايت  
تفسر للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت الا  
ما امرتني به ان اعبدا الله فقول ان اعبدا الله  
تفسير فيه وفي امرت معنى القول وليس تفسير لما  
في قوله ما امرتني لانه مفعول امر مرجح القول وقد تفسر  
المفعول به الظائقون واومينا الى امك ما يوحى ان قدما

فقد

فقول ان اقدبه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول  
الظاهر لا وحينما حروف المصدر ما وان المفتوحة  
الحققة واة المفتوحة المستندة فالاولان اي  
ما وان المفتوحة الحققة للفعيلة ان الجملة الفعيلة  
ان لا تدخلنا على الجملة الفعيلة فجعلناها في ثاويل  
المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت  
اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قوله تعالى  
ان خرجت ان خرجت منك واختصاما المصدرية بالفعيلة  
انما هو عند سبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال  
الشيخ الزمخشرى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في  
نحو البلاغة بقوا في الدنيا ما باقية وان المفتوحة  
المستندة للاسمية ان الجملة الاسمية خاصة اذا انفتحت  
بما يجوز بعدها الاسمية والفعيلة ومعنى كونها  
للاسمية انها فعل في جزئها وتجعلها ثاويل المفرد الذي  
هو مصدر جزئها نحو اعجنك قايما ان قيامك او ما معناه



نحو عجي ان زيد الخوك اخوة زيد فان تعذر فقد  
الكون نحو عجي ان بعد زيد اي كونه زيد مروق  
التخفيف هلا والامتنع تن ولو لا ما هلا الكلام  
لدلالة على احدى انواع الكلام قصد ولذا في اول الا  
على ان الكلام من ذلك النوع ويلزم الفعل وفي بعض  
النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا قرب زيد او هلا  
تقرب زيد او تقدر نحو هلا زيد اقرب وهلا زيد  
تقرب فغناها اذا دخلت على الماخى السويج واللوم على الفعل  
ومعناها في المضارع الحضر على الفعل والطب في الماضي  
معنى الامر ولا التخفيف في الماخى الذي قد كان لا انما  
تستعمل في لوم المخاطب عما ترك في الماخى شيئا  
يمكن تداك في السجل فكانها من حيث المعنى للتخفيف  
على فعل مثل ما فات مرق التوقع والتقريب قدس  
لا بالجيش الماخى فان هذا الحق اذا دخلت على الماخى او في  
المضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض

لهذا المعنى في الماخى التقريب من الماخى مع التوقع اربعة  
مصدر متوقفا للمخاطب واقعا من قرب كان نقول يتوقع  
دكوب الامر قد ركب ان حصل من قرب ما كنت متوقفا منه  
قولا المتوقن قد قامت الصلوة فغير انك متعجب  
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب  
من غير توقع كما نقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع دكوبه  
وهي في المضارع الجرد عن نائب وجازم وورق النفس  
للقبل اي مضاق الى التحقيق في الاغلب القليل نحو ان الكذب  
قد يصدق وقد يستعمل التحقيق مجردا عن معنى القليل نحو قد ركب  
تقلب وجهك ويجوز ان ينظر بينها وبين الفعل بانقسم  
نحو قد والله احسنت وقد علمت بنت مسهر **قوله**  
**الاستفهام** الهمة وهل لها مصدر وما الكلام لا  
يقدمها ما في جزمه في الدلالة على احدى انواع الكلام  
كلام ونذكر على الاستية والفعلية نقول في الاستية  
ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل نقول



فيها هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على  
 كل اسمية سواء كان الحرف فيها اسما او فعلا بخلاف فعل  
 فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو زيد قام الا على شدة  
 وذلك لان اصلها ان تكون بمعنى قد كانت على اصل  
 في قولنا هل ان على الانسان ان قد ان فلما كان اصلها  
 قد وبعثه لو ازم الالف فان ذات فعلا في خبرها  
 تدل على عمودها بالحق وحتي الالف المألوفة  
 عاقل قد وان لم ترم في خبرها صفت عند رها  
 والهمزة اعلم تفرق ان الفرق فيها باعتبار استعمالها  
 في مواضع استعمالها كمن تفرق في هل تقول اذ  
 ضربت يا وخال الهمزة على الاكم مع وجود الفعل بخلاف  
 هل زيد اضرب لما عرفت ونقول ان قرب زيد او  
 اخو زيد باستعمال الهمزة لاثبات ما دخل على وجه  
 الانكار دون هل تضرب زيد لان المستفهم عنه  
 في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله

انضمت بضربك زيد او هو غير مستحسن وهل  
 ضيف في الاستفهام فلا يجذف فعلها بخلاف  
 الهمزة فانها قوية في وتقول ان زيد عندك او غير  
 ويجعل الهمزة معاملة لام المضمة في ذلك ما قصد  
 الاستفهام عن احد الامرين فقد استفهم  
 في استعمال الهمزة التي هي الاصل في الاستفهام  
 والاقوى فيه ان يثبت وتقع هل مع ام  
 لان المستفهم عنه في صورة لام المقطعة لم ينفذ  
 لانها لا صواب عن السؤال الاول او يثنى في سؤال  
 بام المقدرة بالهمزة فان فعلك هل زيد عندك  
 ام عروني تقدير هل عندك عروني ونقول ان اذ اما  
 وقع وان كان واو من كان ياذي الهمزة على  
 والقاء والواو من الحروف الغائبة بخلاف هل  
 لكونها في الهمزة فلا يفرق تحريفها **حروف**  
**الشعر** ان ولو واما الهاء مصدر الكلام لانه

حروف انشائية



فان للاستقبال وان دخل على المايه ولو عكسه  
 يعني للمخفي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان  
 للاستقبال ولو للمايه ومعناه ان الاستقبال استوعب  
 على المضاعف او المايه نحو انك من كرمك وان كرمك  
 اكرمك فعنه المثال الثاني بعينه مع المثال الاول  
 يعني ان وقع منك اكرام في الاستقبال وقع من  
 ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمخفي على انها دخلت  
 نحو ضربت ضربت ولو تقرب <sup>فقط</sup> اضرب بعينه واحد  
 ان لو وقع منك ضرب من المايه فقد وقع من  
 ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كانه في المستقبل  
 نحو قولنا ولا امة مؤمنة خرمه مشركه  
 ولو اجمعتك وانما ان الشهوة ان لو الاول  
 لانتفاء الثاني لان انتفاء الاول وهذا لازم معناه  
 فانها موضوعه لتعلق حصوله في المايه لخصو  
 اخر مقدربه وما كان حصوله مقدرا في المايه

لان

كان منفيًا فيه قطعًا فيلزم الاجل انتفاء انتفاء  
 ما علق به ايضا فاذا قلت مثلاً لو جئت لكرمك  
 فقد علق حصول الاكرام لموضوعي مقدور  
 فيلزم انتفاءها ما وكون انتفاء الاكرام سبباً  
 لانتفاء الجيء في ذم المنكح بمتاعها لو ان العن  
 هو الكرم المغارق وقد يستعمل في قصد لزوم  
 الثاني للاول مع انتفاء اللازم يستدل به  
 على انتفاء اللزوم كقولنا لو كان في هذا الشهر لفسدنا  
 فان لو هربنا تدل على لزوم الفساد لفساد الاله  
 على ان الفساد منشف فيعلم من ذلك السبق المقدر  
 ومن هذا الاستفان نوهي المطر ان لو انتفاء الاول  
 لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدرك <sup>في العلم</sup>  
 ان ما ذكره معنى بقصد اليه مقام الاستدلال بانقضاء  
 اللازم المعلوم على انتفاء اللزوم الجاهل وان المعنى  
 المشهور ببيان سببية احد الانتفايين المعلو للآخرين وهذا لا فرق بين



الحقيق فلا يتصور هناك استدلال فانك  
 اذا قلت لو جئني لا اكرمك لم تصدق اني بعل المطالب  
 ان انتفاء الجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا  
 الانتفاءين معلوم له بل قدمت علامة بان  
 انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء الجيء ولها انتفاء  
 ثالث وهو ان يقصد بنا استناده في غير ذلك  
 الشيء بابتداء القضية عنه كقولك لو اهانني  
 لا اكرمك لئلا استر او وجود الاكرام فانه اذا  
 استنزم الالهانة الاكرام فكيف لا يستنزم الاكرام  
 الاكرام وتلزم ما اي ان ولو الفعل لفظا كما  
 في الامثلة او تقدير ان خوفه تعالى وان احد من  
 المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي وان  
 استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد مرفوعا  
 بانها فاعلان لفعليين محذوفين بقسوها الى  
 اما احد فاعلان واما انتم فلانه كان ضمير مستتر

له ان لا يجرى في الاستدلال

مفقود

متصلا فلما حذف الفعل صار متصلا بآرزا  
 وليس تأكيد الفاعل الفعل المحذوف لانه قد حذف  
 والفاعل بعد من حذف الفعل وحده وتم  
 ان من اجل لزوم الفعل بعدها قيل يعدلوا  
 المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكر لانه  
 اي ان المفتوحة مع معموليه فاعل لفعل المقدر  
 يعدلوا والصالح للفاعلية هو ان المفتوحة  
 لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل ان  
 يصغلا الفعل موضع مطلقا ان في موضع  
 يليق منطلق لانه الاصل في جر ان هو الافراد  
 ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كما  
 العوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك  
 انطلقت ولا يقال لو انك منطلق وانما قال  
 كما عوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر  
 وان لكونها دالة على ما في التحقيق والثبوت

ان لفظان



يذل عامية ثب المقدد ههنا فهو عوض عن  
ثب المقدد من حيث المعنى والفعل الواقع  
عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منها عوضاً  
حقيقاً عن الفعل المقدد بل كالعوض وهذا  
إذا كان الجز مشتقاً يمكن اشتقاق الفعل  
وإن كان جامداً لا يمكن اشتقاق الفعل منه  
جاء وقوع ذلك الاسم الجامد جزاً المقدر  
أن لتقدر وقوع الفعل في موضع الجز كقولنا  
ولو أن ما في الأرض من شجرة قدام قانا  
الافلام ليس مشتقاً بوضع فعله في موضعه  
وإذا تقدم القسم أو الكلام في أول ذمما المنظم  
بالكلام فتح ترك في لكونه ظرفاً واما عزيز  
عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط فمعلق  
بتقدم لزمه الماخو لزم القسم بكونه شرطاً الواقع  
بعده ما ضياً لفظاً أو معنى لكونه على وجه الانفصال

ادوات

ادوات الشرط في طابق أي الشرط للجواب حيث  
يظهر على ادوات الشرط في أي في الجواب وكان الجواب  
للقسم لفظاً فقط لا للقسم والشرط جميعاً لأنه  
بمزم أن يكون جزوماً وغير مجزوم وهو محال وأما  
معنى فهو جواب القسم لكونه اليقين عليه والشرط  
أيضاً لكونه مشروطاً بالشرط مثل والله أن اتين  
مثال للماخ لفظاً أو لم تاتين مثال للماخ معنى لا كرك  
وإن فوسطاً من القسم بين الجز والكلام بتقديم  
الشرط عليه أو غيره أن تقدم غير الشرط جازان  
بغير القسم ويلقى الشرط وإن يلحق القسم بغير الشرط  
وتجوز جازان يكون جازان بغير الشرط ويلحق القسم  
وإن يلحق الشرط بغير القسم كقولنا والله  
أن تاتين أنك فعلى المعنى الأول هذا مثال تقديم  
الشرط وجواز الفاء القسم فيكون بمثابة التقديم  
والجواز كليهما انشراحاً غير ترتيب اللقطة على المعنى الثاني



هذا مثال لتقديم غير شرط وجواز اعتبار الشرط  
 فيكون انشربا عينا والتقديم على غير ترتيب اللف  
 وباعتبار الشرط على ترتيبه وان اتى قول الله لا يشك  
 وانا اورد في هذا المثال الشرط على صفة الماضي على خلاف  
 المثال الاول لشارة الى الشرط المفعول في الشرط في  
 صورة اعتبار اللف على تقدير توسطه كاشترط على  
 تقدير تقديم فعل المفعول الاول هذا مثال تقديم  
 الشرط وجواز اعتبار اللف ففهم باعتبارهما جميعا  
 نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال  
 تقديم الشرط وجواز التباين في انشربا عينا الاول  
 على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيب اللف  
 ففي كل من المثالين يقع مر حيث المعنى الثاني  
 اضلا فبين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فاحمل  
 اول وعلى تقدير الحمل عليه وان كان دعاية كون  
 انشر على ترتيب اللف يفتي بتقديم المثال الثاني على الاول

ح

لكنه اورد اتصال المثال بالمثل بقدر الامكان على  
 تقدير تقديم اللفين من شروها من حيث مثالها  
 وتقدر اللف كالفظة ان كان اللفظ به او مقدمه  
 كلفوظ من صد الكلام فلزم في الشرط الذي بعده  
 المعنى وكان الجواب لللف ثم خوفه تعالى ان لا يخرج  
 الى والمدلين اخرجوا الشرط ماض ولا يخرجون  
 جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم  
 بخلاف قوله اوله ان لا يخرجوا وكذا قوله تعالى  
 ان اطعتموهم انكم مشركون اي والاداء اطلق مع  
 انكم مشركون في شرط معنى انكم مشركون جواب قسم  
 فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الادعاء بالفاء  
 لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء  
 واما للتفصيل اي تفصيل ما جمل المتكلم في الذكر نحو  
 قولك جئت اخوتك اما زيد فكرهه واما عمرو  
 فاهنه واما شرف فقد اعزته عنه او اجمل والذهي

مباحثها



ويكون معلوما لخاصة القوانين وقد جاز  
 للاكتشاف من غير ان يقدمها اجمال نحو اما الواقعة  
 في اوائل الكتب ومثله كانت لفضل الجمل ومبكرها  
 وقد يتفق بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد  
 الغير المذكور دلالة احد الضدين على الآخر كقولنا  
 فاما الذين في قلوبهم زيغ فيسعون ما تشابه  
 صدق في ما يقابل اما المذكورة منها غير مذكورة  
 لكنه مقدرة في ما الذي ليس في قلوبهم زيغ فيسعون  
 الحكمة ويردونه الى الشياطين والحاكم بان كانه اما  
 للشرط للزوم القاد في جوابها وسبب الاول للثبات  
 والزم حذف فعالها الى ذلك هو الشرط وعوض  
 بينهما اي بين اما وبين قائلها الواقعة في جزئها  
 جزئها في جزئها اي جزئها او جزئها اما لان جزئ  
 القائل ايضا جزئها سواء كان ذلك الجزئ متناه نحو  
 اما زيد فطلق او معمولا لما وقع بعد القائل نحو

اما نوع

اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي تعويضا مطلقا  
 غير مقيد بحال نحو زيد تقديم ذلك الجزئ على القاد وعدم  
 نحو بزه وهذا مذهب سيويه فجعل سيويه لافا  
 خاصية جواز التقديم لما يمنع تقديم مطلقا وقيل  
 والقائل البدوي وهو اي ما وقع بينهما وبين قائلها  
 معمول الشرط المحذوف في عملا مطلقا معمولية  
 مطلقة غير مقيدة بحال نحو زيد التقديم وعدمه مثل  
 اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول  
 منها يمكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط  
 الذي هو يمكن من شيء واقم اما مقامه في يوم الجمعة  
 بين اما وقائلها فلا يلزم توالي روي الشرط والجزء  
 فصاد اما يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول  
 لفعل الشرط فلم حذف فعل الشرط صارا اما يوم  
 الجمعة فزيد منطلق في هذا القائل لم يجعل لافا خاصية  
 جواز التقديم صلا وقيل والقائل لما ذكر ان كان



ما يتوسط بين اما وفاتها جابر القدم على الفاء مع  
 قطع النطاعة الفاء كالمثال المذكور حتى قيل الاول  
 وهو ان يكون المتوسط خارجا للواء قدم على الفاء والآخر  
 ان وان لم يكن جابر القدم مع قطع النطاعة القابل  
 انضم اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فانها متوسطة  
 فان ما في حيزان لا يعمل فيما قبلها في قيل القسم الثاني  
 وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا  
 القائل ميز بين ان لا يكون وراى الفاء مانع اخر وبين ان يكون  
 فجعل الاما قوة رفع حكم الاستماع عن الاول ودون الثاني  
 هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا  
 كان مرفوعا نحو اما زيد فمطلق فتقديره على المذهب الاول  
 مرفوعا يمين من شيء فمطلقا فهو مطلق اقيم مقام  
 مرفوعا محذوف فعل الشرط ووسطا زيد بين اما والفاء لا ذكر  
 فصار اما زيد فمطلق فان زيد بالابتداء كى كما اول الامر  
 وعلى المذهب الثاني مرفوعا يمين من شيء فمطلقا فهو مطلق اقيم مقام

ومحذوف فعل الشرط فصار اما زيد فمطلق فزيد فاعمل الفعل  
 المحذوف واما تقديره عما تقديره الرفع بمها يمين كزيد فهو  
 مطلق بصيغة الغائب المحذوف ان يكون زيد مرفوعا يمين من شيء  
 الفعل المحذوف وتقديره عما تقديره بالنسبة بمها يمين كزيد  
 بلغة بصيغة فعل الخطاب المعلوم عما ان يكون يوم الجمعة  
 منصوبا يمين من مقوله للفعل المحذوف وقومهم نظام مع  
 انه يوم جواز اما زيد فمطلق بالغ بتقدير تذكر  
 عما بصيغة المعلوم الخطاب وهو جواز اما يوم الجمعة فزيد  
 مطلق برفع اليوم بتقدير يذكر عما بصيغة الجهر الغائب  
 مع عدم جوازها بلا خلاف وانما مثل المصداق يكون الكسوة  
 بين اما وفاتها منصوبه لظهور امثلة كونها مرفوعة لكونها  
**حرف الردع** كالأردع هو الزجر والمنع تقول الشخص  
 فلا يففقك فيقول كالأردع عاكس بالامر كاتقول وقد  
 يحث بعد الطلب لفتح اجابة الطالب كقولك لمن قال لك  
 افعل كذا كالأردع لا يجمل الا ذلك وقد جاء في كلام بعض حقا

بحث في الردع



والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله لما كذا ان لا  
 يطفى واذا كان بمعنى حفا جاز ان يقال انه اسم من كونا  
 لفظه كلفظ كذا الذي هو حرف وليست بمعنى معنى  
 لانك نردم الخاطب عما يقو بتحقيقا لفظه لكن النخاة  
 حكمه مخفية اذا كان بمعنى حفا ايضا فهو من المفعول  
 تحقيق مضمون الجملة كما لمقصود بان فلم يخرج ذلك عن  
 ثاء الثابت الساكنة لا التركة لانها مختصة بالاسم تلحق  
 الفعل لما في تكون من اول الامر علامة لثابت السند اليه  
 فاعدا كان او مفعولا لاسم بسم فاعله وانما جعلت هذه  
 التاء ساكنة بخلاف ثاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب الفعل  
 البناء فيمن اول الامر يسكون عند بناء ما لحقه و  
 بحركة تلك على اعراب ما وليت لانها كالحرف الاخر ما يلحقها  
 فان كان الـ السند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث تحقيقا لخر  
 فانت مخبر بين الخاف والثابت وبين عدم او فهو  
 ان الخاف قائم الثابت مخبر على الخذف والايضا في هذه

قد تقدم

قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام  
 المؤنث وعنها من حيث انها من احكام فالثابت  
 واما لما في علامة السند وجميع الجمع المذكور  
 والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون  
 وقرى السنا فضعيف لعدم احتياجها الى هذه  
 العلامة مثل احتياج السند اليه الى علامة الثابت  
 لان ثابته قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة  
 والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا لحقت على  
 ضعفها قلت بضمير لا يلزم الاضمار قبل الذكر  
 من غير زيادة بل هو روافيها للدلالة من اول  
 الامر على احوال الفاعل كالثابت وفي نزع الرخ  
 هذا ما قاله النخاة ولا منع من جعل هذه الحروف  
 ضميرا وابدال الظاهر منها والقائدة في مثل هذا الابدال  
 ما في في بدل لكل من الكل او يكون بالجمع خبر المبتدأ الموقر  
**التوبيخ** في الاصل مصدر وثبوتها اذ دخلت

والجمع هو ان



فستسمى بنون الشئ ائمة النون تنوينا شعارا  
 محدوده وعروضه لما في المصدر من معنى الحدث  
 ولهذا سمي بسويد المصدر حدثا وهي في الاصل  
 نون ساكنة اريد انما فلا يقرها الحركة العارضة  
 مثل عاد الاولى وهي شاملة لنون ولدن ولين  
 وامثالها فاخرها بقول تنبع حركة الاخرى اخر الكلمة  
 فان هذا واخر تلك الكلمة لا انواع حركات او  
 احدها انما لا تنبع حركة الاخر ولا ينفع الاخر للثبات  
 من متابعها لوقوفها من غير تخلل شيء ومنها الحركة  
 متخللة بين اخر الكلمة والتوين فان قلت اخر الكلمة  
 هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الخبر  
 الحرف الاخر ولا يقل اخر الا لم يشتمل تنوين الزم في الفصل  
 لا التاكيد الفعل في نونه التاكيد للفقفة ولا  
 ينقص التعريف بالنون نحو يارب رجل انطلق فان اراد  
 بتغييرها حركة الاخر تعطفها الهاء الوجود ونظير العارض

والعروض وينبغي ان يطلق تابعا لحركة لام الرجل  
 بهذا المعنى وهو ان التنوين للتكن وهو ما يمكن  
 يدل على امكانية الكلمة ان يكون الاسم له شبه الفعل  
 بالوجهين المتغيرين في منه التفرق ومع لا ينصرف  
 في غير المنصرف والتبكر وهو الفارق بين المعز والترك  
 فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صر ان اسكت  
 سكوت ما في موقف ما واما صلة غير التنوين فعناء  
 اسكت السكوت الاله واما التنوين في نحو ذر تجرد  
 و ابراهيم فليس كذلك بل للتكن قال اثنى ربح الرخ وان  
 لا ادرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتكن والتبكر معا  
 فيقول التنوين في رجل بفيد انك ايضا فاذا جعلته على  
 تخضع للتكن والقوض وهو ملحق الاسم عوضا عن المضاق اليه  
 لتعاقبها على اخر الكلمة كيوم يذاري يوم اذ كانا اليوم  
 لما اذا واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما خذفت  
 الجملة للتخفيف طلق بها التنوين عوضا عن الجملة التي لا يسبق



ناقصة وكذلك حيث وساعتين وعامتين  
 جعلنا بعضهم فوق بعض الى فوق بعضهم ومرت  
 بكل قائم اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابل  
 وهو ما يقابل نون الجمع المذكور المسماة بكسنان  
 الالف والتاء فيه علامة للجمع كما ان الواو علامة  
 في جمع المذكر السالم ولم يوجد في ما يقابل النون في ذلك  
 في التثنية في اذنه لبقاير ونون بعضهم اذ للتثنية وهو  
 خطأ لانه اذا تميزت مسكنا مثلا امرأة تبت فيها التثنية  
 ولو كانت للتثنية لزالن للعينين العلية والثانية في  
 الظاهر ان ليس تنوين التثنية لوجوده فيها كما علمنا  
 ولا تنوين العوض لعدم مساعده الجمع ولا تنوين  
 التثنية لوجوده في غير الواو والياء والمصادر في عين  
 يكون للمقابل لانها معن مناسبت لجمع التنوين عليه  
 والترغم وهو ما لحق اخر الابيان والمصادر في عين  
 لانه في تنوينه ترديد الصوت في الجسوم وذلك التردد

من اسباب عدم القاء وانما امره واملحق او اخر الابدان  
 والمصادر مع وان كان له حروف والكلمات الواقعة  
 في ثنائها جازا بر وقعا كما يشاهد من صحة  
 القاء لان محل القتي بلي انما هو الاخر لئلا يتخلل  
 بينك النظم فتخلل بين كذا الابدان والمصادر مع ولا  
 يتخلل بقرم المعاني وهو ما يلحق الفاقية المطلقة و  
 من ما كان رويها متحركا مستتبعا بشبيل حركة واحد  
 منها لالف والياء والواو وسيت هذه الحروف وفي  
 الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحق في التثنية  
 هذا الفاقية ان يكون بابدال روف الاطلاق في كقول  
 الشاعر في اللوم عادلا العناين وقوله ان اصبحت  
 فقد اصبرت فوفت هذا البيت الباء وحصل بفتحها  
 فتحها الالف وتوف من الالف عند التقاء نون التنوين  
 واما الجمع الفاقية المقيدة و ما كان في ما في  
 صحيحا ساكنا او لا يكون روف صحيحا مستتبعة



لتقييد الصوابها واقتناع امتدادها لانه ليس هناك  
 حركة يحصل منها شيئا لها في الاطلاق بسنة امتداد الصواب  
 كقولنا ان رب قائم الايمان خاويل الخ في منسب الاعلام  
 لما في الحقيقة في دارور الغاية في هذا البيت الغاف  
 الساكنة والابن مد الصوت بها في تحت عند التقى  
 بالفتح والكسر والحق بها النون في حق الخرق في الحقيقة  
 وسمي هذا القسم من التكوين الفاعل لانه الفاعل هو تجاوز  
 عنه في قد تجاوزا رب بل هو في هذا التكوين على حد الفاعل  
 وهذا بسقط عن القطيع وليس للقسم الاول ان يخصص بالتكوين  
 ولما لم ان التكوين التزم ليس موضوعا بازاء معنى من  
 بل هو موضوع لغرض الزك لبا بازاء معنى من المعاني  
 بل هو موضوع لغرض التزم لانا ان معنى التزم كان  
 حروف التزم موضوع لغرض الزك لبا بازاء معنى من  
 المعاني فعند التكوين التزم معنى في حروف التزم  
 هي من اقسام الكلمة المعبر عنها بالوضع وتساوي

واما

واما التوحيات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا  
 نمل ويصدق اي التكوين ومبواب من العلم حال كونه  
 موصوفا با به حال كونه الا به مضافا الى العلم اخر نحو  
 جاني زيه به ورو وذلك لكثرة استعمال ابن بين عليين  
 احدها موصوف به والآخر مضاف اليه فطلب التفتيح  
 لفظا في التكوين من صوفه وخطا في الف  
 ابن وكذلك قولهم فلا بين فلا لانه كما بين علم  
 بعلمه ان كان مضافا لغير العلم او كان مضافا الى العلم  
 نحو جاني رجل ابن زيد ابن عالم لم يصدق التكوين بل لفظا  
 والف ابن المتشابهة فتقوله المشي اخربان  
 بانين ثلاثية بالواحد واخرين في جمع مؤنث  
 بزياد الالف بعد نون الجمع وقيل نوه التاكيد  
 بل ثلاث نونات متواليات ولا يخلها ان تثنية  
 وبع المؤنث النون في الحقيقة للزوم التقاء الساكنين  
 على غير هذه خلاف سبويه فانما يجزى التقاء الساكنين



على غير صده ويجعل مقترا كاف الوقت وليس يرض  
 عند الاكثر بها وهي ان النون القليلة والخفيفة  
 في غيرها ان يترتبة مع ضم الباء او  
 جمع المذكور باء الخاطبة كالنقطة في كلمة المقصلة  
 يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين مقابلته  
 مع الكلمة المقصلة من حذف الواو والياء وتخرجها  
 ضم وكسر او غرض من هذا الكلام ثبوت الالف المقلة  
 الا عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين  
 حكمهما الشئ وجمع الموث ما ذكر ومع غيرها غير  
 اما ضم فببازر وهو شتان جمع المذكور نحو اعزوا  
 وارموا واخشوا والواحد الموث نحو اغزى ادمي  
 واخشى وامع فببازر وهو الواحد المذكور نحو اغزى  
 وارم واخشى فانون مع البغير البازر كالقلم  
 المقصلة فقول اعز والرمي بحذف الواو كاحذفها  
 نحو اغز والكفاد وارموا العرض وكذا الغزن وارمى افراف

ملاذ الباء

بحذف الباء كما حدث في اغزى البنية وادم  
 العرض ونظم الواو الغنوة ما قبلها ضمها مع  
 المقصلة نحو واخشوا رجل ونكسوا الباء المقنوة  
 ما قبلها كما كسرنا مع المقصلة نقول الخشب  
 كاخش الرجل فان لم يكن ام الضم البازر وهو  
 في الواحد المذكور نحو اغز وادم واخشى فكان الفصل  
 ان فانون كالقلم المقصلة ويقع بها الالف الشنية  
 نقول اغز وادم واخشى براد اللام او ضمها  
 كافت اغز وادم واخشى ومن ثم ان لاجل لانه  
 مع غير الضم البازر كالنقطة مع الضم البازر كالقلم  
 المقصلة قيل هل تربى في هل ترى كما يقال تربى  
 هذا مثال لغير البازر الذي تركر لانه بالفتح كما يفتح  
 مع المقصلة وهل تربى في هل ترى كما يقال تربى  
 الجع والناق نوق التاكيد وضم الواو كضمها لم تر والقوم  
 هذا مثال ما قبله ياد فيضم لاجل النون وهل تربى



في مثل ترتيباً بآب الباء وكسرها كما يقال ترى  
 الناس عذما لها فيه ضرباً وركسها بغير الهمزة  
 واغزون عطف على ترتيباً اي على ترتيباً ومن ثم قيل  
 اغزون يردوا والمخزوفة كما يرد مع ضرباً  
 في اغزوا واغزوا في اغزوا بحذف الواو المقوم فيها  
 كما قيل اغزوا القوم واغزوا في اغزوا بحذف الباء  
 المكسورة ما قبلها كما اغزوا القوم وهذه الامثلة  
 وقعت على ترتيب تحريفها الواقع في كتب التحريف  
 بعضها بما هو مع غير الباء وكما انفصل بعضها لما هو  
 مع غير غير الباء وكما انفصل كما انما بالواو النقص في الحذف  
 تحذف لكن ان لا تنفيها الساكن المذكور بعد بعضها  
 السكت للساكن كما لا تنفيها الساكن كقول الشاعر لا  
 نهي الفقير ملك ان تركه يوماً والاهر قد دفعه  
 اي لا نهي حذف النون الحقة لانها الساكنة  
 التي بعدها واسف فتحة ما قبلها المذموم والواو الساكنة

ان يقال

ان يقال ليهن الفقير ولا تحروكها لما حركت التووين  
 بينهما وانما لا يعكس خطا لانه ما يدخل الفعل عن مرتبة  
 ما يدخل على الاكسمة لكونها اصلا والفعل فيها وتحذف ايضا  
 الحقة في حال الوقف على المانف به تخفيفا اذا ضم  
 او كسر ما قبلها كما يحذف التووين كذلك فيرد ما حذف  
 لاجل الحقة كما لا تنفي الحقة بانزوا واغزوا  
 قلت اغزوا واغزوا بحذف الواو والياء فاذا وقف  
 عليها وجب ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزوا  
 بخلاف التووين فانه لا يرد ما حذف لاجله لان  
 التووين لازم في الوصل والحقة ليست بلازمة  
 فجعل اللازم مرتبة باقية اثره على ما ليس بلازم  
 والحقة المقومة ما قبلها تنقلب الفاقفوك  
 في ضربها بغيرها بالها بالتووين فان التووين اذا  
 انفتح ما قبلها تنقلب الفا واذا انقروا وانكسر تحذف  
 نحو اصبحت خيرا واصابني خير وختم لي خير اللهم اجعل



خاتمة امورنا جزا ولا تلحق بامن نعمة شريفة  
واجعل نوايانا خفيفة كاستا وتليد في الحق  
الندامة متعبة بالقداد عبوديتك على نهج  
الاستقامة وصل على من كانت شفاعته في محاورقام  
الغلا لا كافيذ وعسى مفرغ اسقام الجمل لا شافية  
وعلى الرواحيد وعلى من تبهم من زمرة احبابه  
خذ استراح من مكدا الانهاض لنقل هذا الزح  
من السواد لا اليافض العبد العبد الفقير عبد الرحمن  
الحامد وفقه الله سبحانه وطايف عبودنا  
للاعراض عن مطالب الاعراض صحوة السب الحاد  
عشر من دمقان العظم في سلك شريفة  
سبعة وسبعين وثمانا ثلث هذه نسخة  
بعون الله تعالى في ليلة العشر من شهر رجب  
في مدينة امكيد في مدينته جل خاتمة كتب الفقهاء  
سيدنا محمد بن عثمان مولود دوع لادبك في فرشة  
جوده من التمر اتقول ولو الدنيا وجميع المؤمنين



اِنَّ لِلّٰهِ الْفَقْرَ زُنُوْبَهُ وَيَجْزِي مَنْ شَكَرَ  
لِلّٰهِ

وَاِنَّ فِرْعَوْنَ وَجُنُودَهُمَا وَنَبِيْنَ كُلِّ هُمْ وَتَقَرَّ  
لِلْقَسَمِ

هَذَا نَزَلَ مِنْ نَبِيِّ التَّوْبِيلِ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

اللّٰهُمَّ اَخْرِجْنَا مِنْ ظُلُمَاتِ الْجَهْلِ الرَّهْمِ  
وَ اَكْرِمْنا بِنُورِ الْعِلْمِ تَقْضِهِمُ اللّٰهُمَّ  
اَللّٰهُ عَلَيْنَا اَبْوَابَ فَضْلِكَ وَ اَسِّرْ لَنَا خَدَائِكَ  
رَحْمَتِكَ يَا اَرْحَمَ الرَّاحِمِيْنَ

لَعَلَّ



۵۶

اللهم اني اطلب ذكرك من جوار السوء  
في دار العقاب فان جوار البادية

مختول

عنه تلو على بلاد عيسى اقدم الحاج  
عنه اغا حضرته

ذيد باغ درهم جوير درهم مورد سكه  
درهم